مركز صنع السياسات
THE CENTER OF MAKING POLICIES

تقرير

عالم ما بعد كورونا

ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد

حسام بوتاني

مقتدر خان
ماجد القيسي

محمد حيدر
فاضل الزعبي

عالم ما بعد كورونا

ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد

30/ مايو - أيار/ 2020

مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية مؤسسة علمية بحثية مستقلة تضم نخبة من الخبراء والباحثين في مختلف الاختصاصات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويُعنى المركز بتقديم جملة من التحليلات الاستراتيجية للأحداث الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويولي العراق اهتماما خاصا، كما يسعى لتقديم البدائل التي تثري دوائر صنع القرار.

نشر وفقًا لسياسة مركز صنع السياسات بشأن الملكية الفكرية المستقلة. المؤلفون هم وحدهم المسؤولون عن التحليل والتوصيات المتضمنة فيه. ولا يحدد المركز ولا الجهات المانحة أي من هذه الأمور، ولا يؤيدون بالضرورة أو يدافعون عن نتائج هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة © 2020 لمركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، ولا يجوز تبعا لحقوق الملكية الفكرية إعادة انتاجه أو نشره، أو اقتطاع أجزاء منه، أو طباعته، إلا بإذن خطي من المركز.

اسطنبول - تركيا

Onalti Dokuz Istanbul
Kazlıçeşme, Abay Cd. No:56, 34020, Zeytinburnu/İstanbul
(0212) 510 29 29
https://goo.gl/maps/3hWVSyPhB1AcWpXaA

info@makingpolicies.org
www.makingpolicies.org
/makingpolicies

فريـق العمـل

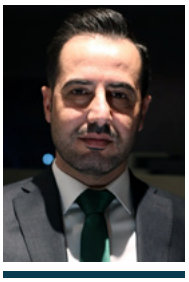

حسام بوتاني

رئيس مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية.

د. مقتدر خان

الدكتور مقتدر خان أستاذ في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ديلاوير، كان المدير الأكاديمي لمعهد الأمن القومي بوزارة الخارجية (2017-2019)، وهو الآن المدير الأكاديمي لمعهد السياسة الخارجية الأمريكية بوزارة الخارجية. أسس برنامج الدراسات الإسلامية بجامعة ديلاوير وكان أول مدير لها من 2007-2010. عمل الدكتور خان زميلا أقدم وزميل في العديد من مراكز الدراسات في الولايات المتحدة الامريكية منذ 2003.

اللواء الركن متقاعد ماجد القيسـي

الجنرال القيسي هو مدير برنامج الامن والدفاع ودراسات مكافحة الإرهاب في مركز صنع السياسات، عمل القيسي ضابطا في الجيش العراقي لـ 34 عاما (1982-2016)، وشغل مناصب عسكرية عدة، وهو خبير ميداني في حروب مكافحة الإرهاب وجماعات التمرد، خريج جامعة البكر للدراسات العسكرية والأكاديمية العسكرية الهندية IMA.

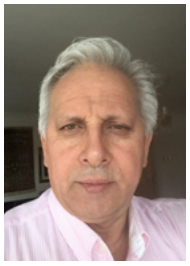

د. محمد حيدر

الدكتور حيدر، خبير اقتصادي ومستشار عقاري في لندن، حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الادراة في جامعة درهام Durham University Business School في بريطانيا، ثم أستاذا فيها، وانتدب من قبل منظمة العمل الدولية التابعة للامم المتحدة لوضع برامج تدريبية لصالح المكتب الدولي للتدريب التابع للامم المتحدة في ايطاليا – تورينو حيث اعد اكثر من عشر برامج تتعلق بتدريب كبار المدراء لصالح المنظمة.

د. فاضل الزعبي

الدكتور الزعبي خبير الامن الغذائي، شغل عدة مناصب منذ عمله في الامم المتحدة منذ عام 1993 ولمدة 26 عاما، كان أخرها رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في العراق و كذلك كبير منسقي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الإقليمي للطوارئ. بعد ان عمل في القطاع الخاص كمالك ومدير تنفيذي لعدة شركات في مجال الانشاءات ومشاريع الري والسدود والتجارة ولمدة خمسة عشر عاما. حاصل على الدكتوراه في إدارة الازمات من جامعة الباسفيك في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الامريكية.

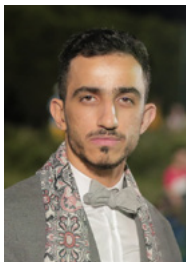

حذيفة الراوي

المدير الفني لمركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية. معماري يدرس الماجستير في العمارة من جامعة بهجة شهير في تركيا. عمل معماراً وفي مجال الكرافيك منذ 2014 وحتى توليه لمنصب المدير الفني في المركز.

المحتويات

تمهيد: حسام بوتاني 07

الملخص التنفيذي ..... 09 - 15

التداعيات الجيوسياسية لوباء كوفيد 19 ..... 15 - 22

الاضطراب الكبير فرصة عظيمة 16

توازن القوة والنفوذ بين الولايات المتحدة والصين 17

السيناريو الأول 18

السيناريو الثاني 19

المراجع 20

تأثير وباء كورونا على الانفتاحات العسكرية حول العالم:
وتداعياتها على المسرح العسكري العالمي ..... 23 - 39

مدخل تأسيسي 24

اولا: التأثير على الانفتاحات العسكرية 24

1. تعليق عمليات مكافحة الارهاب 24
2. تحويل المهام 26
3. تأثير البيئة المصابة على الاستعداد العسكري 27
4. القيود التشغيلية على الأصول العسكرية 29
5. زعزعة في قيادة الجيوش 31
6. العمل عن بعد 31

ثانيا: تهديد المجمع الصناعي 32

التداعيات المستقبلية للوباء 33

1. التحول في فكرة الامن القومي 33
2. التأثير على الإنفاق العسكري 34
3. التأثير على مسارات الحروب والصراعات: 35

- التأثير على الصراع الأمريكي - الإيراني
- هل يحقق كورونا ما عجزت عنه السياسية في اليمن
- الحرب في ادلب

- الفوضى مرشحة في الشرق السوري

4. التنافس الأمريكي الصيني: 37

- المسرح ذي الألوية (المحيط الهادئ)

5. الاستقطابات ما بعد كورونا 34

المراجع 39

تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي: هل نتوجه لنظام اقتصادي عالمي جديد؟ ..... 40 - 72

مدخل تأسيسي 41

وضع الاقتصاد العالمي 42

تداعيات الوباء على الصناعات العالمية 46

تداعيات الوباء على قطاع العمال والبطالة 50

قطاعات مرتبطة بعالم السفر والسياحة 55

التداعيات على الاسواق المالية 55

التداعيات على الاسواق العالمية 57

سندات الخزانة والاوراق المالية: 57

النفط واثره في الازمة 59

خاتمة واستنتاجات: النظام الاقتصادي العالمي ما بعد كورونا 68

المراجع 72

الأمن الغذائي العالمي بعد الوباء، إلى أين؟ ..... 73 - 80

توفر الغذاء 74

سلامة الغذاء 75

القدرة على الوصول إلى الغذاء 75

وضع الأمن الغذائي بعد هذ الوباء 77

تأثير الوباء على الأمن الغذائي، من هم المتضررين 77

تأثير الوباء على الأمن الغذائي، هل من مستفيد 78

خلاصة تأثير الوباء على الأمن الغذائي 79

المراجع 80

مخرجات التقرير ..... 81 - 84

تمهيد

حسام بوتاني

تعرض النظام العالمي خلال العقود الثلاث الأخيرة، الى ثلاث محطات مهمة، مثلت نقاط تحول في مساره وشكله على نحو جديد، وهي حرب الخليج الثانية، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأخيرا تفشي فايروس كورونا وتحوله الى جائحة عالمية، كانت حرب الخليج الثانية مسرح لتتويج الولايات المتحدة الامريكية على عرش الهرمية الدولية بصفتها القوة العظمى الوحيدة في العالم، ومن ثم صارت فلسفتها للنظام العالمي حاسمة على نحو ما للنظام نفسه، اما هجمات سبتمبر فقد كانت نقطة تحول وانحراف للنظام وتصاعد في مساره العسكري وتحوله اكثر عدوانية بعد تفشي الإرهاب العالمي، وتحوله الى مهدد رئيسي للنظام، وبالنتيجة تقلصت فروض النظام المثالية امام انطلاق الوجه العدواني فيه، واندلاع الحروب والهجمات على نحو كبير.

بدت جائحة كورونا التي تضرب بشكل لا هوادة فيه كل ارجاء النظام، قادرة على إعادة تشكيله على نحو دائم، ولكن اذا كانت مسارات التحول للأحداث الكبرى التي مثلت نقاط تحول للنظام، تعطي إشارات الى شكله او فلسفته القادمة، فان ما يميز جائحة كورونا هو انه من الصعب -ومع استمرارها بالتحرك- قراءة معطيات التحول الذي ستفرضه على النظام، ولا مسارات ذلك التحول الذي ممكن ان تحدثه.

لقد أحدثت جائحة كورونا تصدعات بالغة الأهمية في كل اركان النظام العالمي، وعلى نحو كبير، وقد كانت اضرارها اشد فتكا وتحمل عنصري المباغتة والسرعة في آن واحد، فبالإضافة الى اضرارها الصحية، أحدثت اضرارا جسيمة في النظام الاقتصادي العالمي غير المستقر أصلا، وضربت كل اركانه، حتى ان بعض أضرارها قد فاقت بكثير الأضرار التي نجمت عن الكساد العالمي الكبير في 1929، وهو ما بات يبعث على التخمين بدرجة كبيرة أننا أمام نفق ركود اقتصادي عالمي غير معلوم التوجه، قد يؤدي إلى إصابة النظام الاقتصادي العالمي الهش بالعطب، وعلى المستوى الجيوسياسي، فإن تراتيبية النظام ستتعرض إلى تصدع واضح مع تفاقم الأزمة بين الصين والولايات المتحدة، وهذا سيعني إعادة توزيع تعبئة الموارد للصراع العالمي على نحو مختلف، وانسحاب من ساحات وأقاليم فرعية لاتزال ملتهبة، مما يبعث على القول أننا قد نكون أمام إعادة توزيع جيوسياسي شامل، وتغيير وجه النظام العالمي بشكل كلي، وعلى ذات النسق تضررت الأركان الأخرى للنظام، لقد أحدث الوباء بحق صدمة للنظام العالمي قد تمثل في المدى المتوسط حدثا شبيها بالارتطام بالحائط وسط المارثون.

ينبغي التأكيد أنه إذا كان وباء كورونا سيمثل نقطة تحول في النظام العالمي، مع صعوبة الحسم

باتجاهات التحول وأشكاله، إلا أن ما يمكن تثبيته أن ما بعد الجائحة سيمثل مرحلة انتقالية للتحول في النظام وليس نقطة التحول بذاتها، وهذا يعني أن العالم سيشهد مخاض عسير في النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والنواحي الأخرى لولادة نظام عالمي مختلف أو جديد، وبالنتيجة فإن التحول هذا سيكون فاقدا لموازن القوة الذي كان حاسما في فرض فلسفة جديدة على النظام العالمي في كل مراحله التي شهدها عبر التاريخ. لتبقى الافتراضات مفتوحة، وقياس المسارات أكثر صعوبة في بيئة تسير وسط رمال متحركة.

لقد تشرفتُ بالعمل ضمن فريق من الخبراء السياسيين والعسكريين والاقتصاديين وخبراء الأمن الغذائي، في صياغة هذا التقرير، الذي ينصبّ على دراسة ما أحدثه الفايروس من أضرار فتاكة، أصابت كل أرجاء العالم، ومحاولة وضع مقاربات لشكل العالم في مرحلة ما بعد الوباء. وقد عمل الفريق باجتهاد بالغ على وضع تلك المقاربات وسط وضع متحرك، وهي بيئة صعبة ومعقدة للعمل، تستدعي الشكر والعرفان لكل أعضاء الفريق الذي عمل على إصدار هذا التقرير.

حسام بوتاني

رئيس المركز

الملخص التنفيذي

عالم ما بعد كورونا: عالم جيوسياسي متحول

على الرغم من صعوبة تخمين الاضرار الاستراتيجية التي سيلحقها الوباء بالنظام العالمي بكافة ابعاده، الا انه من الواضح ان الأمور ستؤول لتنافس جيوسياسي عالمي كبير في مرحلة ما بعد الوباء وستكون ملامح التفاعل الجيوسياسي على المسرح العالمي منصبة على الاشكال الاتية:

- تنافس على تربع عرش الهرمية الدولية، بعد ان كانت محسومة وبشكل صارم للولايات المتحدة الامريكية، فقد تفضي المرحلة اللاحقة على الوباء الى تنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، التي بدا البعض يجادل بانها تسعى للإطاحة بالولايات المتحدة من عرش الهرمية العالمية. ولن تكون مهتمة في اخراج الولايات المتحدة من اسيا فحسب بل منافستها على الصعيد العالمي.
- ان التحدي الحقيقي الذي كانت تواجهه الاستراتيجية الامريكية الكبرى والمتمثل بإيران والصين، سيؤول الى التفرغ للصين في مرحلة ما بعد الوباء، فالمؤشرات باتت واضحة الى ان ثنائية العقوبات وتفشي وباء كورونا قد فتكت بالقوة الإيرانية، وقدراتها على تغذية شبكة وكلائها واستراتيجيتها في الشرق الأوسط، مما يعني ان اسهم التهديد الإيراني للاستراتيجية الامريكية قد تنخفض بشكل كبير في مرحلة ما بعد الوباء رغم بقاءها عنصرا مزعجا خارج النظام، هذا يعني ان الاستراتيجية الامريكية ستؤول الى تعبئة الموارد لمواجهة الصين كونها قوة مهددة لمكانة أمريكا العالمية.

يبدو المسرح الجيوسياسي العالمي امام سيناريوهان، يذهب الأول الى ان الازمة الاقتصادية قد تفتك بقدرات الولايات المتحدة، ما يجعلها اكثر انكفاءً على ذاتها، واكثر دفاعية واذا ما تصاعد الركود الاقتصادي ليضرب الولايات المتحدة عند مستوى 24%، فان ذلك سيمثل عقبة تصطدم بها الولايات المتحدة، ونتيجة لطبيعة الاقتصاد الصيني التصنيعية، فان الصين ستكون اسرع في التعافي الاقتصادي، وهذا يعني انها ستكون قادرة على عبور الفجوة مع الولايات المتحدة وصولا الى زحزحتها عن الهرمية الدولية. اما السيناريو الثاني فسيكون منصبا على ان الولايات المتحدة ستكون قادرة على تخطي الازمة بشكل اسرع بينما تبقى الصين متعثرة في عبور ازمتها الاقتصادية وترميم سمعتها العالمية، وهذا يعني فرصة سانحة لأمريكا لإعادة ترميم النظام العالمي على نحو جديد.

- **النتيجة** فان المشهد الجيوسياسي العالمي سيشهد تحولات مهمة، على مستوى النظام العالمي من خلال إعادة توزيع القوة والتحالفات الدولية على نحو جديد، او على

مستوى النظم الإقليمية الفرعية التي ستشهد تحولات مهمة وخصوصا الشرق الأوسط نتيجة لإعادة توزيع الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة وقد نشهد مشهد مقاربا للاستدارة الاستراتيجية التي حدثت في العام 2010، وهو ما يعني إعادة توزيع تراتيبية الأدوار الاقليمية على نحو جديد.

عالم ما بعد كورونا: عالم عسكري معقد

ان البعد العسكري من بين الابعاد التي انعكس عليها انتشار فايروس كورونا بشكل مباشر، ولما يمثله هذا البعد من أهمية بوصفه ركنا من أركان النظام العالمي، وأداة التفوق الحاسمة على مر التاريخ، فإن انعكاس تداعيات وباء كورنا عليه ستكون مهمة وذات أثر بالغ على بقية الابعاد الأخرى من النظام ومستقبله، انه من الواضح للوهلة الأولى ان الوباء ترك تأثيرا عميقا على الانفتاحات العسكرية حول العالم، **وقد كان التأثير قد اخذ أبعادا ثلاثة:**

البعد الاول هو التأثير المباشر على الانفتاحات العسكرية حول العالم، فقد اضطرت الدول الكبرى الى سحب عدد من قواتها المنتشرة خلف المحيطات لمواجهة الوباء، وإعادة النظر في الانفتاحات العسكرية عموما، او الفراغ المترتب على خروج قوات عن الخدمة نتيجة اصابتها بالفايروس مثل حاملات الطائرات والاساطيل البحرية، كما حدث حاملة الطائرات تيودور روزفلت، و28 سفينة حربية أمريكية أخرى، وكذلك حاملة الطائرات الفرنسية الوحيدة شارل ديغول، بالإضافة الى التأثير على تحويل المهام والاستعداد العسكري نتيجة إيقاف التدريب، والزعزعة في قيادة الجيوش. الامر الذي قد ينتج عنه تداعيات مثل حدوث انتكاسات في القتال ضد العديد من الجهات الفاعلة مثل التنظيمات الارهابية وعصابات التهريب، وربما يؤثر حتى على تطوير القدرات العسكرية على المدى الطويل.

اما التصنيع العسكري والانفاق الدفاعي فيمثل البعد الثاني من التأثيرات، اذ ان تأثيرات ما بعد الجائحة سوف تكون واضحة، وستتطلب بالتأكيد من الحكومات تقليص ميزانية الدفاع، وان كان من السابق لأوانه معرفة مدى عمق التخفيضات الدفاعية، الا انه اذا حصل ذلك بشكل كبير، سوف يكون القادة أمام خيارات صعبة، وقد يتخلون عن بعض الجهود العملياتية مثل تقليص الانفتاح واستخدام تقنيات وذخائر اقل كلفة والاعتماد على الاحتياطات المتوفرة بدلًا من التفكير باستخدام استثمارات مستقبلية باهظة الثمن، وأيضا سوف تضاف الى مسؤولياتهم استجابة مجهدة لمنع وصول الوباء الى قواتهم. كما ان المصانع العسكرية ستكون امام تحديات حقيقية، ففي ازمة 2013 مثلا خرجت 17 الف شركة عن ميدان التصنيع العسكري ولم تستطع حتى اللحظة العودة الى ذلك الميدان، فكيف سيكون الحال مع ازمة كورونا التي حققت ركودا اقتصاديا كبيرا.

اما مسارات الصراعات والحروب فمن المؤكد أن الأزمة الوبائية العالمية الحالية سيكون لها تأثيرات تحويلية على كل دولة في العالم، والشرق الأوسط ليس استثناءً، الذي يشهد صراعات وحروب وديناميكيات استراتيجية والاحتمالات عديدة وخصوصا على مستوى خطوط المواجهات الساخنة فقد يكون التأثير واضحا على مسار الصراع الإيراني الأمريكي، والحروب الإقليمية في اليمن وسوريا وغيرها مما يعني ان مسارات الصراع ستتأثر بشكل مباشر بجائحة كورونا.

ان النتيجة الأبرز لتأثير وباء كورونا على الانفتاحات العسكرية هو ما اثبته الوباء من انكشاف كبرى الجيش والعمليات امام فايروس وبائي، وهذا يعني ان التحصن والتعامل مع الأوبئة سيكون ضمن التخطيط الاستراتيجي العسكري من الآن فصاعدا، وسيكون متغيرا جديدا في التفكير الاستراتيجي للأمن القومي للدول، كما ان الأسلحة البيولوجية ستكون محط اهتمام لدى الدول والجماعات الإرهابية على وجه الخصوص، بعد ان بين للعالم اجمع ما يمكن ان يحدثه فايروس وبائي في جعله الكرة الأرضية تحت الاغلاق.

عالم ما بعد كورونا: عالم اقتصادي مختنق

ان عالم ما بعد كورونا سيكون محطما على نحو كبير في نواحي الحياة المتعددة، الا ان التداعيات التي سيخلفها الوباء ستكون اشد ايلاما على الاقتصاد العالمي، الى الدرجة التي بات فيها السؤال ممكنا حول اذا ما كان العالم المكلوم من جراء الوباء، سيتجه نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد؟ لقد كانت كل التوقعات تشير الى ان العام 2020 قد يشهد تصاعد في وتيرة النمو للاقتصاد العالمي على نحو 3.4% وكانت الأنظار تتجه نحو الصراع الخفي بين الصين والولايات المتحدة والذي كان قد ينعكس على واقع اقتصادي عالمي صعب، لكن اللحظة المفاجئة كانت بارتطام الاقتصاد العالمي بالحائط، بعد تفشي وباء كورونا وتحوله الى جائحة عالمية. وبعد ان ضرب الاقتصاديات الكبرى، واحدث فوضى عارمة في قطاعات اقتصادية مهمة، لتاتي بعدها ازمة النفط وتجعل عام 2020 الأصعب على الاطلاق في الاقتصاد العالمي.

قطاع التصنيع الذي يشكل 41% من الاقتصاد العالمي، تعرض القطاع الى ضرر كبير نتيجة لتفشي الجائحة واغلاق المصانع واضطراب السوق على نحو كبير لا سيما بعد ان تعرضت الصين التي تشكل سوقها 13% من صادرات العالم، والموصوفة بمصنع العالم، الى مشكلة كبيرة نتيجة الوباء، اذ انخفض الناتج الصناعي عند يناير الى 13%، وشخصت الصدمة بانها اكثر ايلاما للصين من ازمة 2008، ما يعني انعكاس ذلك على الاقتصاديات العالمية المرتبطة بها، كما انعكست الازمة على قطاع البنوك التجارية التي

انخفض النمو فيها 1.5% وقطاع الاستثمارات 2% والشحن 4% وصناعة الطيران 2%، ويعد قطاع السيارات الأكثر تضررا بتوقع انخفاض نموه الى 10%، باستثناء قطاع التامين على الحياة والقطاعات الصحية التي قد تشهد انتعاشا جراء الطلب على المنتوجات الطبية نتيجة الوباء.

اما **قطاع الطيران والسفر** فيبدو انه الأشد ضررا، فقد وصلت عدد المقاعد الملغاة من شركات الطيران في شهر اذار وحده الى 121 مليون راكب، وتراجعت حركة المطارات الى 32%، وقدرت خسائر القطاع بـ 252 مليار دولار، جراء الوباء، وان القطاع الذي كان يخطط طليعة العام الى زيادة سعته بواقع 9% يحتاج الى 200 مليار دولار بشكل عاجل لإصلاح الاضرار فيه بشكل عاجل على الرغم من ان الازمة لا زالت متحركة ولا تزال افاق نهاية النفق غير واضحة.

لقد شهدت **أسواق المال والأسواق العالمية**، اعنف اهتزازات لها منذ اربع عقود، وقد انعكس ذلك على سوق الأسهم والأسواق المالية، عموما لقد وصفت هذه الكارثة في الاسواق وتراجعها الى هذه المستويات بانها اسوء من التراجع الذي شهدته الاسواق في العام 1914 الذي تحول الى كساد عالمي في العام 1929 حيث سجلت الاسواق حينها تراجعا بنحو 23% فيما سجل التراجع في العام 1987 نحو 22,6% بينما سجل حاليا اسواء تراجع له في تاريخ اعمال البورصات حيث وصل الى اعلى مستوى له مسجلا تراجع بنحو 35% ما وصف بالاثنين الاسود بتاريخ 9 اذار 2020.

وقد انعكست الازمة على **سندات الخزانة والأوراق المالية**، التي تقودها الخزانة الامريكية واليور بوند، فقد شهدت ادنى انخفاض لها في اسعار الفائدة، في مختلف اشكالها، فقد خفض الاحتياطي الفدرالي الفائدة على السندات قصيرة الاجل الى 0.57% وغيرها وسندات الثلاثون عاما دون الواحد بالمائة 0.99%، وهو ما اثار اعتراضات كبيرة من حملة تلك السندات وقد انعكس ذلك على الأسواق لتشهد خسائر كبيرة للمستثمرين بشكل كبير.

ان **قطاع النفط** الذي تعرض الى ازمة مزدوجة، تضرر هو الاخر نتيجة لوباء كورونا، لتلتئم مع الحرب السعرية بين السعودية وروسيا، التي أدت الى انخفاض خام برنت عند مستوى اقل من $20، وقد شكل ذلك كابوسا لسوق النفط، فالعالم الذي يصدر 89 مليون برميل يوميا، أدت الحرب السعرية ووصول الأسعار الى ادنى من $20 للبرميل، الى خسارتها 3.6 مليار دولار، وتراجع للعائدات على السوق بنسبة 60%، كما تراجع نفط ويتس تكساس الى اقل من دولار واحد وهو حالة خطيرة في سوق النفط، ان النتيجة الأهم في تداعي أسواق النفط وهو ان نتيجة للاضطراب الكبير الذي احدثته كورونا في الاقتصاد العالمي، فان تداعي أسعار النفط نتيجة لقرار سياسي لن يكون بالإمكان معالجتها بقرار مماثل نتيجة

للركود العالمي الكبير الذي سيتبع الوباء، وبالتالي ركودا في هذا السوق عند مستويات خطيرة وامد غير واضح.

امام هذا الواقع لا بد للدول من اتخاذ قرارات تاريخية، تتلاءم مع حجم هذه الكارثة الانسانية والاقتصادية، عبر وضع برامج تغطية مالية تشمل القطاعات المتضررة وبالدرجة الاولى القطاع الصحي وقطاع العمال والفئات الفقيرة، ومن ثم قطاع الاعمال. فعلى مستوى العمال على سبيل المثال، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم فوق 20% عن المستويات السابقة، ووصل عدد العاطلين عن العمل لحد الآن في الولايات المتحدة الاميركية وحدها فوق 20 مليون شخص.

مرحلة ما بعد كورونا، ستكون مرحلة انتقالية لكثير من المجتمعات وقطاعاتها الانتاجية والصناعية وعلى المستويات الاجتماعية والسياسية أيضا، فالخطط الانقاذية ستؤسس لتوجهات مستقبلية إضافية، والاخلال بالتوازن يمكن ان يدفع الى حالات من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يدفع الى تغيُر في طبيعة هذه المجتمعات مع امكانية انسحاب هذا الامر على التوجه السياسي للمجتمعات بناء على نتائج هذه الاوضاع المتأزمة.

وقد يلوح ايضا في الافق نظام عالمي جديد، لأنه حتما ما قد فعله انتشار فايروس كورونا في العالم اثبت مجددا ان هذا العالم هو اصعب من ان يسيطر عليه مجموعة دول او قوى اقتصادية او عسكرية وليس في مقدروها ان تبقي سيطرتها مهما كان مصدر قوتها.

عالم ما بعد كورونا: مستقبل الامن الغذائي

بات التهديد للأمن الغذائي كبيرا مع انتشار الوباء وتحوله الى جائحة عالمية، وتشخص الأنظار الى المرحلة التي تلي الوباء وتداعياتها على الامن الغذائي الذي عانى خلال العقد المنصرم من تحديات حقيقية متعددة الابعاد، وعلى مستوى الوباء فمن المتوقع أن تأثيره لن يكون مقلقا في المدى القصير على توفر الغذاء، بل سيزداد القلق على سلامة الغذاء أما التخوف الأكبر يتمثل في استطاعة الأفراد والمجتمعات الحصول على الغذاء الكافي لأسباب تتعلق بانعدام الدخل (الفقر) وازدياد البطالة ومن الموكد أن عدد الجياع في العالم بنهاية 2020 سيلامس المليار كما أن عدد المعرضين لهشاشة الأمن الغذائي سيتجاوز الثلاثة مليار حول العالم. وسيكون لذلك تداعيات سياسية وامنية ومجتمعية عميقة.

ويمكن قياس ملامح تأثير الوباء على الامن الغذائي العالمي بالاتي:

- اطمئنان نسبي لكميات الإنتاج الغذائي العالمي والمتاح للتجارة الدولية، ونسبة زيادة الاستهلاك الغذائي العالمي مقارن بالزيادة بالإنتاج العالمي، ومحدودية القيود الجزئية على حظر تصدير المنتجات الغذائية واثرها على توفر الغذاء في السوق العالمي.

• ارتياح لنسبة مخزون الغذاء إلى الاستهلاك الذي قد يصل إلى 30% بنهاية العام 2020. مع انخفاض أسعار النفط، خفض من معدلات الطلب على المنتجات اللازمة للوقود الحيوي مثل السكر والذرة وخام الزيوت النباتية.

• قلق نسبي على إجراءات التخزين والنقل عبر الحدود ودورها في إبطاء تواريخ الأمداد للغذاء.

• سيسهم الوباء أيضا بخلق تحديات أخرى للأمن الغذائي مثل الإجراءات الإضافية التي تفرضها دول الإنتاج على (تصدير الغداء) ودول الاستيراد على (دخول الغذاء) سيؤدي ذلك إلى بطئ وخلل في سلسلة الأمداد والتخزين التي ستساهم في رفع أسعار الغذاء وتحد من القدرة على الوصول إليه.

• تخوف بالغ الأهمية من قدرة الفرد المادية للحصول على الغذاء نتيجة ازدياد البطالة وقلة الدخل لنسبة متوسطة من الأفراد في معظم الدول ونسب عالية في الدول النامية. ففي المنطقة العربية وحدها سيرتفع نسبة الفقر مع وقوع 8.3 مليون شخص إضافي تحت خطه، وذلك ومن المتوقع أن يزداد أيضًا عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بحوالي مليوني شخص، سيُصنَّف ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المنطقة في عداد الفقراء، وسيبلغ عدد الذين يعانون من نقص في التغذية حوالي 52 مليون. من اصل 825 مليون من الجياع في العالم عام 2018 وعدد المعرضين لهشاشة الأمن الغذائي في العالم اكثر من ملياري شخص على أقل تقدير.

• معاناة شديدة في تمويل شيكات الأمان لذوي الدخل المحدودة والفئات الأكثر تعرضا لهشاشة في الأمن الغذائي ناجمة عن عدم قدرة الحكومات على تمويلها.

• تعاظم الحاجة لتمويل الدول المانحة لسياسات الأمن الغذائي في الدول الأكثر تأثرا بانعدام الأمن الغذائي.

• اضطراب البيئة الحاضنة لاستثمار القطاع الخاص بشكل اكبر في الزراعة الوطنية والعابرة للحدود. وتصاعد في مفهوم القومية التقليدية الذي سيجعل العالم اقل حرية واكثر انكفاءً.

التداعيات الجيوسياسية لوباء كوفيد 19

يبدو انه من الممكن لوباء كوفيد 19 أن يغير العالم. اذ يشعر العديد من الخبراء الجيوسياسيين، بالقلق من أن هذه الأزمة، أكثر من أي أزمة أخرى في هذا القرن، لديها القدرة على إعادة تشكيل النظام العالمي بشكل دائم. ويجادل البعض في أنه بينما تتخلى الولايات المتحدة عن القيادة العالمية خلال الوباء الحالي، فإن الصين تستخدمه لتعزيز مكانتها المتنامية كوجهة بديلة للمساعدات الاقتصادية والدعم الطبي والعلمي والقيادة للعديد من الدول، بما في ذلك الدول الغربية والمتقدمة مثل إيطاليا. ويزعم بعض المعلقين أن الصين تستخدم الأزمة للإطاحة بالولايات المتحدة الامريكية من موقعها كقوة عظمى عالمية.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن التداعيات الجيوسياسية لوباء كوفيد 19 سوف تؤول إلى منافسة مع الصين.

وفي الوقت الذي يصعب فيه تخمين التداعيات المترتبة على الوباء، من حيث عدد الوفيات الإجمالي، والإخلال الاجتماعي والسياسي، والاثار الاقتصادية، الا ان هناك بعض المؤشرات التي ظهرت بالفعل. إن أداة التدمير الرئيسية لكوفيد 19 لن تكون من خلال عدد الوفيات المحتملة، ولكن بالأحرى من خلال تداعياتها الاقتصادية. سيكون هناك ركود اقتصادي عالمي مستدام، وسيؤثر على بعض البلدان بشكل أعنف من غيرها. ويبدو ان جميع القوى الكبرى - الولايات المتحدة، الصين، أوروبا وروسيا ستخرج مكدومة ومتصدعة من آثار الوباء، وفي الشرق الأوسط، فان إيران - اللاعب الوحيد المضاد للهيمنة العالمية - سوف يحد الوباء بشكل مؤكد من قدراتها الاقتصادية ويضعف قوتها كدولة. وفي حين أن القوة الناعمة للولايات المتحدة قد تراجعت في عصر ترامب، فإن الأزمة الآن تشوه الصور العظمى لشي جين بينغ من الصين، ونارييندرا مودي من الهند، وقادة شعبويين آخرين. وحتى ان هالة الدول الأوروبية في الحوكمة الرشيدة، وأنظمة الرعاية الصحية المثالية فقدت بريقها. لقد أثبت الوباء بحق أنه مُسوٍّ عظيم.

الاضطراب الكبير فرصة عظيمة

في هذا السياق، هناك سيناريوهان امام الاستراتيجية الامريكية الكبرى. الأول سيضطر الولايات المتحدة الى الاستثمار في نفسها، والثاني قد يمكّنها من خلط الأوراق وإعادة بناء نظام عالمي أكثر صداقة للولايات المتحدة.

تفوقت الاستراتيجية الأمريكية الكبرى عبر الهيمنة من الساحل إلى الساحل القاري تحت عقيدة «المصير المُعلن»، إلى الهيمنة على نصف الكرة الأرضية بموجب

مبدأ مونرو، ثم إلى الهيمنة العالمية تحت مبدأ «الاحتواء». وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تحولت الولايات المتحدة من احتواء الشيوعية إلى مكافحة التطرف العنيف واحتواء الانتشار النووي، والتحديات الإقليمية التي تواجه الهيمنة الأمريكية. لكنها الآن، تواجه التحدي العالمي المتمثل بالصعود الاقتصادي والعسكري للصين. لا تزال الاستراتيجية الكبرى الحالية أحد أشكال مبدأ الاحتواء - المشاركة العالمية، لاحتواء أي تهديد على التفوق الأمريكي على الصعيد العالمي والإقليمي سواءً العسكري او الاقتصادي.

لدى الولايات المتحدة حاليا تحديين حقيقين وهما الصين وإيران. فالتحديات التي تفرضها روسيا وكوريا الشمالية تبدو محدودة جغرافياً. ويبدو أنّ مزيج جائحة كورونا والعقوبات الأمريكية تدمر الاقتصاد الإيراني، وتقلل من قدرة الدولة الإيرانية ووكلائها. ستظل إيران مزعجة ولكنها من الآن فصاعدا قد لا تشكل تهديدا جديرا باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الكبرى. وهذا يعني أن بؤرة التنافس الجيوسياسي ستقتصر على النزاع الأمريكي الصيني في المسرح الآسيوي وكذلك على المسرح العالمي.

توازن القوة والنفوذ بين الولايات المتحدة والصين

في العام 2015، خلصت دراسة أجراها مجلس العلاقات الخارجية، إلى أن الصين ستكون منافسًا طويل الأمد لتفوق الولايات المتحدة، ودعت إلى استجابة أمريكية أكثر تماسكًا، في مواجهة القوة الصينية المتنامية. ودعت الدراسة في جوهرها، إلى استراتيجية أمريكية كبرى للتركيز على التحدي المتمثل في تنامي نفوذ الصين الاقتصادي والعالمي. وتدعي الدراسة صراحة أن الاستراتيجية الكبرى للصين، تهدف إلى استبدال الولايات المتحدة كقوة رئيسية في آسيا، وبالتالي يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى موازنة القوة الصاعدة للصين بدلاً من مساعدة صعودها.

يتمحور التقرير حول اسيا، ويغفل نقطة أن «مبادرة الحزام والطريق» الصينية هي تعبير عن نفاذ القوة الاقتصادية الصينية الى خارج آسيا. ولا تسعى الصين في نهاية المطاف إلى ضمان هيمنتها على آسيا فحسب، بل تسعى أيضًا إلى استبدال الولايات المتحدة على المسرح العالمي. كما تسعى كذلك إلى استبدال نموذج الديمقراطية الليبرالية بالسلطوية الرأسمالية كنموذج مرغوب للحكم من خلال مثالها. ونشهد بالفعل تراجعًا عالميًا للديمقراطية حيث يتطلع المزيد من قادة العالم إلى نوع السلطة التي يتمتع بها الرئيس الصيني شي جين بينغ، بما في ذلك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي لا يخفي حسده من قبضة جين بينغ على السلطة.

لا يؤيد الجميع حتمية صعود الصين. بل يجادل البعض في أن الصين قد لا تكون قادرة على النجاة من (فخ الدخل المتوسط)، بينما يشير البعض الآخر إلى أن «مبادرة الحزام والطريق» ستساعد الصين على تجنب مشكلة (فخ الدخل المتوسط). وأعتقد أنه من الحكمة، في سياق صياغة استراتيجية أمريكية

كبرى، أن نفترض أن الصين ستنجو من هذا الفخ.

ومن المؤكد أن جائحة كورونا ستغير من توازن القوة الاقتصادية والناعمة لكل من الولايات المتحدة والصين. ويمكن لاي من السيناريوين- اللذان تتم مناقشتهما بالتفصيل ادناه- أن يتحقق. يفترض السيناريو الأول، ان تعاني الصين أقل من الولايات المتحدة، وتقلل من الفجوة بين قدرات وتأثير البلدين. ما السيناريو الثاني، فيفترض ان تعاني الولايات المتحدة أقل من الصين وتكتسب الفرصة لإعادة بناء النظام العالمي، بحيث يكون أكثر تقبلًّا للديمقراطية، ويحترم المصالح الأمريكية، ويدعم قيادة واشنطن.

السيناريو الأول: يؤكد العديد من الاقتصاديين أننا في حالة ركود عالمي بالفعل، ويتوقعون أن تشهد الولايات المتحدة انخفاضًا حادًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6% إلى 24% في الربع الثاني و10% في وقت لاحق. الأمر الذي قد يستغرق سنوات للتعافي من هذا الانكماش الاقتصادي. ونظرًا لقوة التصنيع الصينية، والسوق المحلية الضخمة المحتملة، فانه من الممكن أن تتعافى الصين بشكل أسرع من الولايات المتحدة، التي تعتمد بشكل أكبر على صناعة الخدمات. كانت الرعاية الصحية بنسبة 18% كأكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة قبل كورونا، وكان التصنيع بنسبة 11%. الا ان هذه الفجوة ستزداد. وسيكون أسوأ سيناريو هو أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 24%. في هذه الحالة ستضطر الولايات المتحدة لأن تكون دفاعية، بينما تتعافى الصين بشكل أسرع - هناك بالفعل مؤشرات على أن الصادرات الصينية عادت إلى الإنترنت - وتقلل بسرعة الفجوة الاقتصادية والعلمية والعسكرية القائمة بين الصين والولايات المتحدة.

الخيار الاستراتيجي لواشنطن، التي ستكون في وضع التراجع القسري، هو الحفاظ على مصادر القوة الناعمة وإعادة بناء القوة الصلبة وفي سياق ذلك فان عليها:

- الامتناع عن مغامرات خارجية باهظة الثمن، وخاصة في الشرق الأوسط.
- حجب المنافع والمعونات العامة العالمية، وإجبار الصين على دفع فاتورة النظام العالمي الذي تستفيد منه، من اجل التغيير.
- العمل عن كثب مع الحلفاء في آسيا وأوروبا والمؤسسات الدولية والعمل بجد في الوقت نفسه لإعادة ترتيب المشهد في النظم الفرعية.
- الخروج من ثقافة التحزب المنهكة، والتركيز على بناء الأمة في الداخل على أساس الاستعداد والتعبئة للحرب. وسيشمل ذلك التركيز على إعادة بناء الاقتصاد، واحتضان العلم مرة أخرى، وإجراء إصلاحات للهجرة لجلب المزيد من المواهب والموارد العلمية، وتعزيز الديمقراطية الأمريكية، التي هي مفتاح الشرعية العالمية.

السيناريو الثاني: إذا كانت التوقعات السلبية خاطئة، وخرجت الولايات المتحدة من ظل الوباء بحلول نهاية الصيف، فإن واشنطن ستمتلك الأفضلية في مرحلة ما بعد كورونا. ولن يقتصر الضرر على الربع الثاني وحده فحسب، ولكن الإجراءات الاقتصادية المتخذة لإنقاذ الشركات الصغيرة والكبيرة (من المتوقع أن تتجاوز تريليون دولار)، وضخ السيولة في الاقتصاد (4 تريليون دولار حتى الآن)، وحزمة التحفيز المقترحة هذه ستوفر دفعة لانتعاش اقتصادي أسرع. ووفقا لهذا السيناريو، فإننا سنشهد تحولاً في ميزان القوة بشكل ملحوظ لصالح الولايات المتحدة. وهذا من شأنه أن يسمح لواشنطن بتطوير استراتيجية كبرى أكثر هجومية، خاصة تجاه الصين، التي تتألم في الوقت الحالي، مع انخفاض الإنتاج لديها بنسبة 13.5% والعمالة إلى مستوى تاريخي بلغ 6.2%. كما تلقت سمعة الصين ضربة قاسية أيضا، وأصبحت الدول أكثر حذرا من نفوذها.

إذا حصلت الولايات المتحدة على ميزة التفوق نسبيًا، فيجب أن تكون مستعدة للعمل بشكل حاسم على:

- ضمان إعادة هيكلة اعتماد الولايات المتحدة على التصنيع الصيني. وتنويع سلسلة التوريد ونشرها على نطاق أوسع إلى قارات نصف الكرة الجنوبي.
- إنهاء المعاملة التفضيلية المقدمة للصين لدمجها في النظام العالمي. فقد اثبتت هذه التكتيكات فشلها.
- الاستثمار بحكمة أكثر في البحث واستعادة الميزة المفقودة في تقنيات المستقبل مثل الطاقة الخضراء، والذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس (5G)، ومواجهة مبادرة «صنع في الصين 2025» بجدية أكبر.
- أن تكون أكثر عدوانية مع المنتفعين الدوليين بالمجان (مشكلة الراكب الحر) خاصة إذا كانوا يتعاونون مع الصين في مبادرة الحزام والطريق.
- دعم التجارة العالمية ولكن باستراتيجية أكثر قليلًا وبتجاريّة أكبر.
- إعادة الاستثمار في مؤسسات الحوكمة العالمية وعدم منح القوى الناشئة مثل الصين والهند جواز مرور وتغافل فيما يتعلق بحقوق الإنسان على أمل مضلل في أن تصبح في المستقبل قوى صديقة ومسؤولة.

إن جائحة كورونا ستكون بمثابة اضطراب كبير في النظام العالمي. وبغض النظر عما يبدو عليه العالم في الجانب الآخر، سيكون من الواجب على مفكري السياسة الامريكية، شحذ أدواتهم لصياغة استراتيجية كبرى ملائمة.

الدكتور مقتدر خان هو أستاذ في جامعة ديلاوير وزميل أول في مركز السياسة العالمية. البروفيسور خان هو المدير الأكاديمي لمعهد السياسة الخارجية الأمريكية (SUSI) التابع لـوزارة الخارجية. وهو مؤلف كتاب جديد عن الإسلام والحكم الصالح: فلسفة إحسان السياسية، وموقعه على الإنترنت هو www.ijtihad.org ويغرد على Uttarakhand.

المراجع:

1. POLITICO MAGAZINE, CORONAVIRUS WILL CHANGE THE WORLD PERMANENTLY. HERE'S HOW: https://www.politico.com/news/magazine/2020/03/19/coronavirus-effect-economy-life-society-analysis-covid-135579
2. Brooke Sample,Coronavirus Will Forever Change Global Order: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2020-03-22/coronavirus-will-change-democracy-politics-and-the-global-order
3. Kurt M. Campbell and Rush Doshi,The Coronavirus Could Reshape Global Order: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-03-18/coronavirus-could-reshape-global-order
4. Omar Hassan, Coronavirus will bankrupt more people than it kills — and that's the real global emergency: https://www.independent.co.uk/voices/coronavirus-deaths-trump-stock-market-pandemic-economy-bankrupt-italy-a9394891.html
5. https://www.washingtonpost.com/
6. Robert D. Blackwill Ashley J. Tellis, Revising U.S. Grand Strategy Toward China, Council on Foreign Relations,2015.
7. Rumi Khan, Eagl e versus Dragon: https://harvardpolitics.com/world/eagle-versus-dragon/
8. Kevin Liptak, https://edition.cnn.com/2018/03/03/politics/trump-maralago-remarks/index.html
9. David Fickling, Xi's Leading China Toward Stagnation: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2019-01-13/xi-s-leading-china-s-economy-into-the-middle-in-

come-trap

10. Sagatom Saha, The Future of Chinese Foreign Economic Policy Will Challenge U.S. Interests, Part 1: The Belt-and-Road Initiative and the Middle Income Trap: https://jamestown.org/program/the-future-of-chinese-foreign-economic-policy-will-challenge-u-s-interests-part-1-the-belt-and-road-initiative-and-the-middle-income-trap/
11. Sam Ro, 'Unrecognizable': Experts warn of historic collapse in economic activity: https://finance.yahoo.com/news/coronavirus-us-gdp-recession-economists-forecast-140600768.html
12. KIMBERLY AMADEO,US Manufacturing Statistics and Outlook, https://www.thebalance.com/u-s-manufacturing-what-it-is-statistics-and-outlook-3305575
13. ALISON L. DEUTSCH, The 5 Industries Driving the U.S Economy: https://www.investopedia.com/articles/investing/042915/5-industries-driving-us-economy.asp
14. Julian Hebron, U.S. ECONOMY TO SHRINK 24% FROM APRIL to JUNE 2020: Goldman Sachs: https://finance.yahoo.com/news/u-economy-shrink-24-april-155126416.html
15. Costas Paris, China Shipping Exports Rebound, Just as Western Ports Cope With Coronavirus Downturn https://www.wsj.com/articles/china-shipping-exports-rebound-just-as-western-ports-cope-with-coronavirus-downturn-11584647486
16. James Dobbins, American Retrenchment Is a Golden Oldie: https://www.rand.org/blog/2017/08/american-retrenchment-is-a-golden-oldie.html
17. JOHN BRESNAHAN, MARIANNE LEVINE and SARAH FERRIS, Senate closing in on deal for $1.6 trillion rescue package: https://www.politico.com/news/2020/03/21/senate-coronavirus-stimulus-negotiations-140334
18. Chinese economy suffers record blow from coronavirus: https://www.ft.com/content/318ae26c-6733-11ea-800d-da70cff6e4d3
19. JAMES L. SCHOFF, ASEI ITO,Competing With China on Technology and Innovation:

https://carnegieendowment.org/2019/10/10/competing-with-china-on-technology-and-innovation-pub-80010

20. https://www.inc.com/magazine/201809/amy-webb/china-artificial-intelligence.html
21. James McBride and Andrew Chatzky, Is 'Made in China 2025' a Threat to Global Trade?: https://www.cfr.org/backgrounder/made-china-2025-threat-global-trade
22. https://chinapower.csis.org/china-belt-and-road-initiative/
23. Muqtedar Khan, India Could Become the Next Breeding Ground for Radicalism: https://nationalinterest.org/feature/india-could-become-next-breeding-ground-radicalism-111736

تأثير وباء كورونا على الانفتاحات العسكرية حول العالم

وتداعياتها على المسرح العسكري العالمي

مدخل تأسيسي

تغير الحروب شكل العالم أكثر من أي شيء آخر، لكن يبدو ان الأوبئة لا تقل تأثيرًا عنها. ووسط تفشي جائحة كورونا تواجه الدول في جميع أنحاء العالم اضطرابات واسعة النطاق، ليس فقط في ملف صحة سكانها واقتصاداتها، لكن بشأن جيوشها أيضا. وفي الوقت نفسه فأن الدول العظمى والكبرى مثل الولايات المتحدة والتي تمتلك الانتشار العسكري الأوسع على مستوى العالم، وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، قد تضطر الى سحب قوات وبشكل متزايد من الخطوط الأمامية، والموزعة في رقع جغرافية وراء البحار مثل منطقة المحيط الهادي واسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، للمشاركة في مواجهة تفشي الفيروس في الداخل.

وقد ينتج عن ذلك تداعيات مثل حدوث انتكاسات في القتال ضد العديد من الجهات الفاعلة مثل التنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب، وربما يؤثر حتى على تطوير القدرات العسكرية على المدى الطويل. ان تأثيرات ما بعد الجائحة سوف تكون واضحة وتنتج اوضاع اقتصادية وسياسية جديدة، وستتطلب بالتأكيد من الحكومات تقليص ميزانية الدفاع، وان كان من السابق لأوانه معرفة مدى عمق التخفيضات الدفاعية الا انه اذا حصل ذلك بشكل كبير، سوف يكون القادة أمام خيارات صعبة، وقد يتخلون عن بعض الجهود العملياتية مثل تقليص الانفتاح واستخدام تقنيات وذخائر اقل كلفة والاعتماد على الاحتياطات المتوفرة بدلًا من التفكير باستخدام استثمارات مستقبلية باهظة الثمن، وسوف تضاف الى مسؤولياتهم استجابة مجهدة لمنع وصول الوباء الى قواتهم.

من المؤكد أن الأزمة الوبائية العالمية الحالية سيكون لها تأثيرات تحويلية على كل دولة في العالم، والشرق الأوسط ليس استثناءً، والذي يشهد صراعات وحروب وديناميكيات استراتيجية والاحتمالات عديدة وخصوصا على مستوى خطوط المواجهات الساخنة فيه.

أولا: التأثير على الانفتاحات العسكرية

قلصت الجيوش في مختلف أنحاء العالم عملياتها، وفرضت لوائح أكثر صرامة على انفتاح الجيوش سواء كانت داخل الدول او خارجها، في محاولة لمنع انتشار فيروس كورونا بين صفوف قواتها، لاعتبارات أمنية وأخرى لتقديم الدعم وضبط إيقاع الحركة داخل الدول، ومساعدة الحكومات لمنع انتشار الفايروس. ويأخذ التأثير على الانفتاحات العسكرية شكلا متعدد الأوجه يتمثل بالاتي:

1. تعليق عمليات مكافحة الارهاب

تأثرت العمليات العسكرية المختلفة نتيجة انتشار وباء فايروس كورونا، وحدت الجيوش من

نشاطاتها مما قد يتسبب في حدوث انتكاسات في عمليات مكافحة الإرهاب او الحماية، وحدوث فراغ عملياتي في بعض مسارح العمليات على مستوى مكافحة الإرهاب، فقد أوقفت وزارة الدفاع الفرنسية العملية العسكرية التي تسمى (برخان) في غرب القارة الأفريقية ضد التنظيمات الإرهابية بعد إصابة 600 جندي فرنسي بالفايروس، حسب ما ذكرته وزيرة الجيوش الفرنسية فلورنس بارلي، وبعضهم ضمن القوة العاملة في أفريقيا والتي يبلغ عديدها 5300 جندي.

أما في العراق فقد أوقف التحالف الدولي جميع عملياته لمدة 60 يوما، واضطرت بعض الدول الى سحب قواتها العاملة فيه مثل هولندا وجمهورية التشيك وفرنسا التي نقلت 400 جندي خارج العراق وقلصت بريطانيا وألمانيا قواتها الى النصف، أما واشنطن فقد اعادة تموضع القوات في قاعدتين عسكريتين في عين الأسد وإقليم كوردستان، وأخلت (5) قواعد بعضها كان في مناطق ينشط بها تنظيم داعش في جنوب الموصل (القيارة) وغرب كركوك في قاعدة K1، كما ان قواتها في الشرق السوري القريب من الحدود العراقية قد اعيد تموضعها وقلصت عملياتها البرية مع قوات سوريا الديمقراطية، التي أعلنت عن توقف العمليات ضد تنظيم داعش بسبب جائحة كورونا، أما في أفغانستان والتي تملك واشنطن فيها 14000 جندي يشاركون ضمن قوات (إيساف) فأن عملياتها العسكرية متوقفة منذ انتشار فايروس كورونا.

تأثير تعليق عمليات مكافحة الارهاب:

1. تصاعدت هجمات وتحركات تنظيم داعش منذ منتصف آذار الماضي في مناطق غرب كركوك وجنوب الموصل وبعض مناطق حوض حمرين في العراق، مستغلا ظروف تقليل إدامة زخم العمليات العسكرية.
2. محاولات الهروب من بعض السجون، وخصوصا في مناطق قوات سوريا الديمقراطية بعد محاولة لكسر سجن غويران في الحسكة، وتضم هذه المعتقلات 12 الف من عناصر التنظيم، بالإضافة الى مخيمات فيها أعداد كبيرة من عوائل التنظيم، مثل معتقل الهول وعين عيسى مما قد تشكل هذه العمليات خطرا كبيرا على العراق وسوريا.
3. استغلت جماعة بوكو حرام توقف العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الفرنسي، وانشغال الحكومات في منطقة الساحل الإفريقي في مجابهة فيروس كورونا، وقامت بتنفيذ هجماتها الإرهابية على الجيوش في تشاد ونيجيريا، وفى الرابع والعشرين من مارس 2020 أعلن الجيش التشادي، عن مقتل 92 جنديًا بوحدة للجيش في شبه جزيرة بوما بغرب تشاد بالقرب من بحيرة تشاد، وهي المرة الأولى التي يخسر فيها الجيش التشادي هذا العدد من الجنود، أما في الخامس

والعشرين من مارس 2020 فقُتل ما يزيد عن 70 جنديًا في ولاية بورنو شمال شرق نيجيريا.

4. اشارت بعض المعلومات الاستخبارية الامريكية الى ان تنظيم داعش يحاول استغلال الفرصة، والقيام بنشاطات كبيرة في أفغانستان، مما قد يؤدي الى تأجيل عملية تقليص الوجود الأمريكي من 14000 إلى 8600 جندي، وهو جانب رئيسي من اتفاق الولايات المتحدة مع طالبان الذي تم التوقيع عليه، مثلما ذكر الجنرال سكوت ميللر قائد القوات الأمريكية والدولية في أفغانستان.
5. هل يستغل تنظيم داعش أزمة كورونا للقيام بهجمات إرهابية؟ في 19 آذار 2020 نشر تنظيم داعش خطته الاستراتيجية في مجلة النبأ الخاصة به التي عنونها (أسوأ كوابيس الصليبيين) وذكر ان الوباء عقاب الهي، وان هذا الوضع إنما يأتي بمثابة فرصة غاية في الأهمية لشن هجمات، لان الدول سخرت كل مواردها للتصدي للوباء وانشغالها فرصة للتنظيم.

2. تحويل المهام

أصبحت مواجهة انتشار فيروس كورونا الشغل الشاغل الذي يحرك دول العالم لمواجهة الفيروس، ودفعت الدول لتفعيل عمل جيوشها وتحويل مهامها لمنع انتشار الوباء، بالنظر لما تملكه الجيوش من قدرات على العمل في بيئة مصابة واستجابة سريعة.

نشرت ألمانيا 15 ألف جندي لمساعدة السلطات المحلية في التغلب على الأزمة، بينما استدعت بولندا آلاف الجنود للقيام بدوريات في الشوارع التي يسري عليها الإغلاق ولتعقيم المستشفيات، كما نشر الجيش الإسباني 90 الف جندي في المدن للمساعدة في احتواء الوباء، ويساهم الجيش الايطالي بشكل كبير في جهود القضاء على الوباء، واستدعى البنتاغون 500 الف جندي لمساعدة السلطات في الولايات، واحتمال زيادة العدد لتطبيق الإجراءات الوقائية، في وقت تقوم كتائب الهندسة العسكرية في بناء 22 مستشفى ميداني لاستيعاب المصابين، وأوعز البنتاغون لسفينتي اخلاء طبي تابعة للجيش الأمريكي بالرسو في نيويورك ولوس أنجلوس، بالإضافة الى مساهمة البنتاغون في تفعيل مختبراته مثل مؤسسة والتر ريد العسكرية البيولوجية في ميرلاند، بإجراء أبحاث لإنتاج لقاح ضد الفايروس، أما في منطقة الشرق الأوسط فقد استعان العراق بالجيش لتطبيق إجراءات حظر التجول، وهي مهمة اخرى مضافة الى مهام الجيش المركبة، والذي لايزال يقوم بعمليات استباقية للقضاء على ما تبقى من عناصر داعش، ونشر الاردن ايضا الجيش في البلاد للمساعدة في عمليات مكافحة انتشار الوباء وقامت تونس بالاستعانة بالجيش لمساعدة القوات الامنية في تطبيق الإجراءات الوقائية.

وكانت الصين اول دولة تقوم باستخدام الجيش في بناء المستشفيات وعزل المدن ومعالجة المصابين بالفايروس، وهي تجربة اثبتت نجاحها، وتحاول الدول تطبيق السيناريو الصيني، ورغم ان

عمليات نشر الجيوش تحقق أهداف إيجابية لكن لا تخلوا من التأثيرات السلبية مثل احتمالات إصابات تحدث داخل منظومة الجيش، بالإضافة الى الإجهاد الذي تتعرض له القوات وخصوصا في الدول التي تعاني من بيئة أمنية غير مستقرة، وضغوط على موارد الجيش المخصصة لمواجهة ظروف الحروب، وبالتالي سوف تحتاج الى انفاق أموال لتعويض مواردها التي استخدمتها لمنع انتشار الوباء في البيئة الداخلية.

وفي ظروف الكوارث والأوبئة، تقوم عصابات الجريمة المنظمة والتهريب باستغلالها، وهو تحدي اخر يجب مواجهته بنشر قوات الجيش وحماية السواحل وارسل البنتاغون مدمرات بحرية، وقواطع خفر السواحل، وأصول مراقبة واستطلاع إلى أمريكا الجنوبية والوسطى لتعزيز جهود مكافحة المخدرات وسط أزمة الفيروسات التاجية.

وقال رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ميلي "نحن في حالة حرب مع COVID - 19، نحن في حالة حرب مع الإرهابيين، ونحن في حالة حرب مع عصابات المخدرات أيضا" وهذا يعكس مدى الضغوط الذي يواجهها الجيش الأمريكي.

وفي العاصمة الفلبينية مانيلا، نزلت قوات الجيش وخفر السواحل إلى الشوارع لمساعدة الشرطة في تطبيق الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة لمواجهة فيروس كورونا في وقت تعاني الفلبين من ارهاب الجماعات المتطرفة في الجنوب في ميندناو.

وفي إيران، أعلن القائد العام للجيش اللواء عبد الرحيم موسوي أن الجيش سيبدأ ما سماها مناورات الدفاع البيولوجي، لمكافحة انتشار فيروس كورونا في أنحاء البلاد. وتقرر القيام بهذه المناورات وتهدف لإنشاء مراكز صحية وعلاجية لمكافحة انتشار فيروس كورونا في ثلاثمئة منطقة ومشاركة القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي في وقت ان هذه الجهود الجانبية تؤثر على الاستعدادات لمواجهة خصوم ايران، في حالة اندلاع مواجهات عسكرية وهي في صراع مستمر مع الولايات المتحدة الامريكية.

3. تأثير البيئة المصابة على الاستعداد العسكري

تحتاج الجيوش الى التدريب الفعال باستمرار، والذي يعتبر من مضاعفات القوة، بالنظر لأهميته في رفع جاهزية القوات، ولكن مع استمرار انتشار الجائحة وضعت قيودًا على حركة الجيوش، وقلصت أنشطة التدريب بشكل كبير من التدريبات إلى التمارين واسعة النطاق، وقد أدى ذلك إلى إثارة قلق وتساؤلات عن الآثار المترتبة على الاستعداد العسكري للجيوش في المستقبل، وكيف يمكن للجيش الحفاظ على نظام التدريب الخاص به؟ في خضم جائحة عالمية من الممكن ان تتراجع معها تمارين ومناورات تؤثر على متطلبات العمليات للجيوش، وبالفعل فقد تم إلغاء مناورات واسعة لحلف الناتو وأخرى محلية:

1. أوقفت القوات العراقية جميع التدريبات بسبب مخاوف م COVID-19. وقد أدى ذلك إلى

تخفيض عدد القوات الأمريكية في العراق، وتوحيد القوات بين القواعد الأصغر بسبب التوقف في التدريب.

2. أصدرت وزارة الدفاع (البنتاغون) أمرًا بوقف الحركات لمدة 60 يومًا لجميع أفراد وزارة الدفاع وأسرهم، بعد إصابة اكثر من 2000 جندي ومدني ومتعاقد يشمل ذلك التدريبات، وعمليات النشر وإعادة الانتشار وأنشطة إدارة القوة العالمية الأخرى، مما يؤثر على 90 الف فرد من الخدمة من المقرر نشرهم، أو إعادة نشرهم في منطقة الشرق الأوسط.
3. ألغت القوات الجوية تدريباتها على "العلم الأحمر - ألاسكا" للطيارين المقاتلين على طائرات F16, F18, F35 الجيل الخامس، ويعتبر من اقوى التمارين الجوية القتالية في العالم، ونفذ لأول مرة عام 1975 ولم يتوقف الا في هذه السنة بسبب الجائحة وتشترك به دول مختلفة.
4. إلغاء التمارين العالمية وتقليصها، حيث تؤجل البحرية حتى عام 2021 تمرينها الواسع النطاق الذي تم التخطيط له، والذي تم تصميمه لاختبار المفهوم الجديد للعمليات الموزعة البحرية، وكذلك تأجيل تدريبات (المدافع البحري) مع بعض الدول العربية في منطقة الخليج.
5. إلغاء مناورة ديفاندر اوروبا 20 اكبر مناورة للجيش الامريكي بأوروبا منذ 25 سنة، ويشارك فيها 20 الف جندي امريكي و17 الف جندي من حلفائه في الناتو، والذي كان من المقرر إجرائه في ألمانيا وبولندا، وأعلن الجيش السويدي إرجاء تدريب عسكري دولي يستمر شهرا ويضم نحو 25 الف.
6. أدت المخاوف بشأن انتشار الفايروس إلى اتخاذ القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ إلغاء تمرين باليكاتان 2020، الذي كان من المقرر أن يجمع حوالي 11000 جندي فلبيني وأمريكي من 4 إلى 15 مايو المقبل في الفلبين.
7. لقد قلصت الدول تدريب جيوشها لصعوبة تطبيق التباعد الاجتماعي، وخصوصا في التمارين البحرية والبرية، والتي تكون فيها الأعداد كبيرة وتداخل تنقلات القطعات مع المنشئات المدنية، تعتمد بعض الجيوش على المقاولين في بعض عمليات قاعدتها، بما في ذلك التدريب وإجراء مهام الصيانة والنشر، إذ تم اشغال الجميع مع الفيروس، سواء كانت فئات مصابة أو خارج نطاق العمل تمامًا، وليس فقط العمل عن بعد بل إن التأثير على الاستعداد كبير.
8. لكن في المقابل استغلت دول اخرى الوضع القائم مثل كوريا الشمالية، التي نفذت مناورات مدفعية بعيدة المدى، والصين التي بدأت بعمليات مضايقة في بحر الصين ضد بعض الدول مثل فيتنام.

4. القيود التشغيلية على الأصول العسكرية

ان احتمال تفشي فايروس كورونا بشكل كبير داخل تشكيلات الجيوش في الميدان تكون له عواقب على تنفيذ العمليات الموكلة لها، ويعيق قدرة التشكيلات والأصول المصابة به على مواصلة العمليات، نتيجة لفرض قيود الإقامة في قواعدها او على التحركات والانفتاح.

الفايروس يضرب الخطوط الأمامية:

1. لقد ظهر الفايروس في خطوط مواجهة امامية يقف فيها الجيش الأمريكي في كوريا الجنوبية وأفغانستان، عندما اصيب جندي امريكي في نهاية شهر شباط، في معسكر كارول الواقع على بعد 30 كلم شمال مدينة دايغو بؤرة الوباء في كوريا الجنوبية، وادى ذلك الى خضوع القاعدة للوائح العزل، وتقييد النشاط العسكري في قواعد اخرى يشغلها الجيش الأمريكي، الذي يصل عديد قواته في كوريا الجنوبية الى 28500 موزعين على 33 موقع، والذي يقوم بعمليات مراقبة نشاطات كوريا الشمالية وتأمين الردع.
2. وعلى خطوط امامية اخرى لكنها ساخنة في أفغانستان، وصلت الى مسرح عمليات قوات التحالف حالات إيجابية للإصابة بالفايروس، وتعتبر أفغانستان بيئة قتالية عسكرية يكون الابتعاد الاجتماعي غير واقعي فيها، لكون العمل الجماعي فيها أمرًا حيويًا لنجاح المهام، كما وان تقييد القوات هناك سوف يكون فرصة للتنظيمات الارهابية لإعادة نشاطاتها، والذي يشكل تنظيم ولاية خرسان التابع لتنظيم داعش احد اكثر التنظيمات خطورة، وعلى صعيد العلاقة مع حركة طالبان قد يتأجل تخفيض عديد القوات الى 8600جندي خلال الثلاث اشهر القادمة، وهو احد بنود الاتفاق بين واشنطن وحركة طالبان الذي وقعه الجانبان في نهاية شباط الماضي في الدوحة، تنفيذا لبعض فقرات الاتفاق بينها وبين واشنطن واهم احد بنود هذا الاتفاق.

كورونا يعطل أصول استراتيجية:

ان الحدث الأبرز على مستوى تشغيل أصول استراتيجية، هو خروج حاملة الطائرات تيودور روزفلت من مسرح عملياتها غرب المحيط الهادي، بعد إصابة 550 جندي من بحارتها بالفايروس، ويبلغ عدد العاملين على متنها 4865 وتحمل 90 طائرة مقاتلة ومروحية وتعمل الحاملة بالطاقة النووية، وهي ضمن الأسطول السابع الأمريكي ويتمركز مقر الأسطول في يوكوسوكا في اليابان، ومسؤوليته تشمل غرب وشمال المحيط الهادئ والمحيط الهندي وجنوب شرق وشرق آسيا (منطقة الإندو باسيفيك) التابع للقيادة الإقليمية في الباسيفيك وهاواي (picohm) ومقرها معسكر سمث في هاواي، تعتبر حاملة

الطائرات تيودور روزفلت احد اكبر وسائل تنفيذ الاستراتيجية الامريكية والردع غرب المحيط الهادي ضد كوريا الشمالية والصين.

وذكرت قناة CNN الإخبارية ان "ثمة تفشي لكورونا على متن 26 سفينة حربية أمريكية، ولكن البحرية الأمريكية لا تفصح عن اسمائها" من ضمنها يو أس أس كيد التي تقوم بمكافحة تجارة المخدرات، ما يثير التساؤل حول كيفية وصول الفايروس الى هذه الأصول العسكرية، وهي في عرض البحر وكان بضمنها ثلاث حاملات طائرات هي روزفلت، ريغان، نيميتز.

التغيير الاستراتيجي المفاجئ:

لقد تم سحب الحاملة الى جزيرة كوام وتعتبر قاعدة متقدمة وسط المحيط الهادي الغربي، بعد انتشار فايروس كورونا بين الجنود والعاملين على متنها، وهذا يعتبر احد المتغيرات في البيئة الاستراتيجية لغرب المحيط الهادئ، مما يرفع المخاطر التشغيلية والمؤسسية والمتمثلة بالحفاظ على عناصر القوة وقدرة القيادة المكلفة بتنفيذ الاستراتيجية من العمل بكفاءة، اذ يتوقع البنتاغون أن يضرب الفيروس المزيد من سفن البحرية بعد التفشي في يو أس ثيودور روزفلت.

فقد أشار الجنرال هيتين نائب رئيس هيئة الأركان في مؤتمر صحفي بالبنتاجون "ليس من الجيد الاعتقاد بأن تيدي روزفلت قضية فريدة من نوعها". "لدينا الكثير من السفن في البحر.... الاعتقاد بأن ذلك لن يحدث مرة أخرى أبدا ليس وسيلة جيدة للتخطيط." ووفق هذه التوقعات إن طاقم حاملة الطائرات نيميتز، سيقيد تحركاتهم لمدة أسبوعين قبل مغادرتها من بريميرتون بواشنطن في الولايات المتحدة الامريكية بعد اكتشاف إصابة لأحد بحارتها، أما السفينة الأخرى فهي حاملة الطائرات رونالد ريغان، والمتمركزةٌ قبالة يوكوسوكا في اليابان أيضا، يخضع أفرادها للفحص وهناك مخاوف وقلق في البنتاغون من احتمال تفشي الوباء في القواعد الامريكية في اليابان، والتي تضم 39345 الف جندي امريكي موزعين على 112 موقع.

الفايروس يضرب ذراع فرنسا الطويل:

رغم عزلة حاملة الطائرات الفرنسية الوحيدة شارل ديغول بالمحيط الأطلسي، انتشر فايروس كورونا على متنها واصيب 1050 من أفرادها البالغ عددهم 2300 بعد مغادرتها ميناء تولون جنوب فرنسا، منتصف شهر اذار في مهمة لإسناد عمليات مكافحة الارهاب في غرب القارة الأفريقية، تعتبر شارل ديغول الذراع الطويل لفرنسا والتي تحمل 35 طائرة مقاتلة ومروحية وأسلحة متنوعة. ان حاملة الطائرات شارل ديغول سوف تواجه مصير روزفلت نفسه، ويتم إعادتها الى مينائها في جنوب فرنسا مما قد يؤثر على جهود

مكافحة الارهاب في القارة الأفريقية، وامتد تأثيرات الوباء على سفن حماية الممرات البحرية الاستراتيجية في مضيق هرمز وباب المندب واجبرها على البقاء في عرض البحر، واصدرت البحرية الفرنسية والبريطانية والأمريكية تعليمات مشددة بتجنب زيارة موانئ المناطق العاملة لأغراض الراحة وإعادة التزود.

5. زعزعة في قيادة الجيوش

لقد أثار تفشي الفايروس التاجي في جيوش بعض الدول زعزعة في القيادة، نتيجة إصابة ضباط كبار يشغلون مناصب قيادية عليا، ففي ايطاليا أصيب رئيس اركان الجيش الجنرال سالفاتوري فارينا بالفايروس، ما اجبره على العمل والقيادة عن بعد، وتحدث الجيش الأمريكي في أن قائد قواته في أوروبا، الفريق كريستوفر كافولي، وعدد من الموظفين من الولايات المتحدة، ربما تعرضوا للإصابة بفيروس كورونا خلال مشاركتهم في مؤتمر عقد في ألمانيا.

وفي الوقت نفسه تمت إقالة قائد حاملة الطائرات روزفلت النقيب بريت إي كروزرييه من قبل البنتاغون، واستقالة وزير البحرية بالإنابة توماس مودلي بعد إبعاد قائد حاملة الطائرات روزفلت، لكتابة رسالة تسربت لاحقًا في وسائل الإعلام، تطلب من مسؤولي البحرية اتخاذ إجراءات سريعة بشأن تفشي الوباء في حاملة الطائرات، ما اعتبره البنتاغون والبيت الابيض خرق للقوانين والسياقات المعتمدة في الجيش، ويعرض امن وسرية المعلومات والأشخاص والأسلحة للخطر.

6. العمل عن بعد

تخشى الجيوش وخصوصا الكبيرة منها من تفشي الوباء في المؤسسات التابعة لها، لأن الاتصال الوثيق مع الآخرين يمكن أن ينشر الفيروس، وتواجه الأصول التنظيمية مثل مجتمع الاستخبارات ومراكز قيادة العمليات المختلفة تحديًا كبيرًا في العمل عن بعد في تنظيم واستمرار تدفق البيانات والمعلومات المصنفة حيث يتعين على الكثير منهم التعامل مع المواد السرية أو العمل على شبكات آمنة، قد لا تتوفر في البيئة الجديدة ومثال على ذلك لقد حث البنتاغون جميع موظفيه البالغ عددهم 23000، من الذين يمكنهم العمل من المنزل على القيام بذلك إن أمكن للحد من التفاعل المتبادل وتقليل عدد العاملين داخل مراكز البنتاغون.

وقد لجأت قيادات عسكرية وأمنية الى استخدام دوائر تلفزيونية مغلقة، واستخدام شبكات اتصالات خاصة لهذا الغرض وهي غير آمنة بالمطلق ويمكن اختراقها، هناك احتمال بأن تفقد مجتمعات الاستخبارات السيل الكافي من المعلومات، والتي توفرها لها شبكات المصادر البشرية والتي باتت ايضا مقيدة في الحركة ضمن بيئات العاملين فيها، وحتى البيانات والمعلومات وصور طائرات الدرونز او

الوسائط الأخرى التي ترسلها الى المجتمع الاستخباري باتت قرأتها وتحليلها اكثر صعوبة، لأنها تحتاج الى عمل تضامني متسلسل للوصول الى نتائج دقيقة، في ظل العمل عن بعد، لكن هذا لا يعني استحالة التغلب على ظروف العمل في ظل جائحة كورونا، اذا تم تأمين خوادم سرية او التقييد بإجراءات الحماية الشخصية والوقائية للأشخاص العاملين، وتظهر المشكلة اكثرا تعقيدًا بالنسبة للجيوش التي لا تمتلك بدائل لإدامة ادارة عملياتها الاستخبارية والعملياتية والإدارية، فهي مضطرة للعمل في بيئة مزدحمة تحت تهديد الإصابة بالفايروس.

ثانيا: تهديد المجمع الصناعي

يقترب فيروس كورونا من مدن فيها قواعد عسكرية وبنية تحتية للدفاع، وقد تشهد تلك المدن إغلاق لكسر سلسلة العدوى، وقد ينسحب ذلك على ضرب القوى العاملة ويمتد الى القاعدة الصناعية الدفاعية فقد اغلقت منطقة سياتل مصانع شركة بوينغ الى اجل غير مسمى منذ 25 مارس الماضي وهي شركة تقوم ببناء طائرات 737 و747 و767 و787 - إلى جانب سفن للبحرية الامريكية نوع P-8s وطائرات KC-46 وهي طائرة عسكرية صممت لنقل المعدات العسكرية وللتزود بالوقود جوا وطورت من طائرة بوينغ 747، وعلّقت شركة «لوكهيد مارتن» الأميركية إنتاج طائراتها المقاتلة من طراز «F35» في مصنع ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة في اليابان، وفي إيطاليا علقت شركة مختصة العمل بتجميع طائرات F-35 الأمريكية قرب قاعدة كاميري في ميلانو وسط تفشي جائحة كورونا، حيث أنفقت روما أكثر من 2.5 مليار يورو على برنامج تجميع هذه الطائرات الحربية التي تُوصف بأنها قاذفة مقاتلة متعددة الوظائف من الجيل الخامس وتشترك 12 دولة في مشروع صناعة طائرات F35.

ويساور القلق أوساط عديدة في البنتاغون، والمجمع الصناعي الأمريكي من ان الفايروس قد يضرب القواعد العسكرية ومراكز التصنيع التي تنتشر في جنوب وغرب الولايات المتحدة، وهي مناطق عالية المخاطر تغطي مساحات كبيرة من الولايات المتحدة مثل كاليفورنيا وماريلاند، التي تتواجد فيها شركة لوكهيد مارتن المتخصصة بصناعة الأقمار الصناعية والطائرات والصواريخ، ونيفادا وأريزونا ونيو مكسيكو ووايومنغ ولويزيانا وأركانساس وجورجيا وكنتاكي ووست فرجينيا وأوهايو وأيداهو، وأجزاء كبيرة من كانساس ونبراسكا وتكساس وهذه المناطق تضم العديد من القواعد التي تأوي القوات والأسلحة التي ستكون ضرورية في الحروب الكبرى، وكذلك خطوط تجميع الطائرات والصواريخ وأحواض بناء السفن والموانئ التي تنقل الأسلحة إلى القوات في الخارج.

أما فرنسا هي الأخرى اقدمت على إغلاق اكبر مجموعة شركات GICAT والتي تنشط في خمسة ميادين صناعية هي: العربات والعربات المدرعة- الالكترونيات والنظم C4ISR (القيادة والسيطرة

والاتصالات والاستخبارات والمراقبة والرصد) -الطائرات دون طيار والطوافات والصواريخ- ذخائر الاسلحة المباشرة وغير المباشرة، والاسلحة غير القاتلة- الدعم اللوجستي من حيث التدريب والمساعدة التقنية.

وفي بريطانيا يتوقع ان تقوم شركة (بي ايه اي) البريطانية للصناعات العسكرية، بالاستغناء عن خدمات موظفيها رغم عدم إغلاقها بسبب فايروس كورونا، ولكن بسبب تراجع مبيعات مقاتلات (يورو فايتر تايفون) والتي توجد مصانعها الثلاث شمال بريطانيا بالإضافة الى مصنع (بورتسموث) للصناعات البحرية وقطاع الاستخبارات الالكترونية في لندن ومدينة (غيلفورد) غرب العاصمة، وبعض المواقع خارج بريطانيا، سيما وان الشركة كانت قد أعلنت في عام 2017 الى تسريح بعض موظفيها خلال ثلاث سنوات لتراجع مبيعاتها.

الصين الدولة الذي ظهر فيها الوباء نهاية 2019 والتي يمثل فيها الإنفاق العسكري وحده 14 % من حجم الإنفاق في العالم، وتأتي بعد الولايات المتحدة الامريكية، لكن لا تتوفر بيانات دقيقة عن الأضرار الذي الحقها فايروس كورونا بالشركات العسكرية، وهي اول دولة نفذت استراتيجية الإغلاق لاحتواء الوباء.

تعتبر روسيا اقل دولة كبرى تأثرا بالوباء لأسباب متعلقة بالإجراءات الاستباقية التي اتخذتها، ولا تملك انتشارا واسعا خارج روسيا باستثناء قاعدتين في سوريا، كما ان المناطق التي تتوزع بها شركات تصنيع السلاح مثل منطقة (قازان) تم عزلها عن الخارج، حيث تقوم روسيا بتزويد الصين بتقنيات الاسلحة مثل محركات الطائرات ومساعدتها في برنامجها الصاروخي.

التداعيات المستقبلية للوباء

العالم ما بعد كورونا حتماً لن يكون كسابقه، ومن المؤكد أن الأزمة العالمية والمتمثلة بانتشار وباء فايروس كورونا، والركود الاقتصادي الذي بدأ بالتداخل مع الوباء، سيكون لها تأثيرات استراتيجية تحويلية على كل الدول والشرق الأوسط ليس استثناء، ومن المرجح ان تؤثر على خطوط الاتجاهات القائمة على مسارات الصراع والحروب وعلى التنافس الاستراتيجي وعلى الإنفاق العسكري.

1. التحول في فكرة الامن القومي:

مثل انتشار وباء كورونا وتحوله الى جائحة عالمية، عامل مفاجئة للجيوش وللخطط الاستراتيجية، لا سيما للدول الكبرى، وبين الوباء مقدار انكشاف تلك الجيوش امام الأوبئة، والفايروسات القابلة للانتشار بسرعة كبيرة كفايروس كورونا، لقد بات كورونا متغيرا جديدا في التخطيط الاستراتيجي العسكري، وكذلك احد المتغيرات التي تؤخذ في الحسبان امام الامن القومي للدول، بعد انكشاف اعتى القوى العسكرية والتي وصلت الى مستوى من العظمة هو الأول في التاريخ.

2. التأثير على الإنفاق العسكري:

شهدت السنوات الماضية زيادة كبيرة في الإنفاق الدفاعي للدول والذي بلغ العام الماضي فقط، اكثر من 1822 مليار دولار، وفي عام 2020 وصلت الميزانية الامريكية الإجمالية للدفاع 750 مليار دولار لصندوق الحرب بزيادة قدرها 5% عن عام 2019، وتأتي الصين ثانيا والتي خصصت ميزانية دفاعية بلغت 224 مليار دولار للعام الماضي، و250 مليار دولار للعام الحالي، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة عالمياً، حيث خصصت نحو 70 مليار دولار للميزانية العسكرية عام 2020 متفوقة بذلك على العديد من دول العالم، والتي كانت تقدر ميزانيتها العام الماضي بـ 67.7 مليار أما الهند فقد جاء ترتيبها في المرتبة الرابعة عالمياً بميزانية تزيد عن 66.5 مليار دولار والتي بلغت العام الماضي 55 مليار دولار، فيما تلتها فرنسا 63.8 مليار دولار وروسيا 61.4 مليار وبريطانيا 50 مليار بعد ان كانت العام الماضي 47.500 وألمانيا بنحو 49.5مليار دولار واليابان التي خصصت 47 مليار دولار لقواتها المسلحة، وجاءت بالمرتبة العاشرة كوريا الجنوبية بميزانية عسكرية قدرت بنحو 43.1 مليار بعد ان كانت العام الماضي 38.300 مليار دولار.

لقد حدثت زيادات في حجم الإنفاق الدفاعي للدول نتيجة تصاعد التوترات في العالم، مثل الصراع بين الكوريتين واليابان، او نتيجة للحروب في الشرق الأوسط وأفغانستان والتوتر في اوكرانيا وبحر الصين، بالإضافة الى التنافس على الفضاء والانفاق على الحرب السيبرانية وبرامج الصواريخ والفضاء.

وتعتبر الدول العربية من اكبر مستوردي السلاح في العالم وتأتي السعودية والإمارات من اكبر دول المنطقة استيرادا، نتيجة للحرب في اليمن والتوترات مع ايران أما العراق الذي تبلغ ميزانية الدفاع 6.3 مليار دولار يحتل المرتبة السابعة عربيًا من ناحية الإنفاق عدا ما يقدمه صندوق التدريب والتجهيز المشترك التابع للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية في الحرب ضد تنظيم داعش حيث بلغ ما قدمه للعراق 5 مليار دولار منذ عام 2014.

بعد انتهاء مرحلة انتشار الوباء ستبدأ مرحلة اخرى صعبة وان كانت قد تداخلت مع ارتفاع منحنى الوباء ألا وهي (مرحلة الركود الاقتصادي)، واحتمالات تأثيرها على القدرات والاستعداد العسكري، واهم مخرجات هذا الركود انخفاض الإنفاق العسكري، والذي سوف يؤثر على سلسلة التوريد الدفاعية وإغلاق للتجارة في العالم، والنتيجة هي انكماش اقتصادي خطير يتطلب سياسات تستجيب لهذه الأزمة.

من المرجح أن يمتد الضرر الذي يحدث اليوم في قطاع الطيران إلى القاعدة الصناعية، إن إدراك ومعالجة هذا الواقع أمر ضروري لتفادي إلحاق ضرر عميق بالأمد الطويل بالأمن القومي، وهناك من يؤكد سوف يكون الضرر على قطاعات الصناعة الدفاعية والإنفاق اكبر من سيناريو عام 2008 ،والتي

امتدت الى اكثر من خمس سنوات أدت تخفيضات ميزانية الدفاع إلى خروج حوالي 17000 شركة من عقود الدفاع، وفي عام 2014 خفض الرئيس الأمريكي باراك أوباما ميزانية الدفاع الأمريكية بشكل غير مسبوق، فوصلت الميزانية الرسمية حوالي 496 مليار دولار، مع تقليل بعض البنود الأخرى للحرب خارج الولايات المتحدة وخصوصا بعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام 2011.

يبقى السؤال الأهم وهو الى اي مدى سوف تؤثر الأزمة الحالية في اقتصاديات العالم وخصوصا لدول الشرق الأوسط التي تعتمد على النفط الذي انخفضت أسعاره كثيرا على القدرة الشرائية لهذه الدول على السلاح، خصوصا وانها لا زالت في أزمات مركبة وتستدعي انفاق عسكري كبير؟

ان تأثير الوباء على المجتمع الصناعي لدول العالم، قد يؤدي الى تأخير سلسلة التوريد الدفاعية او تأجيل برامج دفاعية مستقبلية، ويقلل التزامات الشركات المصنعة للسلاح في تنفيذ العقود اذا استمر الإغلاق والعزل لفترات طويلة وتسريح أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في هذه المجالات

3. التأثير على مسارات الحروب والصراعات:

على الرغم من ان عاصفة وباء كورونا لم تهدأ بعد، ولا زالت الأمور متحركة، الا ان الوباء قد اثر على مسارات بعض الصراعات والحروب المزمنة، والتي تمتلك تأثيرا على الامن والسلم الدوليين على الرغم من طبيعتها الإقليمية، ومن هذه المسارات:

- التأثير على الصراع الأمريكي - الإيراني:

قد يميل كلا الجانبين النظر إلى الأزمة كفرصة لمضاعفة الإجراءات السابقة التي تساهم في الصراع، ولازالت واشنطن تواصل اتباع نهج الضغط الأقصى الخاص بها على ايران، فقد وجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحذيرات إلى إيران وحلفاءها في العراق، من دفع "ثمن باهظ" في حال مهاجمة القوات الأمريكية في العراق، وجاء التحذير بعد نشر صحيفة "واشنطن بوست" أخبارا عن مسؤول أمريكي، تفيد بتوفر معطيات حول أن كتائب حزب الله العراقي تسعى إلى مهاجمة مصالح عسكرية أو دبلوماسية أمريكية في العراق، وان البنتاغون قد اعد خطة مسبقة لمهاجمة وكلاء ايران في المنطقة.

يحاول وزير الخارجية مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي روبرت أوبراين، التحريض وضرب ايران وكما تشير التايمز، فإنهم "يضغطون من أجل عمل جديد ضد إيران وقواتها بالوكالة - ويرون فرصة لمحاولة تدمير مجموعات الميليشيات المدعومة من إيران في العراق حيث يركز القادة في إيران على مواجهة الأزمة الوبائية في بلادهم، لكن البنتاغون أقل حرصًا على إشعال حريق جديد في الشرق الأوسط إن القادة العسكريين، بمن فيهم وزير الدفاع مارك إسبر والجنرال مارك أميلي رئيس هيئة الأركان المشتركة،

كانوا حذرين من التصعيد العسكري الحاد"، حسبما ذكرت التايمز، "محذرين من أن ذلك قد يزيد من زعزعة استقرار الشرق الأوسط. الشرق في وقت قال فيه الرئيس ترامب إنه يأمل في تخفيض عدد القوات الأمريكية في المنطقة، ولهذا فإن الصراع الأمريكي الايراني لن يتغير وسوف يستمر الوضع على ما هو عليه في مستوياته الحالية مع تصعيد نبرة التهديدات بين الأطراف.

وعلى مسار التصعيد قامت ايران بإطلاق قمر نور 1 الى الفضاء بواسطة صاروخ قاصد وتم الإطلاق من منطقة سمنان شمال شرق طهران 300كم ومن مركز خميني للفضاء، القمر نور 1 وضع في مدار 425 كم وهو لأغراض عسكرية ومن الممكن ان يكون خطوة متقدمة لتطوير برنامج طهران الصاروخي، وتأتي هذه الخطوة كجزء من الصراع مع واشنطن وبالتالي فان الصراع بين واشنطن وطهران سينتقل من مضيق هرمز والعراق الى الفضاء، بعد نجاح ايران بوضع قمر صناعي سيما وان واشنطن اعلنت مباشرة بعد عملية إطلاق القمر الايراني عن استحداث سلاح هجومي لتعطيل الأقمار ضمن مدارات مؤقتة، وهو ما اعتبر رد امريكي على ايران، وفي مقاربة اخرى من الصراع اصدر ترامب قرار الى المارينز بتدمير اي زوارق إيرانية تقوم باستفزاز السفن الامريكية القرار جاء بعد اعلان الحرس الثوري عن نجاح إطلاق قمر نور1.

- هل يحقق كورونا ما عجزت عنه السياسية في اليمن:

في جانب اخر من أوجه الصراع في الشرق الأوسط، وهي الحرب في اليمن التي دخلت عامها السادس دون تحقيق اي طرف من أطراف النزاع أهدافه، أعلنت السعودية والتحالف العربي عن مبادرة لوقف إطلاق النار والذي دعا اليه أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم، من أجل حماية من "يواجهون خطر التعرض لخسائر مدمرة بسبب فيروس كورونا". جاءت هذه الدعوات بعد إطلاق صاروخين على أهداف في السعودية نهاية شهر آذار الماضي، لقد أعلن التحالف وقف إطلاق النار من جانب واحد، الذي دخل حيز التنفيذ يوم 9نيسان الحالي بعد ظهور انتشار وباء فايروس كورونا في دول الخليج واليمن، واحتمالات تدهور الوضع الإنساني ورحب غريفيث بأنباء وقف إطلاق النار في بيان له.

وقال: "يجب أن تستغل الأطراف الآن هذه الفرصة، وأن توقف فورا جميع الأعمال العدوانية بأقصى سرعة".

ويتوقع أن يشارك الجانبان في مؤتمر، عبر الفيديو، لبحث وقف إطلاق النار. ويدعو الاقتراح المعروض إلى وقف الغارات الجوية والقصف البحري والبري وقال محمد عبد السلام، المتحدث باسم حركة الحوثيين إن الحركة قدمت رؤية إلى الأمم المتحدة، تتضمن إنهاء للحرب، و"للحصار" على اليمن وتأمل السعودية

والأطراف المشاركة معها بوقف الحرب وإيقاف الخسائر الباهظة.

- الحرب في ادلب:

أعلنت تركيا إنها قيدت من تحركات قواتها في سوريا، في الوقت الذي قفزت فيه حالات الإصابة بفيروس كورونا الى معدلات خطيرة، فيها وتفيد التقارير بأن القتال بين القوات التركية والقوات الموالية للأسد قد توقّف بصورة كاملة تقريباً، باستثناء بعض العمليات المحدودة مثل الكمائن والقنص عن بعد المتبادلة بين الفصائل المسلحة وقوات الأسد، وهناك قلق من انتشار الوباء في ادلب والذي سوف يضرب الجميع قوات نظامية او فصائل مسلحة وتنظيمات إرهابية.

- الفوضى مرشحة في الشرق السوري:

رغم وجود 800 جندي امريكي في مناطق الشرق السوري، الا ان انتشار الوباء قيدها من الحركة والقيام بالعمليات ضد تنظيم داعش في وقت أوقفت قوات سوريا الديمقراطية عملياتها ضد التنظيم ايضا بسيل انتشار الوباء، لكن يرى تنظيم داعش انها فرصة كبيرة في انتشار كورونا للقيام بعمليات هروب من المعتقلات، وبالفعل قام بمحاولة لكسر سجن غويران جنوب الحسكة الشهر الماضي والذي يضم اكثر من 5000 معتقل بينهم اجانب، وتتوزع في الشرق السوري عدة معتقلات فيها ما يقارب من 12000 من مقاتلي داعش، بالإضافة الى مخيمات مثل الهول وعين عيسى تضم عوامل التنظيم والنازحين والذي يبلغ عددهم 68 الف، وتحتاج هذه المعتقلات والمخيمات الى قوات كبيرة لتأمين الحماية في ظل ما تواجهه قوات سوريا الديمقراطية والتي يبلغ عددها 45 الف من تحديات وتهديدات مركبة، بعضها من الداخل والمتمثلة في الخلايا النائمة لتنظيم داعش واحتواء الفايروس من خلال تطبيق إجراءات العزل وتطبيق الأمن داخل مناطقها وحماية خطوط المواصلات والمدن، وتهديدات خارجية تركية وأخرى من الفصائل الموالية لأنقرة، وهذه التهديدات والتحديات تحتاج الى قدرات كبيرة ودعم لوجستي، فإذا ما نجح تنظيم داعش من تهريب مقاتليه المعتقلين والقيام بعمليات ارهابية فأن المنطقة مرشحة للفوضى وسوف يقوم التنظيم بتجميع عناصره مرة ثانية وإعادة إحياء التنظيم في المنطقة.

4. التنافس الأمريكي الصيني:

يمثل النزاع المرتقب بين الولايات المتحدة والصين، ابرز النتائج التي ستترتب على جائحة كورونا، ومن المتوقع ان يأخذ المسارات الاتية:

- المسرح ذي الألوية (المحيط الهادئ):

وسط تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين بشأن جائحة كورونا، يسعى الكونغرس الى تقديم مشروع قانون (إنشاء صندوق دفاع مخصص) وهو قانون يقدم لأول مرة لتعزيز الردع ضد الصين في المحيط الهادئ، وتخصيص أكثر من 6 مليارات دولار لأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي والبناء العسكري الجديد في البلدان الشريكة، قدم هذا المشروع السيناتور ثورنبيري وهو مشروع مشابه لسيناريو سابق عندما قامت واشنطن بإنشاء صندوق على الطرف الشرقي للناتو عندما احتلت روسيا شبه جزيرة القرم.

رغم ان الاستجابة لفايروس كورونا قد تؤدي الى الضغط على الإنفاق الدفاعي، لكن الحزبين في الكونغرس يؤيدان هذه المبادرة لمواجهة الصين في المحيط الهادئ وبحر الصين، بعد ان تورطت السفن والطائرات الصينية في سلسلة من الحوادث الأخيرة عبر بحر الصين، ضد اثنين من المنافسين الإقليميين الرئيسيين للصين (اليابان وفيتنام)بالإضافة إلى تايوان والفلبين، وقد استخدمت الصين قوات شبه عسكرية من "المليشيا البحرية" الصينية وهي "قوة احتياطية مسلحة من المدنيين متاحة للتعبئة" تلعب دورًا رئيسيًا في الأنشطة القسرية، لتحقيق الأهداف السياسية للصين بدون قتال في محيط الصين البحري، رغم ان هذه الاستراتيجية ليست جديدة لكن كثفت الصين هذه العمليات مستغلة انشغال الدول التي ضمن إقليمها والولايات المتحدة بانتشار وباء فايروس كورونا.

- الاستقطابات ما بعد كورونا:

اثار انتشار فايروس كورونا في 184 دولة حول العالم، اتهامات الى الصين بأن الفايروس قد تسرب من مختبر في ووهان وهي المدينة التي تعتبر بؤرة الوباء، وطالبت دول مثل امريكا وفرنسا وبريطانيا وأستراليا الصين، بالكشف عن جميع المعلومات في وقت اعتبرت الصين هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة، وبالرغم لم يتأكد من مصدر الوباء الفيروسي، لكن كانت اول المؤشرات عن وجود أزمة مقبلة واحتمال ان تنتج اصطفافات دولية على النحو الاتي:

- استقطاب دول غربية وراء الولايات المتحدة الامريكية.
- استقطاب روسيا وايران ودول اخرى على خلافات مع واشنطن وراء الصين.

قامت الصين وروسيا بملء مربعات نفوذ استراتيجي، عندما حطت طائرات صينية وأخرى على اراضي دول أوروبية وحتى أمريكية، حاملة المساعدات الطبية والمعدات، وتعد المشاركة الصينية في مناطق استراتيجية على انها انتهازية، وان المصالح الاقتصادية هي الدافع وراء ذلك إلى حد كبير، فليس من الصعب تصور تأثير الصين في الساحتين السياسية والاستراتيجية التي تنمو بمرور الزمن، وان أزمة فايروس كورونا تعزز صعود الصين مستفيدة من تراجع امريكا خلال الأزمة، وتراجع الاتحاد الأوروبي

في معالجة أزمة الوباء في ايطاليا وإسبانيا، واللتان انتقدتا دور الاتحاد الأوروبي في مجال تقديم الدعم والمساعدة إليهما، وقد اعتبرت بعض الأطراف الامريكية الخطوات الصينية هي محاولة لنفوذ اكبر في وقت انها كانت مصدر الفايروس ويجب محاسبتها على ذلك، واندفعت بعض الدول الغربية وراء واشنطن وهذا قد يدعو الى حالات استقطاب دولية فيما بعد انتهاء الوباء.

المراجع

1. The Strategy Bridge @strategy-bridge
2. Modern War Instute @warinstute
3. War on the Rocks @warontherocks
4. Defense 2020 @defense@2020
5. Crisis Group @crisisgroup
6. RANDcoporation @RANDCoporation
7. U.S. Indo-Pacific.Command @indopacom
8. Lookheed Martin @Lockheedmartin
9. Defence News @defence-news
10. Defence one @DefenceOne
11. معهد ستوكهولم للسلام
12. كلوبل باور

تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي:

هل نتوجه لنظام اقتصادي عالمي جديد؟

مدخل تأسيسي

في الوقت الذي لا يزال فيه فايروس كورونا يزداد تفشيا في دول العالم، ليس من السهل بناء التصورات الحاسمة للتداعيات التي قد تترتب على تفشي هذا الوباء على المستوى العالمي، اذ ان افق انتهاء هذه الكارثة الصحية ليس واضحا لحد الان. ولذلك يصبح من الصعب جدا التكهن او معرفة حجم الاضرار الذي يمكن ان ينتج عنها سواءً على المستوى الصحي او على مستوى الاقتصادات المحلية والاقتصاد العالمي.

يبدو ان قياس الخسائر البشرية امرا ممكنا، ويمكن وضع تصوراته بسهولة، اذ ان هناك تقارير يومية تصدر عن كثير من المنظمات الصحية العالمية والدول على المستوى المحلي حول الموقف الوبائي لديها، وعلى الرغم من ذلك الا ان كثير من علماء منظمات الصحة العالمية ونتيجة لتجارب سابقة مثل ازمة فايروس سارس وسارين وغيرها، تبين لهم فيما بعد ان الاضرار البشرية فاقت اضعاف توقعاتهم، وبقيت هناك حالات غير منظورة وغير مسجلة لدى السلطات الرسمية. هذا الاتجاه عبر عنه الكثير من الخبراء، واعربوا عن قلقهم من حدوث كارثة انسانية افظع من تجارب السابق، خصوصا ان فايروس كورونا انتشر بتسارع منقطع النظير، ولم يترك فسحة من الزمن لمواجهته، ولذا يتوقع حسب قول العديد من خبراء الكوارث ان تكون نتائج هذا الوباء كارثية على المستوى البشري والانساني.

وكما اشرنا اعلاه ان الاضرار الاقتصادية لن تكون من الناحية الانسانية بموازاة الخسائر البشرية، رغم احتمال تعاظمها مع حجم التوقعات التي اشارت اليها بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي وغيرهم من المؤسسات المالية الدولية.

يجري الاعتقاد لدى الأوساط الاقتصادية الكبرى، ان ازمة كورونا سيكون وقعها الاكبر على الصين وبعض الدول الاسيوية، ولذلك اختزلت كل التخمينات بشأن الدول الاخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وكندا ودول اميركا الجنوبية والدول العربية، على اساس ان معظم الدول النامية ليس لها اثر بالغ في تغيير نمط النمو في العالم ما عدا الدول التي تصدر النفط الذي لم يسلم مؤخرا من تداعيات ازمة كورونا.

ومع انتشار فايروس كورنا وتحوله الى وباء عالمي أصاب معظم دول العالم، ووسط صعوبة وضع توقعات دقيقة لمساره او حتى تصورات عن نهاياته، فإن ذلك يجعل من الصعب التكهن بكيفية تطور سلوكية العمليات الانتاجية والاستثمارية، خصوصا في اسواق المال والسندات والاسهم واسواق السلع الرئيسية والسلع الكمالية، التي تعد من اهم مكونات حركة الاستيراد والتصدير ومحرك للأوعية المالية لعمليات التمويل الانتاجي والخدماتي بشكل عام.

وعلى سبيل المثال لم تكن اوروبا او الولايات المتحدة الاميركية محط انظار العالم خلال تطور تفشي فايروس كورونا خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام، وبقيت المعلومات شحيحة لفترة طويلة من الزمن تتجاوز 45 يوما على الأقل، حتى بدت بوادر تفاقم الازمة في هذه البلدان، بعد ان كان مركز القرار فيها مترددا حول كيفية التصرف والاجراءات الاحترازية التي كان من المفترض القيام بها للحؤول دون تفاقمه بالشكل الذي اخذه لاحقا.

ومع استمرار الازمة فان اي عملية تخمين لهذه الاضرار لن يكون سهلا ابدا، وان كان هناك من تخمين فهو مسالة يجب اعادة النظر فيها لاحقا على ضوء التطورات التي تشهدها الايام المقبلة. لذلك ستتخذ هذه الدراسة منحى تقييم الخسائر التي يمكن ان تصيب الاقتصاد العالمي مع التركيز على الاضرار التي سيحدثها الفايروس على الاقتصاد الصيني، وغيره كنماذج يمكن ان تعكس مدى الضرر الذي يمكن ان يحصل لكبريات الدول التي تعد من اهم المساهمين في الاقتصاد العالمي، كالولايات المتحدة الاميركية وروسيا واليابان وكندا وكوريا الجنوبية.... الخ.

وسيلط الضوء على افاق التداعيات الاقتصادية لازمة فايروس كورونا ومحاولة الكشف عن الاضرار التي يمكن ان يخلفها او يسببها انتشار الفايروس. اضافة الى ذلك سيركز البحث على بعض القطاعات التي تعد من اهم المفاصل الديناميكية لتحرك القطاعات الاقتصادية في العالم وتخصيص بعض من هذه القطاعات اهتماما خاصا اضافة الى القاء الضوء على مكونات الاقتصاد العالمي التي يمكن ان تكون تأثرت بفعل هذه الازمة كالعمالة والاستثمار والصناعات العالمية وقطاع النفط واسواق المال وغيرها من القطاعات الاخرى.

وضع الاقتصاد العالمي

في تقريره السنوي الاول للعام 2020 الصادر في التاسع من شهر كانون الثاني/يناير، ذكر صندوق النقد الدولي ان النمو الاقتصادي العالمي حقق ارتفاعاً بنسبة 2.9% في العام 2019 وسيحقق نحو 3.3% في العام 2020، ونحو 3.4% للعام 2021. وكانت وجهة نظر البنك الدولي بنفس الاتجاه تقريبا، حيث كان توقعاته تشير الى تحقيق النمو الاقتصادي نحو 3% خلال العامين 2019 و2020، الا انه اعاد النظر في تقييمه ليضعه في شهر حزيران الماضي بنحو 2.6% ثم ليعاود الارتفاع الى 2.7% لاحقا.

الا ان الظروف التي تمر بها كل بلدان العالم جعلت من صندوق النقد الدولي، وعدد من المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية يتراجع عن توقعاته، اذ حذر الصندوق من ان تداعيات فايروس كورونا سيكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، مضيفا بذلك حالة من الضبابية على الاجواء الاستثمارية، اضافة الى عنصر جديد من عناصر المخاطر غير المحسوبة، والتي دائما تكون سببا اضافيا لمزيد من التقلب وعدم

الاستقرار في الأسواق، وعدم اليقين بالظروف الاقتصادية وما يرافقها من تداعيات على اقتصاد الدول الاخرى.

يظهر الشكل رقم 2 حجم اقتصادات كبرى الدول ومساهماتها في الاقتصاد العالمي طبقا للقوة الشرائية لمنتج تلك الدول، حيث تبدو الصين وقدراتها المالية المتصدرة لكل الدول وبل تتفوق على المجموعة الاوروبية طبقا لمصادر صندوق النقد الدولي. ويظهر الرسم البياني ان الصين اصبحت تمثل حيزا مهما جدا من اقتصاد العالم، بحيث ان أي مشكلة او ازمة يمر بها اقتصاد الصين سيكون لها اثر بالغ على اقتصاد العالم من دون شك.

يمثل الشكل رقم 1 معدلات النمو في عدد من الدول الكبرى وتوقعات صندوق النقد الدولي، اضافة الى منظور الخمس سنوات القادمة. وكما يبين الجدول فان معظم دول العالم سجل تراجع في النمو الاقتصادي بسبب الأداء غير الجيد لهذه الاقتصادات، واجواء الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الاميركية والصين من جهة وعدد من الحروب المستمرة في منطقة الشرق الاوسط وعدم استقرار الاسواق بشكل عام وتراجع اداء الكثير من الاسواق والقطاعات الصناعية والتجارية.

شكل (1): **النمو الاقتصادي في عدد من دول العالم**

الدولة	2019	2020	توقعات
الصين	6.2	4.5	3.5
العالم	2.9	2.5	1.8
أمريكا	2.3	1.8	1
بريطانيا	1.4	0.7	-1
فرنسا	1.3	0.8	-1.5
أوروبا	1.2	0.6	0
اليابان	1.4	0.2	-1
ألمانيا	0.8	0.2	-1
ايطاليا	0.2	0.1	-4

وفي الشكل رقم 3 صورة شاملة لتطور اقتصاد العالم، والنمو فيه خلال الفترة من العام 1995 الى العام 2020. ونلاحظ في الخط البياني التقلبات التي شهدها العالم اقتصادياً خلال السنوات الماضية، حيث سجل مزيجا من التقدم والتراجع في فترة لا تتجاوز 15 عاما، الامر الذي يدل على عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي خلال فترة زمنية معينة، وهذا النوع من التطور يعد امرا مثيرا للقلق خصوصا في عصر التكنولوجيا المتقدمة والرخيصة في وقت واحد.

ولعل تقارب فترات التراجع الاقتصادي الدولي او تراجع النمو الاقتصادي المستمر، يشير الى حالة من عدم الاستقرار بين الولايات المتحدة الاميركية وعدد من اقتصادات العالم، او الحرب غير المعلنة بين هذه الاقتصادات للحد من قدرات الصين الاقتصادية للتمدد خارج حدودها، بعدما شهدت الصين اكبر نمو اقتصادي بين الدول الكبرى على مدى السنوات العشر الماضية، تضمنت انجازات هامة على المستوى الاجتماعي والصناعي والتجاري، بما في ذلك نهضة صناعية ونمو اقتصادي مشهود له.

شكل (2): **اقتصاد الدول الكبرى حسب القوة الشرائية للانتاج**
m$ (PPP) 2019

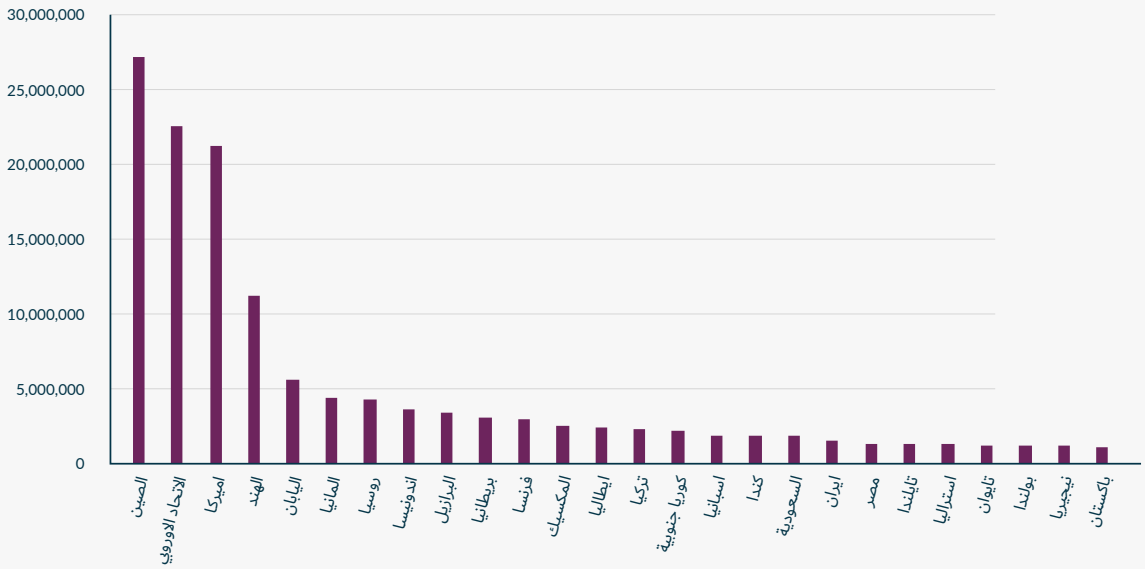

فمن ازمة السيولة النقدية بعد منتصف التسعينات، الى تهاوي اسعار اسهم شركات الانترنت بالبورصة الأميركية، -او ما سمي بأزمة الدوت كوم اشاره رمزية الى شركات الانترنت- لم يكن هناك مجالا عند الكثير من الشركات للتعافي من خسائرها، لتحل بعدها ازمة الركود الاقتصادي ولتشكل ضربة كبيرة لاقتصاد العالم وخصوصا اقتصاد الدول النامية حديثا. ومنذ تلك الازمة وما زال الاقتصاد العالمي يحاول النهوض وتحقيق ازدهار لطالما انتظره الناس لكنه لم يستطع النهوض بالشكل المطلوب كي يكون محفزا. واستمرار التراجع بالنمو لم يكن ينقصه كارثة مثل تفشي فايروس كورونا، ليشكل ضربة جديده للتعافي الاقتصادي الذي كان ينتظره الجميع. بل وان الخبراء يعتقدون ان هذه الفترة من يمكن ان تشكل تحول في طبيعة التعاطي مع هذه الازمة خصوصا انها غير اقتصادية السبب، ولا نتائجها سوف تقتصر

على الخسائر الاقتصادية كما هي كل ازمة اقتصادية في السابق. بل والسؤال المطروح كم ستطول هذه الازمة بالدرجة الأولى، ثم كم هي الاضرار التي سوف تسببها من الخسائر البشرية أولا؟ وكم هي نتائجها على القطاعات الصحية ثم القطاعات الاقتصادية؟ وكيفية سبل معالجة كل هذه المشاكل، وما هو شكل الاقتصاد العالمي بعد هذه الازمة وما هي الاجراءات الطارئة التي يمكن ان يقوم بها لضبط ايقاع الاداء الاقتصادي في المرحلة المقبلة؟

شكل (3): **النمو الاقتصادي العالمي 1995 - 2020**

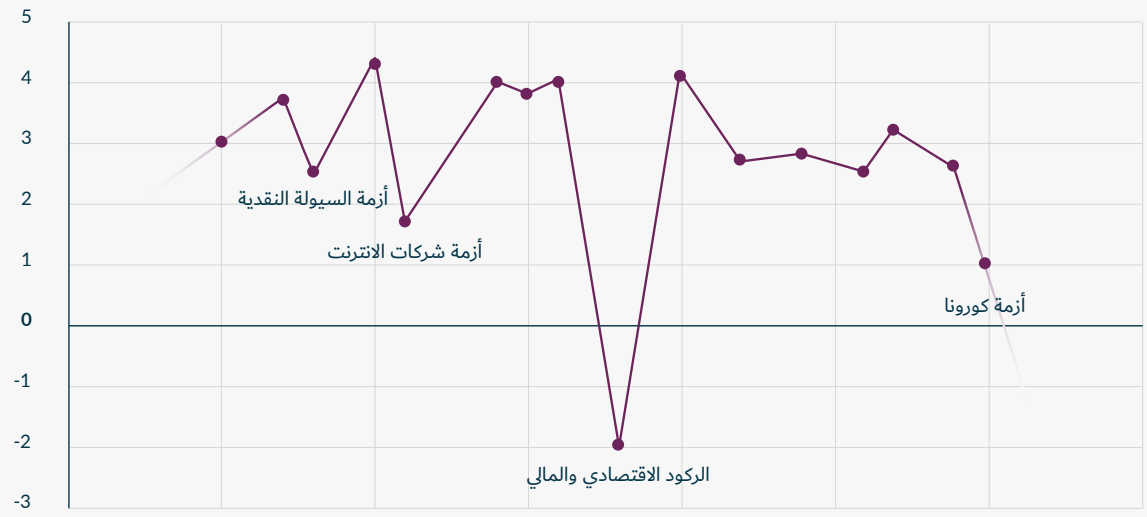

المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير الافاق الاقتصادية اكتوبر 2019

وكما تظهر توقعات الكثير من المؤسسات الدولية، فان المرحلة المقبلة ستشهد تطورات غير اعتيادية بالنسبة لطبيعة المشكلة والقطاعات وسيعاني النمو الاقتصادي من تراجعات بدون شك. ولذا سنحاول في ان نسلط الضوء على اهم هذه القطاعات الاقتصادية، ومدى الضرر الذي يمكن ان يلحق بها نتيجة هذه الكارثة الإنسانية، وما هي طبيعة هذه الاضرار وكيف يمكن ان تعود الى النمو او اعاده هيكلة اعمالها فيما بعد.

ولذلك سنغطي في هذا الدراسة القطاعات الاقتصادية التالية: الصناعة العالمية، قطاع الطيران والسفر، قطاع النفط والاسواق المالية. وتعد هذه القطاعات افضل الشرائح الاقتصادية التي تمثل الاقتصاد العالمي، اضافة الى تأثرها مباشرة بتفشي فايروس كورونا، وفي الوقت نفسة تمثل نسبة عالية من اقتصادات الدول الكبيرة والتجارة الدولية والاستثمارات في الاوعية المالية والخدمات التي تقدم للعالم.

تداعيات الوباء على الصناعات العالمية

يلعب قطاع التصنيع والصناعات التحويلية دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي ويمثل نحو 41% من اقتصاد العالم طبقا لإحصاءات الامم المتحدة، اذ يقدر حجم الصناعات في اكبر دول العالم نحو 12 تريليون دولار للعام 2019. وتمثل الصين ما يقارب 39% منه والولايات المتحدة الاميركية نحو 23% واليابان 10% والمانيا 8% وكوريا الجنوبية حوالي 4% والهند 3.8% وايطاليا حوالي 3.1%. وتناول الصين يمثل نموذجا مثاليا لاي ظاهرة عالمية خصوصا وان تفشي فايروس كورونا كان له الاثر المباشر على الصين. ويمثل القطاع الصناعي في الصين ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و95% من صادراتها للعام 2018.وتعد الصناعات الصغيرة بمثابة العمود الفقري لقطاع التصنيع في الصين، التي حققت تقليديا أداء تشغيلي أفضل باستمرار من الشركات الأكبر من حيث إجمالي دوران الأصول وهامش الربح، في الربع حتى سبتمبر 2019.

سجلت الصين اعلى نمو اقتصادي على مر السنوات العشر الماضية، والاولى في العالم من حيث القوة الشرائية للمنتجات مقارنة بعشر اقتصادات قوية مثل امريكا والهند واليابان والمانيا وروسيا وغيرها من الدول الصناعية الكبرى. فهي تشكل ما يوازي حوالي 27.32$ تريليون من انفاق داخلي للدخل القومي وقوة شرائية. وتساوي حوالي 16.8% من اقتصاد العالم قاطبة. وتشكل سوق الصين حوالي 13% من صادرات العالم حيث توصف بانها مصنع العالم. اضافة الى انها تختزن اعلى كمية من العملات الاجنبية وتبلغ قيمتها نحو 3.1$ تريليون في نهاية شباط العام الماضي، منها حوالي 1.07 تريليون دولار في سندات الخزينة الاميركية. كما استطاعت الصين نتيجة تقدمها الصناعي والعلمي ان ترفع حوالي 850 مليون شخص من مستويات الفقر الى مستويات الطبقة المتوسطة كما يشير الجدول رقم 2.

اما اقتصاد وصناعات اليابان وكوريا والهند شهد تباطؤ لا مثيل له منذ ست سنوات، حيث تضررت من الركود في الاستهلاك والاستثمارات والتصنيع. ما هو أكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن التباطؤ الاقتصادي لا يظهر أي علامات على التراجع مع مؤشرات التقدم الرئيسية التي لا تزال تعاني من عدم قدرتها على تحقيق نمو ملحوظ.

ونتيجة للتوقف والاجراءات التي اتخذتها الصين، اظهرت بيانات مكتب الاحصاءات الصينية الصادرة يوم 16أذار- مارس الفائت ان انتاج المصانع انخفض بأشد وتيرة له خلال ثلاثة عقود في الشهرين الاولين من العام - وهو امر قد يعنى تباطؤا اقتصاديا اكبر مما كان متوقعا، وقال تشانغ يى كبير الاقتصاديين في تشونغهاى شنغ رونغ كابيتال مانجمنت " انه بالنظر الى البيانات فان صدمة النشاط الاقتصادي للصين بسبب وباء الفيروس التاجي اكبر من الازمة المالية العالمية لعام 2008 ". فقد انخفض الناتج الصناعي

بنسبة أكبر بكثير من المتوقع بنسبة 13.5٪ في الفترة من يناير إلى فبراير مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وفقا لبيانات من المكتب الوطني للإحصاء.

ونظراً لارتباط الصين مباشرة بعدد من الدول في جنوب اسيا والعالم خصوصا استراليا واليابان وكوريا الجنوبية والشمالية، اضافة الى بقية دول العالم فان القطاعات الصناعية المختلفة سوف تعاني من اثار تراجع اداء القطاعات الصناعية في الصين، نتيجة لارتباط كثير من الشركات بعلاقة عضوية مميزة مع شركات التصنيع المحلية والعالمية حيث تقدم لها خدمات مهمة جدا كتصنيع قطاع الغيار الصغيرة التي تمدها بها لصناعاتها الكبيرة.

ومن اهم تلك الشرائح الصناعية قد تكون صناعة السيارات اولى ضحايا التراجع الاقتصادي، فقد يشهد قطاع السيارات اول صدمات الركود الاقتصادي. وتقدر خسائره بنحو 10% باعتبار ان السيارات هي من السلع الكمالية في الاسواق العالمية. ويتوقع كثير من المراقبين ان تراجع 10% هو رقم غير مبالغ به في هذا القطاع كما وخسر سوق السيارات نحو 10% من القيمة المضافة وانقطاع حلقة الوصل في الدورة الانتاجية بسبب انقطاع الامدادات من المواد الخام والمواد الاولية وقطع الغيار الصغيرة. ويمكن ان يعود سوق السيارات الى حالة من التوازن بعد عام على الاقل او حسب التقديرات ان يحقق نموا لا يتجاوز 3 او 5% بأفضل حال طبقا لحالات التعافي من الازمات السابقة كالركود الاقتصادي للعام 2008 او غيرها من الازمات. وعلى سبيل المثال فان شركة هيونداي التابعة لكوريا الجنوبية قد علقت انتاج خطوطها في الصين وبعض خطوطها في بلدها كوريا أيضا، وستعاني هذه الشركة من نقص في توريد قطع الغيار القادمة من الصين وهذه علامة انذار مبكر لاحتمال حدوث اضطراب واسع على مستوى انتاج السيارات في اميركا واوروبا واليابان بشكل خاص حيث تعد الصين من اهم واكبر شركات تصنيع قطع الغيار والاكسسوارات لكثير من شركات السيارات او الصناعات الأخرى، مثل قطاع الالكترونيات والهواتف المحمولة واجهزة الكومبيوتر المصنعة في الصين او مكوناتها.

وينطبق هذا الوضع ايضا على قطاع الصناعات الهندسية والثقيلة بما فيها التعدين حيث يمكن ان تشهد هذه الصناعات تراجع في الطلب وعدم انتظام احوال الاسواق المستوردة حتى يتبين مصير هذه المصانع وحجم الضرر الذي سببه لها انتشار الفايروس، اضافة الى ذلك سوف يشهد قطاع الصيدلة والصناعات الطبية ارتفاعا ملحوظا في انتاجها خصوصا فيما يتعلق بعلاجات الامراض الجرثومية والتطهير والوقاية والعناية الصحية...الخ.

ومن اهم القطاعات الاقتصادية الاخرى التي حققت نجاحات بشكل عام، نذكر بعضها هنا على سبيل المثال مصحوبا بالنمو الاقتصادي التي حققته بشكل عام. فقد استطعنا ان نجمع عدد من الصناعات

وحجمها كقطاعات عالمية ونرصد ايضا نسبة النمو المتوقع لها هذا العام. الا ان مصادر عدة وتقارير اقتصادية ومالية لا تتفق دائما مع الرؤية التي تقول باستمرارية هذا النمو. ولعل تدخل انتشار فايروس كورونا يفترض ان يذكرنا دائما بان هناك مخاطر غير محسوبة يمكن ان تطرأ على اي تطور اقتصادي ومالي في اي نقطة من مراحل الاستثمار او تنفيذ الاستثمارات. ويشير الشكل رقم 4 الى عدد من هذه القطاعات ومقدار النمو المتوقع فيها نتيجة للأداء الذي حققته في السنوات السابقة يضاف اليها توقعت النمو لخمس سنوات وافاق هذه النمو على وقع انتشار كورونا في بلدان العالم.

شكل (4): **نمو بعض القطاعات الاقتصادية على وقع فايروس كورونا**

القطاع الاقتصادي	حجم القطاع $	نمو عام 2020	النمو 5 سنوات	النمو مع فايروس كورونا
البنوك التجارية	2.4 تريلون	3.5	2.5	1.5
الاستثمار الدولي	289 بليون	2.8	2.3	2
التامين على الحياة	5 تريليون	1.4	1.4	2
الوجبات السريعة	781 بليون	2.1	2.6	1.5
الفنادق	1.1 تريليون	3.5	3	2.5
مكونات السيارات	2.7 تريليون	6.2	5.8	4
صناعة المحركات	276 بليون	-12.6	-0.1	-2
السيارات	3.1 تريليون	3.1	4.2	3
الطائرات الحربية	245 بليون	4.3	2	2
الطائرات التجارية	743.7 بليون	4.4	2.3	2
الصناعات الدوائية	1.3 تريليون	2.2	1.9	3
صناعة الطيران	849 بليون	2.9	2.6	2
استخراج النفط والغاز	3.2 تريليون	-3.2	2.4	2
الشحن	114.8 بليون	3.1	4.9	4
مناولة الحاويات	532 مليون	3.2	2.7	2.5

وتبين المعلومات في هذا الشكل ان **قطاع البنوك التجارية** الذي يبلغ حجمة نحو 4.2 تريليون دولار كان متوقع له ان يحقق حوالي 3.5% من النمو، الا ان هذا النمو سيشهد تراجع الى مستوى 2.5% نتيجة لتراجع اسعار الفوائد على السندات الحكومية، وتحول كثير من الاموال باتجاه قطاعات استثمارية اخرى. وشهد قطاع الاستثمارات الدولية الذي تبلغ قيمته نحو 289 بليون دولار نموا بحوالي 2.8% وتوقعات بالتراجع الى 2.3% خلال السنوات القادمة، لكن مع وقع فايروس كورونا تشير المعلومات الى احتمال تراجعه الى ما لا يزيد عن 2%.

اما **قطاعات التأمين على الحياة** وباقي القطاعات الاخرى التي يشملها التامين والبالغ قيمتها اكثر من 5 تريليون دولار، لما يشملها من قطاعات حيوية مثل التأمين على الشحن والسفر والنقل والتامين الطبي والحياة. كان متوقع ان يحقق هذا العام نموا بنحو 1.4% لكن المخاوف نتيجة انتشار وباء كورونا، يمكن ان يصيب هذا القطاع ويمحي الكثير من ارباحه وبالتالي رفع كلفة التأمينات ما يؤدي الى استمرار نموه على نفس الوتيرة التي حققها في السابق او الوصول الى مستوى 2% في السنوات القادمة.

اما **القطاعات الصناعية** والتي يمكن ان تدخل بشكل او اخر في السلع الكمالية كصناعه السيارات والفنادق والترفيه ومكونات السيارات كما يبين الجدول فإنها ستصاب بانتكاسة بسبب فايروس كورونا لان اولويات الناس ستتبدل في هذه الفترة وستتغير هذه الأولويات الى غض النظر عن السلع الكمالية حتى تعود الثقة بالأسواق، وانتهاء مخاوف المستهلكين من انتشار الفايروس والقضاء عليه. ولذا فان بعض هذه القطاعات سيعاني من استمرار التراجع وخفض نموه في السنوات القادمة الى حين الوصول الى مرحلة الاستقرار.

وتبدو المشكلة في الصين اكثر تعقيدا، وهو ما سينعكس على باقي القطاعات الصناعية العالمية، فقد أشار تقرير لوكالة ناسداك الاميركية ان حجم المشكلة في الصين كبير جدا خصوصا اثاره على المصانع والعمال حيث في مدينة واهان وحدها حوالي 11 مليون نسمة وهذا قد يشير الى حجم المشكلة التي تواجهها الصين. ويشير التقرير الى ان قطاع العقارات في الصين شهد تراجع بنحو 20.05% بناء على ادائه في اول شهرين من العام الحالي، وكذلك الامر في استثمارات الاصول الثابتة والقطاعات الاخرى. وعلى سبيل المثال كما يشير التقرير وجهاز الاحصاء الصيني ان قطاع الاستثمار في البنى التحتية قد تراجع بنحو 30% وقطاع الصناعة بنحو 31.5% وتطوير الابنية العقارية والسكنية قد تراجع بنحو 16.3% بينما تراجع حجم الصادرات بحوالي 16% وحجم الاستيراد بنحو 4.2% فقط.

لكن من الواضح ان مؤشرات التراجع في القطاعات المذكورة اعلاه سيكون لها وقع على الاقتصاد الكلي فيه ولن يمر بسلام على قطاع الطيران والسياحة والسفر حيث كان في الاعوام الماضية يسجل

ارتفاعات قياسية بالنسبة الى تحسن المستوى المعيشي بالنسبة للصينين وعدد من البلدان الاسيوية التي تعافت من كثير من الازمات الاقتصادية والمالية من قبل. ومن العوامل التي يمكن ان تلقي بظلالها على المجتمع الصيني وغيره من المجتمعات ذات الطابع الاقتصادي الصناعي بعد انتهاء ازمة فايروس كورونا هو قدرة المواطنين والعمال على تحمل اعباء الخسائر التي منيت بها اقتصادات العالم، وقدرة المواطنين على تحمل جزء منها اضافة الى اثاره الجانبية على كل قطاع والعاملين به والاثر الواضح سيكون مباشرة على قطاع العمال والبطالة. ونظرا لارتباط اي قطاع من القطاعات الصناعية او الانتاجية او الخدمية فان الامر يجرنا للحديث عن قطاع العمل والعمالة والبطالة.

تداعيات الوباء على قطاع العمال والبطالة

في خطوة غير مفاجأة حذر مكتب منظمة العمل الدولية التابع للأمم المتحدة، بان مشكلة فايروس كورونا يمكن ان يدفع بقطاع العمال الى مزيد من الضرر وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل الى حوالي 25 مليون شخص من اثار هذه الازمة. وذكر مكتب الاحصاء الاميركي ان مؤشر البطالة في الولايات المتحدة الاميركية سجل حوالي 6.6 مليون عاطل عن العمل الى يومنا هذا.

ان تعطيل المصانع والمحال التجارية والتجزئة وقطاع الانشاءات والبناء، من الطبيعي ان يطال طبقات محدودة الدخل في كل المجتمعات خصوصا من يعمل منهم بشكل مياوم، اي يتقاضى اجره لقاء عملة اليومي ولا يتمتع بوظيفة دائمة بشكل عام. وتصر منظمة العمل الدولية ان القيام بإجراءات تساهم في دعم العمل نتيجة تعطلهم عن العمل هو امر ضروري في هذه المرحلة ويجب ان يشمل ثلاث ركائز هي حماية العمال في مكان العمل وتحفيز الاقتصاد والعمالة ودعم الوظائف.

اما في المانيا فقد عبرت الوكالة الاتحادية للعمل استعدادها ماليا بشكل كاف لتعويض العاملين عن تخفيض رواتبهم الناجم عن خفض ساعات الدوام بسبب أزمة كورونا. مع قيام الكثير من الشركات في ألمانيا بتقليص ساعات الدوام أو أغلقت نشاطها بشكل مؤقت بسبب وباء كورونا، وفي هذه الحالة ستصرف الوكالة الاتحادية للعاملين المتضررين ما يتراوح بين 60 إلى 68% من صافي رواتبهم لتعويض النقص في الرواتب الناجم عن هذه الإجراءات ومتوقع ان يتجاوز عدد المستفيدين من هذه الاجراءات اكثر من 4 ملايين عامل مقارنة بنحو 1.44 مليون عامل في الازمة المالية عام 2008.

وسيكون وقع هذا الواقع الاقتصادي خصوصا في قطاع التصنيع وغيره من الخدمات قاسيا بالنسبة للصين وللطبقات العمالية فيها ويمكن ان يشكل عاملا يقوض جهودها السابقة التي عملت عليها لمكافحة الفقر فيها وكان ناجحا بصورة باهرة.

وكما يشير الشكل رقم 5، ان الصين استطاعت ان تخفض من نسبة الفقر فيها لترفع المستويات

الاجتماعية الى مراحل متقدمة من حيث كسب الدخل والكفاية الاجتماعية. ويبين الجدول ان الصين استطاعت ان تخفف من نسبة الفقر بمستويات عالية جدا مقارنة مع دول عدة مثل الهند وروسيا وله انعكاسات على منطقة اسيا وجنوبها بشكل عام ليشكل نموذجا دوليا في رفع مستوى معيشة المجتمعات الفقيرة. وهذا يعود للنمو الاقتصادي والاستثمار في قطاعات مهمة مثل الصناعة والابحاث والتطوير.

وفي نفس الآونة شهدت عدد من الدول الكبرى ايضا قفزات مهمة في التطوير والتنمية في مجالات عدة من بلدان العالم الا ان الصين كان لأدائها وقع مميز في حيث تنمية القدرات البشرية وحسن استخدامها. وبالطبع سيكون للصين خطوات عملية للحد من اي تأثير سلبي على انجازاتها السابقة في هذا المضمار الا انه لن يكون سهلا بل مكلف الى حد ما لها ولبقية دول العالم.

ويلاحظ ايضا ان اوضاع العمال في ظل هذه الظروف الصعبة لا تمثل العدالة الاجتماعية في بعض المجتمعات خاصة من حاول استخدام المهاجرين لبعض الاعمال الضرورية في الاماكن العامة حيث لم يتوفر لهؤلاء العمال الظروف المناسبة لحمايتهم من تفشي الوباء حيث سجلت كثير من الجهات المهتمة في الشؤون العمالية اعتراضات واسعة في فرنسا والمانيا وبعض الدول الاوروبية عن الظروف التي يعمل بها هؤلاء العمال واعتبروها غير انسانية وظالمة ايضا.

شكل (5): **الفقر في الصين**

السنة	عدد الفقراء	السكان %
1995	**554.6**	**60.50%**
2000	**462.4**	**49.80%**
2005	**286.6**	**30.20%**
2010	**165.7**	**17.20%**
2011	**122.4**	**12.70%**
2012	**99**	**10.20%**
2013	**82.5**	**8.50%**
2014	**70.2**	**7.20%**
2015	**55.8**	**5.70%**
2016	**43.4**	**4.50%**
2017	**30.5**	**3.10%**
2018	**16.6**	**1.70%**

قطاع الطيران والسفر:

في الازمات العالمية خصوصا الحروب الإقليمية، يكون قطاع الطيران احد ضحايا هذه الكوارث او الازمات وعلى سبيل المثال كان لهذا القطاع نصيبا من ازمة حظر تصدير النفط من الخليج في العام 1973 ثم بعدها الحرب العراقية الايرانية في العام 1980 وبعدها حرب الخليج في العام 1991 وازمة انهيار اسواق اسيا في العام 1996 ثم تفجيرات 11 ايلول في العام 2001

وانتشار فايروس سارس في العام 2002، ثم تلاها ازمة الركود الاقتصادي في العام 2008 ثم الان فايروس كورونا في العام 2020. وعلى سبيل المثال في ازمة فايروس سارس العام 2002 تكبد قطاع الطيران في اسيا وحدها نحو 39% من العائدات وقدرت يومها بحوالي 6 مليار دولار.

واصبح واضحا ايضا قطاع الطيران له نصيب من الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد العالمي نتيجة لانتشار فايروس كورونا. فخلال شهر شباط تراجع عدد الركاب المسافرين الى الصين بحوالي 61%، اضافة الى شركات طيران عدة عزلت نفسها واوقفت رحلاتها الى الصين منهم 200 الف راكب من تركيا وحدها. وكذلك حصل مع كل من ايطاليا وكوريا الجنوبية وايران. وبعدها مباشرة بدأت شركات الطيران بإلغاء معظم رحلاتها من والى تلك البلدان، فخسرت شركات الطيران خلال شهر شباط حوالي 27 مليون مقعد كان محجوزا، وتراجعت حركة المطارات بنحو 8% خلال الشهر نفسه. وفي شهر اذار استفحلت ازمة شركات الطيران وارتفع عدد المقاعد الملغاة الى نحو 121 مليون مقعدا، وتراجعت حركة المطارات بنسبة 32%. وطبقا لتقارير هيئة الطيران المدني العالمية فان خسارة شركات الطيران تقدر بحوالي 46 مليار دولار خلال شهري شباط واذار فقط، مع احتمال ارتفاع حركة الطيران مجددا في شهر نيسان الى 4.5% ان تم السيطرة على تفشي فايروس كورونا وهو ما لا يلوح في الافق. وتقدر هيئة الطيران المدني الخسائر التي تكبدها قطاع الطيران في هذه الفترة حوالي 25% من العائدات.

ويشير تقرير منظمة الطيران المدني ان فايروس كورونا اثر على قطاع الطيران في الولايات المتحدة الاميركية بنسبة تراجع 4.9% خلال شهر شباط و5.1% خلال شهر اذار، ولا يزال مستمرا ويقدر حجم الخسائر بين 10 الى 15 مليار دولار ان استمرت الازمة.

واشار التقرير الى ان البلدان الاخرى مثل كوريا الجنوبية وايران وايطاليا ايضا تضررت بفعل اغلاق المطارات والرحلات الجوية. ويشير التقرير الى ان حجم الخسائر التي تكبدتها كوريا الجنوبية كان بتراجع نسبة 29% من نشاط الطيران وهو ما يمثل حوالي 8 ملايين راكب ويقدر بنحو 1.7 مليار دولار، وبتراجع 23% في ايطاليا اي بنحو 7 مليون راكب ويقدر بنحو 1.5 مليار دولار، ونحو 25% في ايران اي حوالي مليون راكب وبكلفة 250 مليون دولار.

وتوقعت منظمة الطيران المدني الدولي خسارة الولايات المتحدة الاميركية وحدها حوالي 5.5 ملايين راكب من اوروبا ومع اغلاق مطاراتها امام حركات الطيران القادم من اوروبا فان الخسائر ستكون عالية جدا على كلا الطرفين. وتفيد منظمة الطيران المدني الدولي حاليا بأن نحو 70 شركة طيران ألغت جميع الرحلات الدولية من وإلى الصين القارية، وأن 50 شركة طيران أخرى قد قلصت العمليات الجوية ذات الصلة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض بنسبة 80٪ في قدرة شركات الطيران الأجنبية للمسافرين مباشرة من

وإلى الصين، وانخفاض قدرة ٪40 من قبل شركات الطيران الصينية.

وقبل تفشي الوباء، كانت شركات الطيران تخطط لزيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة 9% على الخطوط الدولية من وإلى الصين للربع الأول من عام 2020 مقارنة بعام 2019. وتشير التقديرات الأولية لمنظمة الطيران المدني الدولي إلى أن الربع الأول من عام 2020 شهد بدلاً من ذلك انخفاضاً إجمالياً يتراوح بين 39% و41% من سعة الركاب، أو انخفاضاً يتراوح بين 16.4 و19.6 مليون مسافر مقارنة بما توقعته شركات الطيران. وهذا يعادل تخفيضاً محتملاً من 4 إلى 5 مليارات دولار أمريكي في إجمالي إيرادات التشغيل لشركات الطيران في جميع أنحاء العالم.

ولا تشمل التقديرات المذكورة أعلاه الآثار المحتملة الناجمة عن تراجع حركة الشحن الجوي الدولي على الطائرات أو المطارات أو مقدمي خدمات الملاحة الجوية فقط، أو على الحركة الجوية الداخلية الصينية، أو حركة النقل الدولي فيما يتعلق بـ منطقتا هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين في الصين، أو مقاطعة تايوان التابعة لها. وفيما يتعلق بالآثار الرئيسية المرتبطة بالسياحة في الربع الأول من عام 2020 بسبب انخفاض عدد المسافرين جواً الصينيين، تقدر منظمة الطيران المدني الدولي أن اليابان قد تخسر 1.29 مليار دولار أمريكي من عائدات السياحة، تليها تايلاند بمبلغ 1.15 مليار دولار أمريكي.

ويبين لنا الشكل رقم 6، لحركة تراجع الحجوزات عالميا واثرها على عائدات شركات الطيران وكل القطاعات المرتبطة بها. ويلاحظ ان اكثر الايام كانت حرجا وخسائر بالنسبة لهذه الشركات هي في فترة 45 يوما تقريبا بين 25 كانون الثاني الى الثامن من شهر اذار حيث تراجعت نسبة الحجوزات من 3% الى حوالي 50%- في التاسع من شهر شباط فبراير لتعود الى فوق 12% في العاشر من شهر اذار ثم لتصعد الى حوالي 30% في 20 اذار الفائت. ويبين هذا حجم الضرر الذي تسبب لشركات الطيران وملحقاتها من خدمات بشكل مباشر او غير مباشر.

وتتوقع منظمة الطيران المدني العالمي ان يكون لفايروس كورونا وقع مالي اكبر على اداء شركات الطيران مما سببه فايروس سارس في العام 2003، او كما اشار اتحاد الطيران العالمي (اياتا) ان يكون الاسواء منذ احداث 11 ايلول واحتمال وصول الخسائر الى نحو 252 مليار دولار. وملاحظ ان حركة الطيران الداخلي في الصين تضاعفت خمس مرات منذ ازمة وباء سارس في العام 2003.

ويتوقع اتحاد النقل الجوي العالمي (اياتا) ان يحتاج قطاع الطيران والنقل الى اكثر من 200 مليار دولار على المستوى العالمي لإعادة تصويب أدائه العالمي كما كان عليه في السنوات السابقة. فيما اتخذت شركات الطيران اجراءات تخفف من النفقات والاعباء المالية وعليه ستواجه ازمة سيولة لا شك فيها.

شكل (6): **تراجع حجوزات شركات الطيران جراء ازمة كورونا**

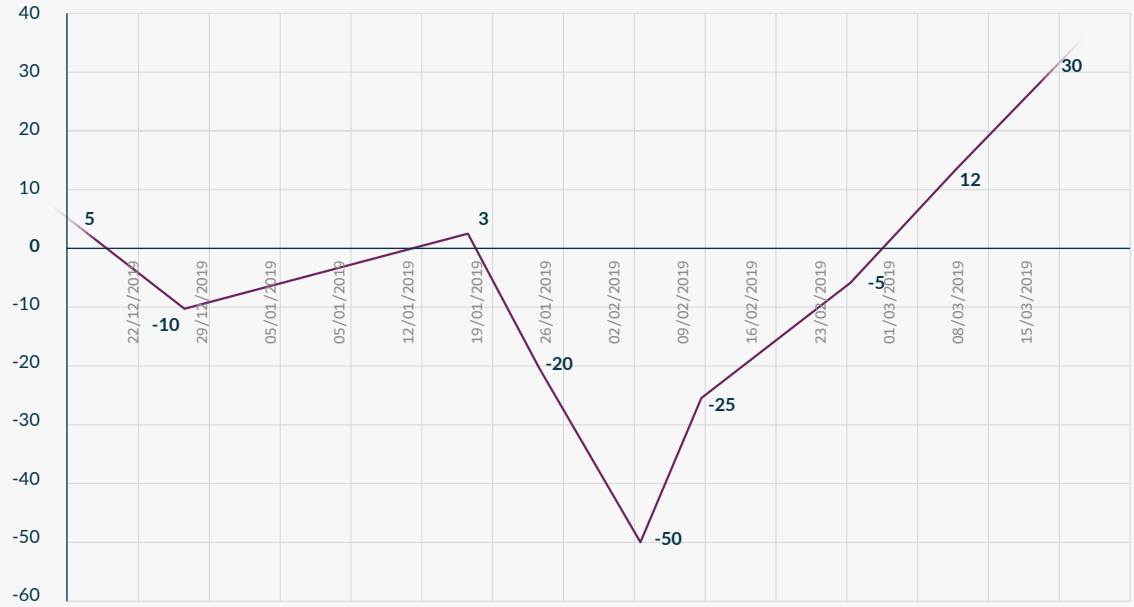

ويقدر اتحاد النقل الجوي العالمي ان شركات الطيران تحتاج إلى إجراءات عاجلة من قبل الحكومات بهدف الخروج من هذا الركود، إذ يقدّر الاتحاد "أن المساعدة الطارئة للقطاع تصل إلى 200 مليار دولار على المستوى العالمي". وبدورها اتخذت شركات الطيران في المنطقة تدابير واسعة النطاق لخفض التكاليف والتخفيف من الآثار المالية المرافقة لأزمة تفشي الفيروس، ولكن نظراً للحظر المفروض على حركة الطيران، إلى جانب القيود الدولية والإقليمية على السفر، تشهد شركات الطيران تراجعاً كبيراً في عائداتها، متخطيةً تدابير احتواء التكاليف الأساسية. وبالنظر إلى متوسط الاحتياطيات النقدية خلال الشهرين الماضيين في المنطقة، يمكن القول إن شركات الطيران تواجه أزمة سيولة تؤثر على استمرارية وجودها..

لذلك تطلب هذه الهيئات التعويض على شركات الطيران والشحن بسبب تراجع ايراداتها ومنها تقديم مساعدات وقروض وضمانات لهذه القروش ودعم سوق اسهمها وسنداتها من قبل الحكومات والبنوك المركزية. الاعفاء الضريبي وحسومات على ضرائب الرواتب المدفوعة وحسم الضرائب من العائدات لها. وتقدّر المساهمة الاقتصادية لقطاع النقل الجوي في أفريقيا بنحو 55.8 مليار دولار، حيث يدعم 6.2 مليون وظيفة ويساهم بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما تقدّر المساهمة الاقتصادية للقطاع في منطقة الشرق الأوسط بـ 130 مليار دولار، ويدعم 2.4 مليون وظيفة تساهم بنحو 4.4% من اجمالي الناتج المحلي.

قطاعات مرتبطة بعالم السفر والسياحة

ومن القطاعات التي اصابها الضرر او الشلل الكلي والمرتبطة في قطاع السفر والطيران صالات العرض في المطارات والاسواق الحرة والمحال التجارية العاملة فيها حيث تضم مئات من العمال وتقدم الكثير من الخدمات للمسافرين. بالإضافة الى قطاعات اخرى مثل الفنادق وقطاع الترفيه الذي يضم الكثير من النشاطات مثل السينما والمسارح وشركات انتاج الافلام والمسلسلات وما يتبعها من خدمات لهذه القطاعات الانتاجية. وفي ظل هذه الازمة الغيت الكثير من المناسبات وافتتاحات الافلام في دور السينما واوقفت شركات كثيرة انتاج الافلام والمسلسلات الجديدة او حتى القديمة التي تعتبر تتمة لما انتج من قبل. هذا اضافة الى اصابة عدد كبير من الممثلين بالوباء ومنهم المشاهير. واغلقت المسارح ودور السينما والقاعات التي تستضيف المناسبات وشركات الانتاج الموسيقي اضافة الى المتاحف في كبرى عواصم العالم ودور الاوبرا. وعلى رغم اهمية هذه القطاعات الا ان البحث فيها هنا يقتصر بالإشارة اليها دون الولوج في التفاصيل فيها.

التداعيات على الاسواق المالية

منذ بداية تفشي فايروس كورونا بدأت الاسواق تشعر بالاهتزاز وزاد قلق المستثمرين وخيم على الاسواء اجواء من عدم التفاؤل وعدم الاستقرار وعدم اليقين. كل هذه العوامل اضيفت الى عوامل السوق واصبح المستثمرون في حالة تربص لنتائج الاخبار الناجمة عن تفشي فايروس كورونا. وترافقت هذه الاجواء مع توزيع عدد كبير من الشركات ارباحها على المساهمين الامر الذي يدفع الكثير من المستثمرين الى النأي عن التوجه الى الاسهم التي توزع ارباحها في الحالات العادية.

هل لفايروس كورونا تأثير مباشر على الاسواق المالية؟ وهل كان السبب في تدهور الأسواق؟ ام ان هناك اسباب حقيقية غير ذلك هي من ساهمت بتراجع اسعار الاسهم؟ وما هي هذه الاسباب المنطقية والعلمية في هذا الحدث غير العادي بالنسبة للأسواق واقتصادات العالم؟

هناك عدد كبير من المحللين في الاسواق كان يتوقع ان يتراجع سوق الاسهم والسندات قبل نهاية العام الحالي نظرا لعدم تحقيق الاقتصاد العالمي اي نمو اقتصادي مميز، الامر الذي كانت تقلق منه الاسواق وتنتظر اي اشارة ايجابية من المؤسسات الدولية او القطاعات الاقتصادية التي تبين هذا النمو. الا ان كل التوقعات كانت عكس هذا التوجه بل وصححت المؤسسات الدولية توقعاتها للنمو الاقتصادي بخفضها الى مستويات مقلقة بالنسبة للأسواق.

ان الاجواء التي كانت تسود الاسواق العالمية على وقع فايروس كورونا لم تكن تبشر بخير مطلقا، حيث استمر تذبذب اسعار الاسهم واداء السوق من بداية شهر كانون الثاني اي بعد الاعلان عن انتشار

الفايروس في الصي، وعدد من الدول الأخرى، واستمرت الاسواق على هذه الحال حتى منتصف شهر شباط، حيث بدأت العوامل الخارجية عن السوق تأخذ حيزا من قلق المستثمرين والمخاطر غير المحسوبة ما ادى الى تقلبات وترددات في اداء الاسواق من صعود وتراجع بنسبة 5% صعودا ونزولا طبقا لتوارد الانباء عن تطور فايروس كورونا في ذلك الوقت، ولم تنشأ علاقة وثيقة ومباشرة بين انتشار الفايروس واي تراجع في اداء السوق.

ويحاول البعض تبرير انهيار الاسواق المالية الى انتشار فايروس كورنا او انه السبب الرئيسي في هذا الانهيار، ومع ان فايروس كورونا قد يكون من احد اهم الاسباب في هذا التراجع. لكن ليس من المنطق اطلاقا القول ان انتشار الفيروس هو السبب الرئيسي للانهيار. وذلك للأسباب الاتية:

- في نهاية كانون الثاني/يناير 2020، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا ونيبال وماليزيا وسنغافورة وتايوان وفيتنام وكوريا الجنوبية، حالات اصابة بفايروس كورونا وعلى الرغم من هذا سجلت الاسواق ارتفاعا في عمليات التداول من دون ان يتفاعل السوق مع اخبار الفايروس وانتشاره.
- في اليوم الثاني ايضا ارتفعت اسواق الأسهم، علما ان منظمة الصحة العالمية اعلنت ان انتشار الفايروس اصبح وباء عالميا وارتفعت معه الاسواق. وفي منتصف شهر شباط أيضا ومع ارتفاع عدد الوفيات من فايروس كورونا الا ان الاسواق ايضا شهدت تعاملات مهمة وارتفعت مؤشرات الاسواق في العالم. اذن لم يكن فايروس كورونا السبب الرئيسي لتراجع الأسواق، فهل هناك اسباب اخرى ايضا اشتركت مع فايروس كورونا لتساهم بالانهيار؟ نعم، انها حرب النفط التي سعرتها السعودية ضد روسيا حيث كان لها اثر بالغ في تراجع الاسواق ان لم يكن مباشرا الى حد ما. بالإضافة الى ان الكثير من الشركات كانت قد وزعت ارباحها على المساهمين كما اشرنا من قبل ما يجعل المستثمرين في حال من عدم اليقين باي الاسهم يمكن اختزان اموالهم واستثماراتهم، وهو ما دفع للتفتيش عن بدائل اخرى مثل الذهب او السلع او النفط او غيرها من الخدمات او الاليات المالية المتاحة وقتها في السوق.
- الا ان بداية شهر اذار لم تعد تدعو الى الشك في اثار فايروس كورونا، وبدأت الاسواق بالتقلب الحاد وسجلت المؤشرات تراجعات ملحوظة لكن غير مقلقة في ذلك الوقت. وبعد عدة ايام اعلن عدد كبير من الدول وقف الرحلات الجوية واغلاق الحدود بين الدول الامر الذي قوض اداء السوق الى تراجعات لا مثيل لها خلال عقدين من الزمن، الى ان

وصل التراجع في اداء الاسواق الى حوالي 35% في التاسع من شهر اذار والذي وصف بالاثنين الاسود.

مع نهاية شهر اذار سجلت الاسواق العالمية انهيارات تسببت بخسائر لا نظير لها. فقد سجل مؤشر نيكاي داو الياباني تراجعا بنحو 22%- ومؤشر داو جونز في بورصة وول ستريت الاميركية تراجع بنحو 24.1%- ومؤشر بورصة لندن فاينانشال تايمز تراجع بحوالي 28.8%-. وعلى اثر هذه التراجعات المذهلة عمدت البنوك الى اجراءات تتماشى مع سلوكيات السوق وخفضت اسعار الفوائد لتصل في بعض البلدان الى اقل من 0.05% وهو ادنى مستوى لأسعار الفوائد من عشرات السنوات، وشرعت بعض الحكومات بوضع خطة تسيير مالي لمواجهة اضرار الازمة وتفادي الانهيارات في القطاعات الاقتصادية والمؤسسات التجارية والصناعية التي تشغل الالاف من العمال.

التداعيات على الاسواق العالمية

تراجع مؤشر داو جونز في بوصة وول ستريت اكثر من 12.9% اي حوالي 3000 نقطة ليسجل اكبر تراجع له منذ 1987، اضف الى ذلك تراجع مؤشر ستاندارد اند بور لـ 500 سهم بحوالي 11.9%، وفي مجمل ذلك اليوم سجلت مؤشرات بورصة نيويورك معدل تراجع بنحو 25% بما وصف بالكارثة المالية.

وفي بداية الازمة في الصين تراجع مؤشر الاسواق المالية فيها بنسبة 15% ثم ليتراجع الى حوالي 75% ليتم وقف التعامل بالبورصة.

لقد وصفت هذه الكارثة في سوق الاسهم وتراجعها الى هذه المستويات بانها اسوء من التراجع الذي شهدته الاسواق في العام 1914 ثم ليتحول الى كساد عالمي في العام 1929 حيث سجلت الاسواق حينها تراجعا بنحو 23% فيما سجل التراجع في العام 1987 نحو 22,6% بينما سجل حاليا اسواء تراجع له في تاريخ اعمال البورصات حيث وصل الى اعلى مستوى له مسجلا تراجع بنحو 35% ما وصف بالاثنين الاسود بتاريخ 9 اذار 2020.

سندات الخزانة والاوراق المالية

لم تكن الاسواق المالية وحدها تعاني من التباطء في نمو الاسواق بشكل عام، بل كانت هناك ايضا شرائح مهمة تعد من اهم الاوعية المالية الاستثمارية قصيرة الاجل وطويلة الاجل. وهي سندات الخزانة الحكومية والاوراق المالية الاخرى. ومن يقود هذا القطاع المالي هو سندات الخزانة الاميركية وسندات اليورو بشكل عام. وهذا النوع من التعاملات يعد من الاستثمارات طويلة الاجل بشكل عام.

شكل (7): أسوأ أداء وتراجع لمؤشر داو جونز في بورصة نيويوك

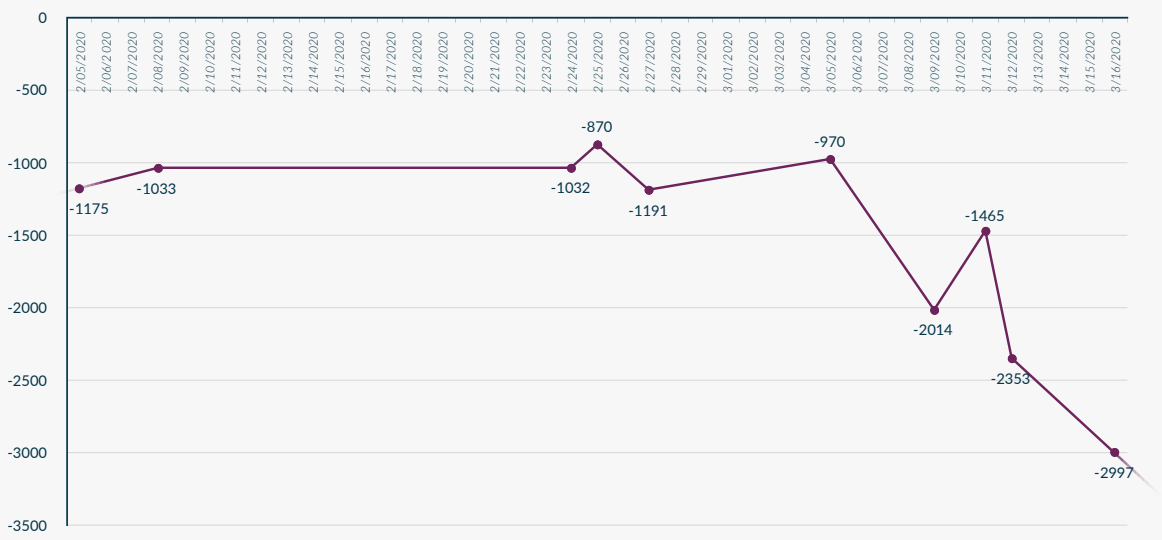

وسندات الخزانة واليورو بوند لم تكن بأفضل حال من غيرها من الادوات الاستثمارية المالية العالمية. لقد شهدت اسعار الفائدة على سندات الخزانة الاميركية تراجعا لم يوصف من قبل. اذ خفض بنك الاحتياط الفيدرالي الاميركي (البنك المركزي) اسعار الفوائد على السندات قصيرة الاجل لمدة شهر الى 0.57% وسندات الثلاث اشهر الى مستوى 0.33% وسندات الاستحقاق لعامين الى 0.38% والعشر سنوات الى 0.54% وسندات الاستحقاق ل 30 عام الى 0.99% اي اقل من واحد في المئة. ونتيجة لتراجع اسعار الفائدة على السندات اعترض الكثير من حملة السندات على مستوى الفوائد التي قررتها البنوك المركزية مطالبة اياها برفع سعر الفائدة على السندات قصيرة الاجل والتي لا تتجاوز الثلاثة اشهر، الا ان قرارات البنوك المركزية تعكس الوضع القائم في الاسواق المالية والقطاعات الاقتصادية التي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي برمته. ونتيجة لهذه الاوضاع قررت البنوك المركزية خفض اسعار الفوائد تسهيلا لعمليات الاقراض والتسهيلات المالية الاخرى التي تحتاجه الاسواق المالية بشكل عام.

هذه العوامل مجتمعة، فايروس كورونا سندات الخزانة، توزيع الارباح على حاملي الأسهم، وقف رحلات الطيران وتراجع اسعار النفط ادى الى تدهور السوق بهذا التسارع القوي، ما ادى لتعرض المستثمرين الى خسائر عالية جدا وعدم الثقة بالسوق والخوف من موجة جديدة من الكساد ان لم نقل الركود الاقتصادي. ومن المهم هنا القاء الضوء على ازمة النفط اذ تعتبر هي العامل الرئيسي الذي دفع بالأسواق الى التراجع الحاد في هذه الفترة مضافا اليها العوامل الاخرى الا انها تبقى من الاهم بينها.

النفط وأثره في الازمة

قبل الخوض في دراسة ازمة النفط، تجدر الاشارة في هذا الموضع ان اعداد الدراسة كان لحظة تدهور سوق نفط ويست تيكساس وسيتم معالجته جزئيا في هذا الدراسة، وسيتم تناول الحالة لاحقا بشكل أكثر تفصيلا.

تثار الكثير من الأسئلة عما اذا كان فايروس كورونا هو السبب في تراجع اسواق النفط ام ان اسواق النفط هي السبب الرئيسي في هبوط الأسواق، ام ان هناك عوامل متعددة ترابطت مع بعضها البعض وادت الى انهيار اسعار النفط ومن ثم انهيار الاسواق المالية؟

لقد اشرنا في معرض الحديث عن اسباب تراجع الاسواق المالية ان فايروس كورونا لم يكن سببا رئيسيا في تراجع الأسواق، اذ بينت المعلومات والارقام انه على الرغم من تصاعد اعداد الوفيات سجلت الاسواق اداءات ايجابية وارتفاع في مؤشرات الأسواق، ما يعني انه لم يكن هناك ارتباط وثيق بين انتشار فايروس كورونا وتراجع الاسواق بشكل مباشر. وهذا لا يعني بالضرورة ان ليس هناك اثر لفايروس كورونا على الاسواق. بل من الواقع القول ان فايروس كورونا كان له اثر عال جدا على اقتصاد العالم برمته، ولكن بشكل مباشر على الاسواق او على اسواق النفط، والارجح القول ايضا ان هناك عوامل اخرى اثرت على سوق النفط تزامنت مع انعكاسات انتشار فايروس كورونا في العالم، الامر الذي دفع بسوق النفط الى التراجع لمستويات غير عادية، اذ ان اقفال الحدود، ووقف رحلات الطيران بين البلدان، اجتمعت كلها سويا، مما ادى الى ارتفاع نسبة القلق والتوتر في الاسواق المالية وبالنتيجة للتدهور بالشكل الذي شهدته في التاسع من شهر اذار الماضي.

وهناك تصور يفيد ان فايروس كورونا لم يكن له الاثر البالغ المباشر على اسعار النفط طيلة فترة انتشار الفايروس منذ بداية شهر كانون الثاني الى حين اشعلت السعودية حرب الاسعار مع روسيا ما دفع بسوق النفط الى الحضيض تبعها حالة رعب في اسواق الاسهم واندفاع المستثمرين للتخلص من اسهمهم ما دفع بالسوق الى التراجع والتهاوي بهذا الشكل.

ماذا حدث لسوق النفط قبل هبوط اسعار الاسهم؟

في الاسبوع الاول من شهر اذار/مارس وبعد اعلان منظمة الصحة العالمية ان فايروس كورونا اصبح وباء عالميا جهدت السعودية لإجراء محادثات مع روسيا لتطرح فيها فكرة خفض الانتاج النفطي لمستويات ما قبل اتفاق اوبك +، والذي ضم حينها مجموعة اوبك وروسيا وعدد اخر من المنتجين للنفط وتم فيها رفع نسبة الانتاج بنسب معينة بين البلدان المنتجة للنفط، الا ان روسيا لم توافق على فكرة خفض الانتاج خصوصا ان السعودية حاولت ان تفرض هذه الاجندة والتعجيل فيها، لم يستجب الروس لهذه المطالب

في ذلك الأسبوع، ومن دون سابق انذار اعلنت السعودية من طرف واحد رفع انتاجها الى 13 مليون برميل وخفض الاسعار دون مستوى اسعار السوق، اذ كان السعر يومها 57$ للبرميل الواحد وفي يومي السبت والاحد نزلت التداولات الى دون 41 دولار للبرميل ثم ليتراجع الى مستوى 33 دولار للبرميل الواحد في تعاملات يوم الاحد الثامن من شهر اذار الفائت.

ما هي أسباب تراجع اسعار النفط وتراجع اسعار نفط ويست تكساس الاميركي؟

لوحظ اثناء اعدادا هذا الدراسة تراجع اسعار النفط في امريكا الشمالية الى مستويات غير مسبوقة اذ تراجع سعر نفط ويست تكساس الى اقل من دولار ويعد هذا مؤشر خطير في اسواق النفط في الوقت الذي لا يجد فيه المشترون مكان لتخزين كميات النفط المشتراة. لكن الاسباب التي جعلت سعر ويست تكساس بالتراجع الى هذا الحد هو عدد من العوامل نذكر منها هنا:

- توصيات مجلس الطاقة الاميركي بضرورة خفض الانتاج النفطي في اميركا بنحو 2.5 مليون برميل يومي.
- عدم وجود اماكن لتخزين العقود التي تم شرائها لغاية نهاية شهر ايار – مايو القادم وبدء العمل بعقود شهر حزيران – يوليو القادم.
- زياده المعروض النفطي في السوق بشكل عام والاضطراب الذي حل في اسواق الاسهم والتعامل بالعقود النفطية وسوق السلع العالمية.
- ازدياد حدة التوتر السياسي في سوق النفط مما انعكس كعامل سلبي في السوق او من المخاطر غير المحسوبة والمرتفعة مما يؤدي الى ارتفاع حالات عدم اليقين في السوق.
- ظهور مؤشرات سلبيه في الاقتصاد الاميركي خلال الفصل الاول من العام الحالي حيث تراجعت قيمة الصادرات الاميركية بنحو 40% لشهر شباط وتراجع نمو الدخل القومي المحلي بنحو 10% لشهر شباط كما وتراجع قيمة التحويلات المالية من خارج الولايات المتحدة الاميركية المتعلقة بالتجارة الدولية بنحو 120 مليار دولار خلال شهر شباط الفائت.
- وبطبيعة الحال سيكون لهذا التراجع اضافة المزيد من حالة عدم الاستقرار في السوق ومن المحتم مشاهدة مزيد من تراجع الاسعار ان لم تتدارك الدول المصدرة للنفط وتحد من كميات العرض في السوق لتعيد له حالة التوازن.

اما **خلال الفترة التي يغطيها البحث**، في نهاية العام الماضي كان سعر النفط يتداول بحوالي 64.5% للبرميل الواحد، وكانت الاجواء السياسية هادئة، ولم يكن السوق مضطربا في بداية العام الجديد، بينما

استمر سعر النفط على نفس الوتيرة من الاسعار الى نهاية الاسبوع الثاني من شهر كانون الثاني/يناير، ليصل الى معدل 51.7$ للبرميل الواحد. وفي الاسبوع الثالث من شهر شباط كان سعر النفط يتداول بسعر 54$ للبرميل الواحد. في هذه الفترة اعلنت الصين عن وقف رحلاتها للطيران واعلن العديد من الدول هذه الخطوة واعلنت ايضا اغلاق المصانع ووقف عمليات الشحن من والى الخارج. وتستورد الصين حوالي تسع ملايين برميل يوميا من النفط لاحتياجاتها الصناعية وغيرها. وهنا ساد القلق الاسواق واضطربت الاسعار الا انها لم تتراجع بقوة بل تفاعل سعر برميل النفط مع الطلب وبشكل تدريجي.

هذه الاجواء وترت منتجو ومصدرو النفط وابدى عدد من البلدان المنتجة قلقه من هذه الاوضاع واعلنت السعودية خفض ميزانيتها بنحو 7% مباشرة، كما ودعت من طرفها الدول المنتجة والمصدرة بخفض المعروض من النفط، لكن روسيا رفضت هذا الاقتراح واجابت ان السعر الحالي هو مناسب لتقلبات الاسواق ولن يكون هناك خفض للإنتاج، وعلى ما يبدو ان السعودية لم يعجبها رد روسيا وكان السوق هو المكان الذي ردت السعودية فيه على روسيا، حيث خفضت اسعار وتراجع سعر التداول في البورصات الى اقل من 33$ للبرميل، ثم ليتراجع يوم الاثنين التاسع من شهر اذار/ مارس الى مستويات قياسية لم يعهدها من قبل ليصل سعر البرميل الى ما دون 22 دولار، وهكذا بدأت حرب الاسعار تسعر نيرانها في الاسواق المالية، وعلى اثرها سقطت اسعار الاسهم في كل الاسواق ما اجبر ادارة بورصة نيويورك لوقف التداول نحو 15 دقيقة للحد من تدهور السوق. وكان هذا يعد بمثابة انذار للسقوط الاكبر في تاريخ البورصات حيث لم تشهدها منذ الكساد الكبير.

هذه كانت هي الاسباب الحقيقة وراء تراجع وتدهور سوق الاسهم بشكل مباشر حيث كانت الاسواق تتمتع بحساسية عالية جدا متأثرة بكارثة تفشي فايروس كورونا وكانت فقط الاسواق تنتظر اللحظة المطلوبة حتى تتداعى الاسعار الى ادني مستويات الاداء على الاطلاق.

تداعيات الازمة

ان تراجع سعر النفط بسبب هذه السياسات وانفلات الاطر التقليدية لضبط الاسعار كما كانت في حقبة أوبك، يمكن ان يؤسس لانفراط عقد الشراكات في سوق النفط، وتفتيت كارتيلات اصبحت ورقية نوعا ما دون تأثير حقيقي على طبيعة تغير السوق والفاعلين فيه، صحيح انه لم تعد منظمة اوبك هي من يتحكم في اسعار برميل النفط حيث هناك منتجين جدد في السوق، اضافة الى تهميش السعودية، لكثير من دول اوبك واحباط ادوارهم في المنظمة ما يجعلها تغرد وحيدة في هذا المضمار، فلم يعد هناك دور لأكبر منتجي واصحاب لأكبر مخزونات النفط في العالم مثل العراق وايران وفنزويلا ونيجيريا وغيرهم، ولذا يبدو حاليا ان دور اوبك اصبح هامشيا بالنسبة لقدرتها في السيطرة على السوق وتحديد مسار اسعار النفط.

وقد بات هناك لاعبون جدد في الاسواق وانتاجهم يفوق قدرة اوبك للتحكم بالسوق، فروسيا لوحدها قادرة اضافة الى قوتها السياسية ان يكون لها حيزا كبيرا في قرار اسعار النفط في الأسواق، ولذا لم تتحرك روسيا ازاء اقتراح السعودية خفض الانتاج وذلك لأسباب عدة منها:

- عدم قبول روسيا لقرارات السعودية القيام بخطوة خفض الاسعار دون طرح الامر على شكل مقترحات ينظم له بشكل لائق ولذا كان رد روسيا بالرفض المطلق. عدم اعطاء الفرصة للسعودية الاستفادة من هذه الفرصة لفرض واقع جديد على سوق النفط واعطاء النفوذ الاميركي حيز في قرار تحديد اسعار النفط بالسوق.
- استشعار روسيا ان هذه الحرب هي حرب موجهة من قبل الاميركيين لضرب سوق النفط على خلفية معرفة رفض الروس لهكذا مقترحات ليسبب لهم مزيد من الضغوط للتنازل عن كميات من المعروض الامر الذي يعيد نشاط شركات النفط الصخري في اميركا والتي بدأت تنهار او تغلق اعمالها بسبب الكلفة العالية وثبات سعر النفط على اكثر من 40$ للبرميل لكي يكون انتاج النفط الصخري مجديا.

لقد تسببت خطوة حرب الاسعار بين السعودية وروسيا الى كوارث اقتصادية كان العالم بغنى عنها في ظل تداعيات انتشار فايروس كورونا، واغلاق قطاعات واسعة من الصناعة والاعمال والخدمات، ولهذا كانت هذه النتائج في غير محلها وتدعو الى مزيد من القلق بشأن محددات سعر النفط والتي اصبحت تعد من المخاطر غير المحسوبة بعيدا عن اليات السوق من عرض او طلب.

ماذا كانت نتائج هذه الحرب؟ ومن هم الخاسرون والرابحون فيها؟

يعتمد كثير من دول العالم على عائدات وأسعار وكميات النفط المنتج فيها، ولبعض الدول اهمية كبرى لهذا القطاع مثل دول الخليج تحديدا، اضافة الى بعض الدول الافريقية او الجنوب أميركية، وحتى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وغيرها من الدول الأوروبية، ويصدر العالم يوميا اكثر من 89 مليون برميل من النفط تورد منها دول الخليج ما لا يقل عن 28 مليون برميل يوميا، ولعل السعودية هي اكبر الدول المصدرة من بين دول الخليج باستثناء العراق وايران، فنفط العراق ومصادر انتاجه لا تزال قيد الانجاز وايران تقع تحت ضغوط العقوبات الدولية ما يجعلها محدودة التأثير على سوق النفط في الوقت الراهن علما انها استطاعت ان تستفيد من هذا القطاع ولا زالت بشكل كبير.

استنادا الى مستويات السعر التي كانت سائدة في العام الماضي وبداية العام الحالي سنعرض استقراء حجم العائدات من مبيعات النفط في العالم وكم هي الخسائر التي نجمت عن تراجع الاسعار. وايضا سناريوهات العائدات على اساس اربع مستويات للأسعار ليتوضح جدوى صناعة القرار على

اساس هذه السيناريوهات ونتائجها على المنتجين والعائدات منها على العالم، مع التركيز على دول الخليج كونها تعتمد على عائدات النفط كمصدر اساسي للدخل والانفاق.

يبلغ انتاج العالم من النفط يوميا حوالي 89.5 مليون برميل تنتج منها حوالي 15 مليون برميل الولايات المتحدة الأميركية، تليها السعودية 12 مليون برميل، تليها روسيا حوالي 10.5 مليون برميل، ثم العراق 4.4 مليون برميل فايران 3.4 مليون برميل (تراجعت حاليا)، ثم الصين التي تنتج حوالي 3.9 مليون برميل يوميا. وتقدر كمية انتاج هذه الدول بنحو 50% من احتياجات العالم من النفط.

ويظهر رسم الشكل رقم 8 عائدات الدول المنتجة للنفط في اطار خمس سيناريوهات للأسعار وهي كما يأتي:

1 سعر 60$ 2 سعر 45$ 3 سعر 35$ 4 سعر 22$ 5 سعر 20.4$

شكل (8): **دخل العالم من النفط يوميا بسناريوهات اسعار متعددة 2020**

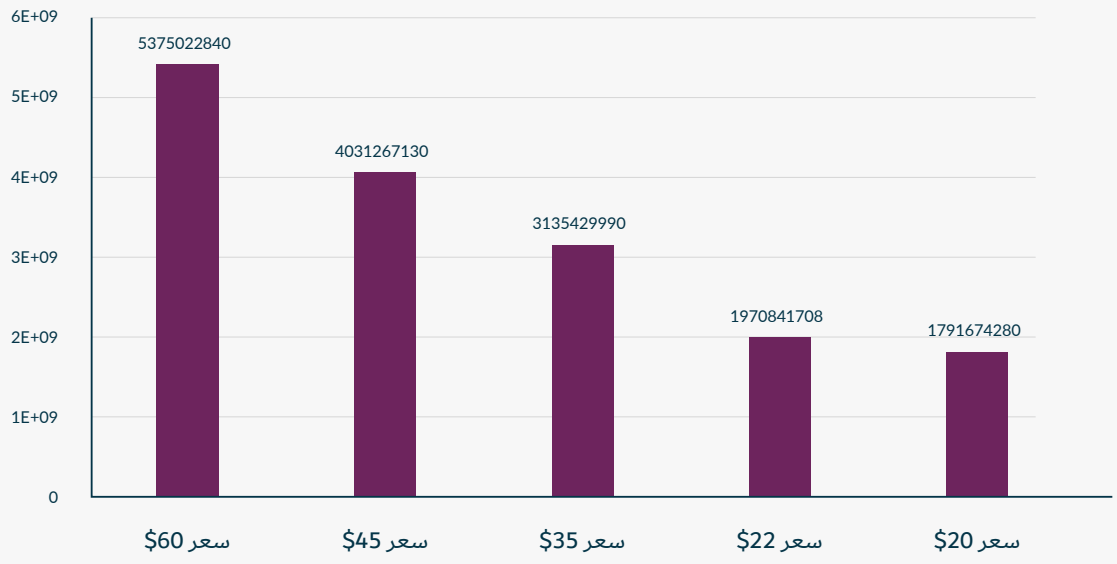

وتحاكي هذه الفرضيات الاسعار التي حققها سعر النفط خلال العام الماضي وما توصل اليه خلال الشهر الماضي وادى الى تفاقم الازمة الاقتصادية وتدهور اسواق الاسهم والسندات في الاسواق العالمية.

ويبين الشكل رقم 8 ان عائدات الدول المنتجة للنفط يمكن ان تصل الى اكثر من 5.3 تريليون دولار اذا استقر سعر البرميل على 60$. وبطيعة الحال ليس من المنطق او عمليا ان يستقر سعر النفط على هذا المستوى لذلك في حال تراجع السعر الى ادنى من ذلك وهو السيناريو الاخر اي 45$ فان العائدات

سوف تصل الى فوق مستوى 4 تريليون دولار وليس اكثر. اما ان تراجع السعر عن مستوى 45$ الى مستوى 33% وهو المعدل العام او متوسط الاسعار السائدة في السوق فان العائدات سوف تتراجع الى حوالي 3.13 تريليون دولار، اي بخسارة نصف ما يمكن تحقيقه عن مستوى 60$. واذا كانت المحاكاة ان تكون الاسعار على مستوى متدني اكثر من ذلك كما حدث في الاسبوعين الماضيين اي ان يتراجع سعر برميل النفط الى دون 30$ ليصل الى سعر 22$ او 20.4$ فان العائدات سوف تتراجع بنسبة 60% او اكثر. وعلى هذه المستويات يصبح سوق النفط في بيئة اقتصاديه تسودها متغيرات ومخاطر غير محسوبة وبعيد عن اليات العرض والطلب بالأحوال العادية. والنتيجة ان كل دول العالم سوف تعاني من نقص في عائداتها وتراجع في مبيعاتها الامر الذي ينعكس على ميزانياتها خصوصا التي تعتمد منها على عائدات النفط فيها مثل دول الخليج وغيرها من الدول الأخرى، ولذا لن تحقق هذه الدول اكثر من 1.9 تريليون او 1.7 تريلون على اساس سعر 22 دولار او عشرين دولار، لهذا فان وصول سعر النفط الى مستويات تقل عن مستوى متوسط الاسعار وهو حوالي 35$ فان الخسائر ستكون كارثية.

اذن نستنتج ان اتباع اي سياسة من شانها دفع اسواق النفط لمزيد من العرض او خفض للأسعار بصورة انفرادية سيعرض كل دول العالم لخسائر باهظة من دون مسببات او مبررات لهذه السياسة غير المدروسة.

وان ركزنا على دول اوبك او الدول العربية نجد ان حجم الخسائر التي تتكبدها مكلف جدا وسيكون له تبعات سلبية على عائدات هذه الدول وميزانياتها التي يخطط لها على اساس سعر برميل النفط حوالي 80$ واصبح من المستحيل في ظل هذه الظروف ان يصل له خصوصا مع تفشي فايروس كورونا الذي لم يكن من المخاطر المحسوبة عند بناء هذه الميزانيات.

يظهر جليا من الاشكال البيانية الثلاث سواء من دول اوبك او من الدول الخليجية المنتجة للنفط كم هو حجم الخسائر التي تقع هذه الدول في ظل سياسات غير حكيمة او غير مدروسة للأسعار في الاسواق. ويتبين من كل سيناريو للأسعار ان المستويات التي وصل اليها سعر برميل النفط وقد لامس 20$ للبرميل واقل من ذلك أحيانا، ستكون كلفة هذه المستويات كارثية على هذه الدول.

فدول اوبك تتراجع عائداتها من مستوى 2 تريليون على اساس سعر 60$ ليصل الى ربع قيمة هذه العائدات (703 بليون دولار) ان وصلت الى مستويات اقل من 20$ كما مبين في الرسوم البيانية.

ولعل بعض دول الخليج باعتبارها دول تعتمد بالدرجة الاولى على عائداتها النفطية تكون خسائرها فادحة كما تظهر المعلومات ومبينة في الرسوم البيانية، فدول مثل البحرين والكويت وعمان يمكن ان تصل عائداتها الى مستويات غير معهودة مع الفارق في كميات الانتاج بين الكويت والبحرين وعمان،

وسيكون العبء المالي عليها مقلقا خصوصا مع تفشي الفساد في بعض البلدان.

ان تراجع عائدات النفط لهذه الدول سوف ينعكس على ادائها الحكومي في الادارات العامة والخدمات التي تقدمها هذه الدول لشعوبها، وقد تلجأ الى فرض ضرائب ورسوم عالية على الخدمات والسلع التي تقدمها او تستقدمها من الخارج ما ينعكس عبئا ماليا على المواطنين بشكل عام.

اما فيما يتعلق بالسعودية وهي ثاني اكبر دولة منتجة للنفط، فان عائداتها سوف تحد من طموحاتها المستقبلية خصوصا فيما يتعلق بخطة ولي العهد السعودي في رؤية 2030 التي ستفتقر الى الموارد المالية لتحقيقها. بالإضافة الى ان تراجع اسعار النفط سيضع شركة ارامكو في وضع صعب على مستوى مستقبلها وطرحها في الاسواق المحلية او العالمية، وعلى اثر تراجع اسعار النفط بسبب حرب الاسعار تضررت الاسواق المالية في دول الخليج وكان من بين شركات السعودية المتضررة بشكل مباشر شركة ارامكو التي تراجع سعر سهمها اقل من عشرين ريال وهو المستوى الذي طرحت فيه الاسهم في الاسواق.

كما وان عائدات السعودية المتناقصة سوف تشكل ضغطا كبيرا على الموازنة ويحتم اعادة النظر فيها على ضوء تطورات ازمة كورونا وتراجع اسعار النفط الامر الذي يجعل من صاحب القرار في موقع حرج بالنسبة للخيارات المالية المتاحة واعادة النظر بالموازنة لتعديلها لما يتوافق مع الظروف الحالية غير العادية. وان استمر سعر برميل النفط على هذه المستويات اي اقل من متوسط السعر ($30)، فان الامور المالية سوف تتغير في المملكة وما عليها الا النظر في خيارات جديده لإعادة التوزان لعمل الادارات وتقديم الخدمات العامة في ظل هذه الظروف الصعبة. اذ من المتوقع ان يعزز التوجه الى خفض الميزانية لأكثر من 30% او اعادة ترتيب الاولويات ضمن عمل الحكومة والادارات ونقل جزء من الموازنات الى قطاعات حيوية اكثر الحاحا في هذه المرحلة كقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها.

يظهر الشكل رقم 11، حجم عائدات السعودية في ظل كل الخيارات او السيناريوهات المطروحة ويلاحظ كم تكون حجم الخسائر او خسارة الفرص عند سعر معين للبرميل في السوق. وعلى ضوء هذه الفرضيات التي مرت بها الاسعار خلال الشهر الماضي تحديدا فان حجم الخسائر يتراوح بين 180 الى نحو 480 مليون دولار يوميا، وتعد هذه كارثة مالية بالنسبة لدولة يشكل النفط اكثر من 95% من مجمل عائداتها المالية.

شكل (9): **عائدات دول اوبك عدة سيناريوهات**

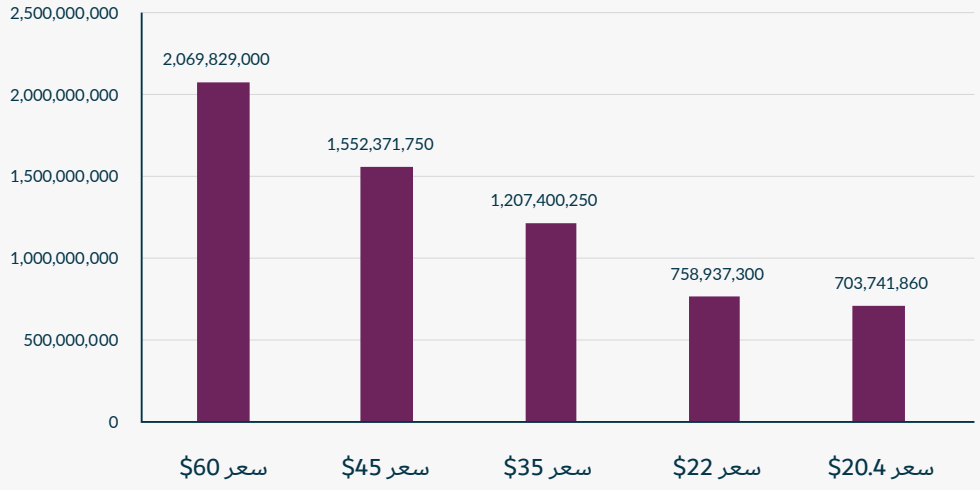

شكل (10): **عائدات دول الخليج العربي يوميا م/$ من النفط اربع سيناريوهات 2020**

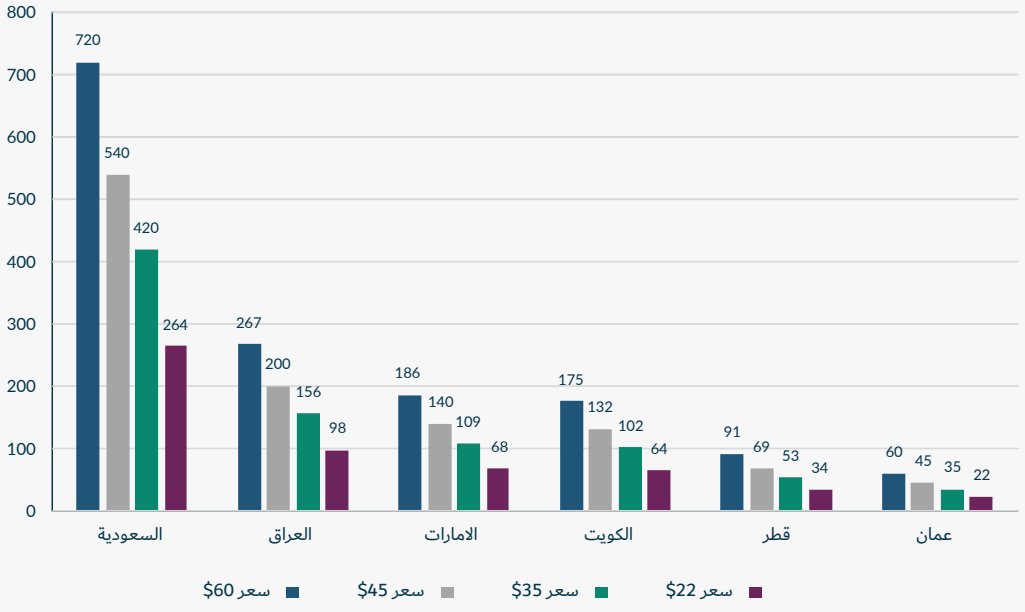

ومن المهم مستقبلا ان تتوضح العلاقة بين تراجع اسعار النفط، وتأثير فايروس كورنا على هذا القطاع، وكم يتحمل تفشي الفايروس من هذا التراجع. سوف يكون هذا سهلا بالطبع ان توافرت المعلومات والإحصاءات الكافية على مدى فترة معينة من الزمن لا تقل عن ثلاث او اربع شهور لمعالجتها بالصورة العلمية الصحيحة حتى نتمكن من الوصول الى استنتاج واضح في هذا المضمار. ومما لا شك فيه ان تراجع اسعار النفط سببت خسائر هائلة للدول المنتجة والمصدرة اضافة الى ان هذه الخسائر ستنعكس على امكانيات هذه الدول تقديم المزيد من المشاريع التنموية لشعوبها.

شكل (11): **عائدات نفط السعودية بعدة سيناريوهات للأسعار**

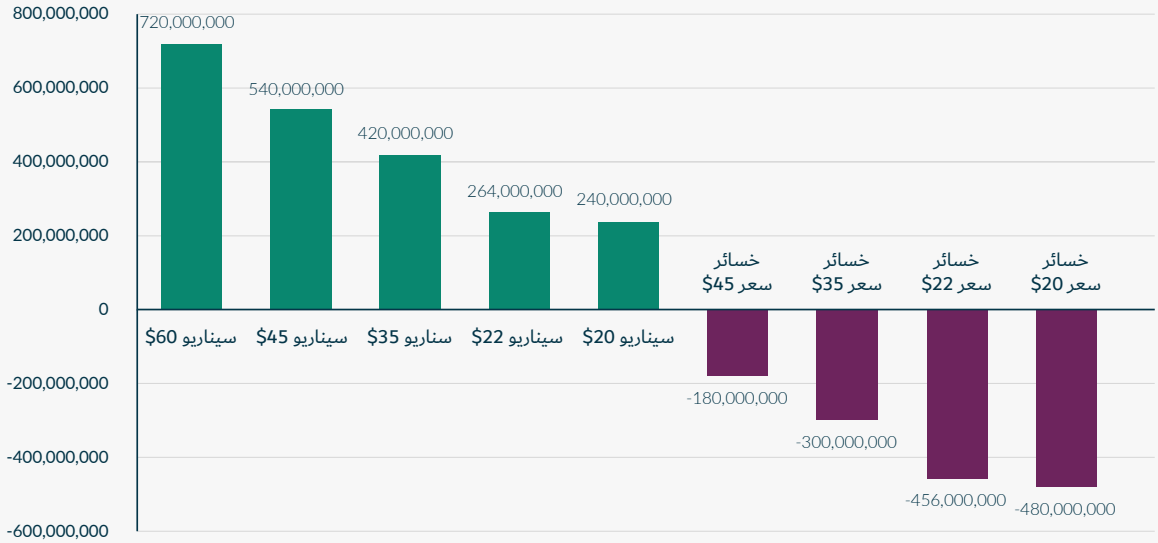

وهناك ايضا بعض الجوانب التي يمكن الاشارة اليها وقد تكون احد الاسباب لدفع اسواق النفط لهذا المستوى من الاسعار. يلاحظ ان مخزونات النفط الاستراتيجية الاميركية كانت تقل عن المستوى المفترض ان تبقى عليه حيث ان هذه الخزانات الاحتياطية تتسع لنحو 800 مليون برميل في كل الاحوال ويتم استخدامها عند الضرورة او الحاجة اليها. المثير في الامر ان هذه الخزانات في تاريخ الخامس من شهر اذار كانت تتسع لحوالي 630 مليون برميل فقط اي باقل من 170 مليون برميل عن المستوى المفترض ان تكون عليه. وفي نفس التاريخ كان توجه السعودية لتحقيق رفع مستوى الطلب في حين كانت السوق متقلبة ويشوبها كثير من الحذر وهناك تراجع في الطلب. ليست هذه هي المرة الاولى التي تصادف فيها

نقصان الخزانات الاستراتيجية الاميركية وبعدها تتراجع اسعار النفط فتمتلئ الخزانات وبعد فترة وجيزة يحقق سوق النفط تحسنا في الاسعار. بطبيعة الحال يمكن القول ان توجيهات من الإدارة الاميركية كما فعل ترامب عدة مرات واعترض على ارتفاع الاسعار وبعدها مباشرة تراجعت السوق الى مستويات يعتقد البعض انها مريحة للأسواق. في هذه الحالة الامر مختلف كليا فالعرض كبير وهناك توجه لرفع نسبة المعروض من النفط وتراجع في الطلب وهذا غير منطقي في الحسابات المالية والاقتصادية ولا يمكن ان يتواءم مع اليات العرض والطلب التي تحكم السوق. ان صح الكلام والقول بان التدخل السياسي من قبل الولايات المتحدة الاميركية كما حدث عدة مرات يمكن ان يضيف مزيد من المخاطر غير المحسوبة في السوق ويؤدي الى ارباك للمجتمع الدولي اضافة الى حالة من عدم الاستقرار وعدم اليقين وهو اخر ما تحتاجه السوق من قلق واضطراب لان هذا النوع من المخاطر لا يمكن معرفة نتائجه وقد تكون وخيمة ومكلفة ماليا كما بينا في التحليل اعلاه من قبل.

خاتمة واستنتاجات: النظام الاقتصادي العالمي ما بعد كورونا

لقد صار واضحا ان تفشي ازمة كورونا هو حدث تاريخي غير مسبوق في هذا القرن، وسيساهم تفشي الوباء الى حد كبير بدفع النمو الاقتصادي الى مستويات متدنية، وسيدفع الاقتصاد العالمي الى كساد تطول مدة التعافي منه.

ليس من الواضح لحد الان ايضا كم هي فترة استمرار تفشي الفايروس في العالم، وهذا يبقى موضع قلق بالنسبة للإنسانية جمعاء، علما ان الصين ودول اخرى احتوت اضراره الى حد ما، وبدأت بالتحضير للعودة للعمل جزئيا. لكن الاضرار التي يمكن ان يسببها الفايروس، والانعكاسات السلبية الناتجة عنه على المجتمعات الانسانية سيكون عظيما، وقد يحتاج الى اعوام لإعادة ترميم الاضرار التي تتجاوز قدرة هذه المجتمعات حتما، ولذا فان العالم يستعد للدخول في ازمة اقتصادية غير عادية، يمكن ان تكلف المجتمع الدولي عشرات الالاف من الضحايا البشرية ومئات المليارات من ثروات واعمال منجزة وغير منجزة وفرص ضائعة.

لا شك ان الخسائر البشرية ستكون مرتفعة نتيجة للوباء وهذا يتوقف على طول مدة انتشار الوباء، فقد بلغ عدد الاصابات لحد الان ما يفوق 2,25 مليون شخص، وبلغ عدد الوفيات اكثر من 160 الف حالة.

امام هذا الواقع لابد للدول من اتخاذ قرارات تاريخية، تتلاءم مع حجم هذه الكارثة الانسانية

والاقتصادية، عبر وضع برامج تغطية مالية تشمل القطاعات المتضررة وبالدرجة الاولى القطاع الصحي وقطاع العمال والفئات الفقيرة، ومن ثم قطاع الاعمال. فعلى مستوى العمال على سبيل المثال، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم فوق 20% عن المستويات السابقة، ووصل عدد العاطلين عن العمل لحد الان في الولايات المتحدة الاميركية وحدها فوق 20 مليون شخص.

لذلك يفترض عند صياغة اي برنامج يتعلق بإعادة النشاط في القطاعات المتضررة، ان تكون هذا البرامج متوازنة بين هذه القطاعات، طبقا لأولويات اعادة احياء النشاطات فيها، وان لا ينحصر في قطاع الاعمال والمصارف والشركات الضخمة، واهمال بقية القطاعات المتضررة الاخرى. لذلك من المهم توجيه البرامج لتشجيع فرص الاستثمار في القطاع الصحي وخدماته، ودعم كل ما يحتاجه من متطلبات لحماية الانسان في كل دولة. ومن المهم ايضا ان يتم اعطاء الشرائح الاجتماعية الفقيرة نفس الاهتمام اسوة ببقية القطاعات المتضررة حيث القيمة الانسانية يفترض ان تتساوى مع القيم الاقتصادية والمالية.

لقد قدم كثير من الهيئات والاتحادات العمالية والصناعية والاقتصادية، مقترحات تتعلق بكيفية حل الصعوبات التي تمر بها نتيجة هذه الازمة الكارثية، ومن ضمن هذه المقترحات تقديم الدعم المالي لها من قبل الحكومات، ومن الطبيعي جدا في مرحلة كهذه، ان تقوم الحكومات باتخاذ قرارات مهمة لمواجهة هذه الازمة ونتائجها الكارثية، لذلك هناك تصور بان مرحلة ما بعد كورونا، ستكون مرحلة انتقالية لكثير من المجتمعات وقطاعاتها الانتاجية والصناعية وعلى المستويات الاجتماعية والسياسية أيضا، فالخطط الانقاذية ستؤسس لتوجهات مستقبلية إضافية، والاخلال بالتوازن يمكن ان يدفع الى حالات من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يدفع الى تغيُر في طبيعة هذه المجتمعات مع امكانية انسحاب هذا الامر على التوجه السياسي للمجتمعات بناء على نتائج هذه الاوضاع المتأزمة.

وهناك ايضا ضرورة ملحة لوضع خطط انقاذ مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضم شرائح اجتماعية متوسطة ومتدنية الدخل بشكل عام.

ان الخطر المحدق بالدول الفقيرة او محدودة الامكانية من الناحية المالية والاقتصادية، توجب رفع درجة الحذر من ان يتم استغلال ضعفها امامها حلول مغرية ماليا واقتصاديا، تجبرها على قبولها دون ان يكون لها خيار في كيفية معالجة ازماتها. ان تقديم جهات دولية اقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الانمائية العالمية ومؤسسات الاقراض العالمي خيارات صعبة لهذه الدول يمكن ان يعرضها لارتهان قراراتها السياسية لبرامج القروض والمعونات الدولية وبالتالي يمكن ان يعرضها لارتهان ثرواتها لهذه البرامج على المدى الطويل.

ان الاتجاه الذي تسلكه سوق النفط العالمية، وتراجع اسعار النفط الى ادنى مستويات السعر منذ

عشرين عاما، يمكن ان يضع سوق النفط في ازمة ليس من السهل التخلص منها، او بالأحرى يضطر اصحاب القرار في هذا القطاع الى سلوك اتجاهات وخيارات غير مسبوقة. ان حرب الاسعار بالشكل الذي قررته بعض الدول خاصة المملكة العربية السعودية، لا يطمئن اسواق النفط بل يزيد من حالة التوتر فيها اضافة الى مزيد من حالات عدم الاستقرار وعدم اليقين وازدياد المخاطر على الاستثمارات في هذا القطاع.

ان مزيد من تراجع اسعار النفط يدفع سوف يدفع هذا القطاع الى خيارات صعبة والى اعادة هيكلة اليات العرض والطلب، على ضوء التداعيات التي ستشهدها القطاعات الصناعية والاقتصادية واسواق الاسهم والسلع العالمية.

ان استمرار تراجع اسعار النفط الى مستويات متدنية، يمكن ان يكون عاملا مهما في المساهمة بخفض اسعار كلفة الانتاج والطاقة في العالم، ما يساهم بصورة مباشرة في تسهيل اعادة بناء ما سببه فايروس كورونا من اضرار على القطاعات الانتاجية والصناعية العالمية.

رغم كل التوقعات التي اشارت اليها المؤسسات الدولية في تقاريرها والتحذيرات، التي اطلقتها بشأن نتائج تفشي الفايروس الا ان حقيقة الاوضاع لم تتضح معالمها لحد الان، ولذلك فان القول بان النمو الاقتصادي سوف يتراجع الى هذه النسبة او الى تلك، امرا لا يمكن الجزم به الا بعد ان تتضح معالم المرحلة المقبلة، بل هناك اجماع بان اقتصاد العالم سوف يقع في ازمة اقتصادية، يمكن ان تتأرجح بين توقعات الركود الاقتصادي و الكساد او الانهيار الاقتصادي، في حال عجزت الدول عن مواجهة تداعيات الازمة وعدم قدرتها ايجاد علاج فاعل ضد الفايروس.

لقد اظهرت معظم دول العالم عدم قدرتها على مواجهة هذه الجائحة، التي وضعت العالم بأكمله في اعلى حالات الجهوزية التي لم تكن على مستوى المواجهة، ولذا ظهر ضعف هذه الدول على مستوى التعاون البيني داخليا وعلى مستوى التحالفات الخارجية ايضا.

ومن المؤكد ان نمطا جديدا من المجتمع الاقتصادي يجب ان يتشكل وعلى قواعد جديدة، لان قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي بما تبقى منه، لن يكونا قادرين على تقديم انفسهم بانهم النظام المتوازن الذي يمكن ان يقدم الياته واساليبه ومنهجيته لحل مشاكل الانسان في هذه المرحلة التاريخية الجديدة، خصوصا بعدما ابدى عجزه عن مواجهة فايروس صغير وايجاد علاج له اربكه على مدى اربع شهور لحد الان، وخسائر غير معهودة في العصر الحديث من خسائر بشرية واقتصادية ومالية على مستوى الاستثمارات بأنواعها.

لقد بات امرا ملحا للمجتمع ايجاد نظام اقتصادي يتميز بالتوازن بين احتياجات المجتمع وتطلعات الفرد في اطار الحرية الاقتصادية، وضوابط العدالة الاجتماعية بدون جشع واحتكار او اقتناص للفرص

واستخدام الثروات الطبيعية بشكل متوازن.

ان عجز الدول عن مواجهة تفشي فايروس كورونا اظهر ضعفها وعدم قدرتها السيطرة على مفاصل وقطاعات مهمة في العالم، كانت اهملت من قبل، قد تكون كانت مخفية او غير مهيأة لمواجهتها، هذا ما قد يدفع بالقول ان اعادة التوازن في القوى في هذا العالم اصبح ضرورة ملحة، وان الدول القوية اقتصاديا قد تكون ذات فعالية اقوى من الدول التي عندها ترسانات من الاسلحة والصواريخ والقدرات التدميرية.

قد يلوح ايضا في الافق نظام عالمي جديد، لأنه حتما ما قد فعله انتشار فايروس كورونا في العالم اثبت مجددا ان هذا العالم هو اصعب من ان يسيطر عليه مجموعة دول او قوى اقتصادية او عسكرية وليس في مقدروها ان تبقي سيطرتها مهما كان مصدر قوتها خصوصا انها هزمت بكل قوة امام فايروس صغير قد يكون من ابداع الانسان وافلت من تحت سيطرته، او ان ظهوره قد يشكل بارقة امل بالعدالة او غيرها.

فهل الايام القادمة ستكون حافلة بمفاجآت اقوى من هذا الفايروس؟

الايام المقبلة كفيلة بان توضح كل التساؤلات التي يمكن ان تخطر على بال اي انسان في هذا الزمن المتسارع، نحو مستقبل مرهون بإرادته نحو العدالة الاجتماعية او عدمها؟

المراجع

- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: استقرار مبدئي، وتعافٍ بطيء؟ كانون الثاني يناير 2020.
- تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي واثار كورونا على الاقتصاد العالمي – نسخة التقرير الصحفي الصادر عن مكتب العلاقات العامة في صندوق النقد الدولي بتاريخ 23 اذار مارس 2020.
- صحيفة الغارديان البريطانية تاريخ 19 شباط 2020
- اتحاد النقل الجوي العالمي (اياتا) – وكالة الطيران المدني العالمي – تقرير 13 شباط 2020 مونتريال – كندا.
- أثار فايروس كورونا على الطيران المدني – تحليل الاثار الاقتصادية – مونتريال – كندا تاريخ 26 اذار 2020.
- كوفيد 19 وعالم العمل: الاثار والاستجابات – منظمة العمل الدولية
- مجلة ايكونومكس تايمز تاريخ 6-3-2020

- (UN news bulletin March 9 /2020.)
- An overview of China's Economy and How Coronavirus Affected it. March 27-2020.
- IMF Managing Director Kristalina Georgieva's Statement Following a G20 Ministerial Call on the Coronavirus Emergency – Washington - March 23, 2020.
- IMF Communications Department – press release – MEDIA RELATIONS - International Monetary Fund.
- An Global economy will suffer for years to come, says OECD - by Szu Ping Chan BBC News - 23 March 2020.
- How the Coronavirus Pandemic Has Impacted the Travel Industry - Search Engine Journal - Greg Jarboe April 4, 2020.

الأمن الغذائي العالمي
بعد الوباء، إلى أين؟

ضرب وباء Covid-19 أغلب دول العالم، واستحوذ على كل الاهتمام والتغطيات الإعلامية، وأغلقت الدول حدودها وعزلت نفسها عن بقية العالم، لا بل عزلت بعض مناطقها الداخلية عن بقية الأجزاء لمواجهة الوباء، مما تسبب في إغلاق المدن وتعطيل الأعمال وتسريح العمال والموظفين، حيث مصير الملايين منهم وآلاف الشركات حول العالم أصبح مجهولا.

فهم واقع الأمن الغذائي العالمي في مرحلة بعد الوباء يستوجب الإجابة عن مجموعة أسئلة، ما هو الأمن الغذائي؟ وما هو وضع الأمن الغذائي خلال وبعد الوباء؟ ومن المتضررون؟ ومن المستفيدون؟ وهل هناك تغيرات أولية في نظام الاقتصاد العالمي مؤثرة على الأمن الغذائي؟

الأمن الغذائي هو توفر الغذاء وسلامته والقدرة على الوصول إليه، وسنتناول مفاهيم الأمن الغذائي الأساسية الثلاث طبقا لتأثير كل منها على مستقبل الأمن الغذائي.

توفر الغـذاء

عانت منظومة إنتاج الغذاء تقليديا (خلال العشر سنوات الأخيرة)، من عدة تحديات، أهمها التغيرات المناخية وما نجم عنها من جفاف وفيضانات واختلاف مواعيد الموسم المطري وارتفاع درجات الحرارة عن معدلها، كما وتَمثل يروز الحاجة إلى الوقود الحيوي من الإنتاج النباتي كمصدر طاقة بديل بعد ارتفاع أسعار النفط، تحدياً أخر على الأمن الغذائي في العالم، ولا نغفل عن التحديات التقليدية للإنتاج الغذائي الأخرى، كتراجع حجم الأيدي العاملة في قطاع الزراعة نتيجة قلة الدخل وتردي المردود والنزوح إلى المدن والهجرة إلى دول أخرى. وشكلت النزاعات المحلية والإرهاب في العديد من البلدان النامية، تحديا قاسيا للأمن الغذائي العالمي أيضا.

هذه التحديات لم تمنع العالم من إنتاج ما يكفيه من غذاء بل أن الإنتاج العالمي من المحاصيل الاستراتيجية يحقق للعام الثاني على التوالي معدلات زيادة عن سابقتها ولو بنسب طفيفة (من 1 إلى 2 في المئة) ولكن هذا لا يعد كافياً، فيلزم زيادة الإنتاج الغذائي العالمي بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050 من أجل إطعام 2.3 مليار وهي الزيادة السكانية المتوقعة.

اصبح التهديد للآمن الغذائي كبيرا مع هذا الانتشار الغير مسبوق للوباء وإصابته بالشلل لمعظم اقتصاديات دول العالم في معظم القطاعات ومنها قطاع إنتاج الغذاء السليم وتصنيعه وما يلزم من خدمات لوجستية تضمن انتشاره على صعيد العالم أو توزيعه داخل نفس حدود الدولة، مع هذا الانتشار، ألا أن ما يدعوا إلى الاطمئنان بنسبة ضئيلة وجود توقعات بفائض هذا العام من الغذاء ناجم عن قلة الطلب من ناحية والأرقام المتفائلة السابقة للإنتاج المتوقعة لعام 2020، كذلك الانخفاض الحاد في أسعار النفط لغاية الآن (على الأقل النصف الأول من هذا العام) خفض من معدلات الطلب على المنتجات اللازمة

للوقود الحيوي مثل السكر والذرة وخام الزيوت النباتية لعدم جدواه اقتصاديا.

لذا، فمن المتوقع أن تأثير الوباء على توفر الغذاء غير مقلق في المدى القصير.

سلامة الغذاء

ركزت الحكومات في مرحلة الوباء جهودها لتمويل المتطلبات الطبية للمكافحة، وقد يمتد هذا الهلع لفترة أطول من عمر الوباء نفسة مما يقلل من التركيز على سلامة الغذاء في الحقل وصولا للمستهلك (استخدام المبيدات والأسمدة وطرق الوقاية التقليدية للنبات الأكثر انتشارا والفرز والتعبئة والتغليف والخزن) وكذلك تدنى مستوى البذور المستخدمة المتوقع وندرة التحسين الجيني للبذور في ظل هذا الوباء، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجامعات والمؤسسات الحكومية بالعادة تستحوذ على نصيب الأسد من الأبحاث في مجال الأغذية والزراعة، ومن المتوقع أن تشهد انخفاضًا كبيرًا ما بعد الوباء نظرا للانكماش الاقتصادي المتوقع وانشغال المؤسسات الخاصة بكيفية الخروج من ازمه مالية معقدة، هذا ما يدفعها لتقليل الإنفاق على الأبحاث، كما انه سيكون لتعقيد إجراءات النقل والتخزين والإجراءات الجمركية الحدودية اثر كبير في التأثير على سلامة خزن المواد الغذائية، لمحدودية القدرة على التخزين لدى المستوردين، والتي جعلها الهلع تبالغ في تقديرات مخزونها وترفع من مدة الأمان لهذه المخزونات، كما أن إجراءات المنتجين التي تقيد من تصدير إنتاجها لضمان وسلامة مخزونها سيزيد الضغط السلبي على القدرة التخزينية لها وهذا قد يكون له اثر سلبي على سلامة الغذاء وكذلك اثر سلبي لا يقل خطورة يتمثل في ارتفاع قيم الهدر الغذائي التي ستمتص سلبا أي زيادة متوقعة في العرض الغذائي في العالم، بحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فأن 30% من غذاء العالم مهدر بالظروف الطبيعة ومن المتوقع زيادة هذه النسبة نظرًا لسوء إدارة المخزون تبعاً لإجراءات الدول الوقائية من الوباء.

القدرة على الوصول إلى الغذاء

أي قدرة الفرد على الحصول على ما يلزمه من غذاء يضمن له الحد الأدنى من السعرات الحرارية اليومية اللازمة لعدم وقوعه في شريحة معدمي الأمن الغذائي أو شريحة المعرضين للدخول في الشريحة الدنيا من الأمن الغذائي (الجوع) وهي الشريحة المعرضة لهشاشة الأمن الغذائي.

إن التوقف شبة الكامل للنشاط الاقتصادي العالمي خلال الوباء وما نجم عنه من شلل وانكماش في مختلف القطاعات قد يستمر طويلاً في مرحلة ما بعد الوباء، ومن غير المتوقع أن تعطي عمليات وخطط الإنعاش/التعافي المبكر ثمارها الإيجابية الكاملة على المدى القصير، مما سيدفع بأعداد كبيرة من سكان العالم للسقوط في هاوية الفقر نتيجة فقدانهم وظائفهم عدا عن انهم كانوا معرضين للوقوع في براثن الفقر

قبل الوباء. ناهيك عن تقليص محتمل للدعم من الدول المانحة للدول النامية.

سيرتفع عدد الفقراء في المنطقة العربية مع وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر، وذلك وفق دراسة جديدة صدرت عن لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، ومن المتوقع أن يزداد أيضًا عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بحوالي مليوني شخص، سيُصنَّف ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المنطقة في عداد الفقراء، وسيبلغ عدد الذين يعانون من نقص في التغذية حوالي 52 مليون. من اصل 825 مليون من الجياع في العالم عام 2018 وعدد المعرضين لهشاشة الأمن الغذائي في العالم اكثر من ملياري شخص على أقل تقدير.

ومما يزيد الوضع سوءا، سياسات العزل والحظر الكلي والجزئي والتسريح من الوظائف، التي ستضعف من القوة الشرائية للمواطنين وبالتالي قلة الطلب مما ينعكس على تباطؤ التوريد والتصنيع. سيسهم الوباء أيضا بخلق تحديات أخرى للأمن الغذائي مثل الإجراءات الإضافية التي تفرضها دول الإنتاج على (تصدير الغداء) ودول الاستيراد على (دخول الغذاء) سيؤدي ذلك إلى بطئ وخلل في سلسلة الأمداد والتخزين التي ستساهم في رفع أسعار الغذاء وتحد من القدرة على الوصول إليه، وكذلك اثر التخزين السلبي الذي يؤدي إلى الهدر الغذائي وإسهامه أيضا برفع الأسعار نظراً لاحتمالية تلف المخزون، كما أن التغيير المحتمل في الأنماط الاستهلاكية الغذائية خلال فترة الوباء، النابعة من ممارسات الحيطة الزائدة والهلع، ستدوم طويلا لدى المستهلك بعد الوباء ويتوقع سلبية تأثيرها على استقرار أسعار الغذاء في العالم. كما أن خفض نسبة ليست قليلة من الحكومات، دعمها للقطاع الزراعي بداعي الأزمة المالية، سيسهم بانخفاض كميات الإنتاج وعدم استقرار الأسعار ويضر المباشر بقدرة الفرد على الوصول للغذاء.

أثار الوباء السلبية الكبيرة على دخل الفرد قد يخفف من حدتها وفرة المعروض لعام 2020 من إنتاج الغذاء العالمي وأسعاره المعتدلة، بفعل استمرار انخفاض أسعار النفط، ومن غير المتوقع عودة أسعار النفط إلى مستوى ما قبل الوباء خلال هذا العام، كما أن انخفاض أسعار النفط العالمية يؤدي إلى قلة الطلب على المواد الخام الزراعية الأولية لإنتاج الوقود الحيوي كما سيسهم انخفاض أسعار النفط بتقليل كلفة الإنتاج من خلال انخفاض تكلفة مختلف مصادر الطاقة اللازمة لعملية الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية والنقل سواء داخليًا أو خارجيًا مما يسهم في استمرار انخفاض أسعار الغذاء.

مطلوب تركيز جهود العالم والعمل اكثر لتوفير الحاجة الكافية لشريحة المعدمين غذائيا لحمايتهم من الانحدار المتسارع إلى الجوع.

وضع الأمن الغـذائي بعد هذ الوباء

- اطمئنان نسبي لكميات الإنتاج الغذائي العالمي والمتاح للتجارة الدولية، ونسبة زيادة الاستهلاك الغذائي العالمي مقارن بالزيادة بالإنتاج العالمي، ومحدودية القيود الجزئية على حظر تصدير المنتجات الغذائية واثرها على توفر الغذاء في السوق العالمي.
- ارتياح لنسبة مخزون الغذاء إلى الاستهلاك الذي قد يصل إلى 30% بنهاية العام 2020.
- قلق نسبي على إجراءات التخزين والنقل عبر الحدود ودورها في إبطاء تواريخ الأمداد للغذاء.
- تخوف بالغ الأهمية من قدرة الفرد المادية للحصول على الغذاء نتيجة ازدياد البطالة وقلة الدخل لنسبة متوسطة من الأفراد في معظم الدول ونسب عالية في الدول النامية.
- معاناة شديدة في تمويل شيكات الأمان لذوي الدخل المحدودة والفئات الأكثر تعرضا لهشاشة في الأمن الغذائي ناجمة عن عدم قدرة الحكومات على تمويلها.
- تعاظم الحاجة لتمويل الدول المانحة لسياسات الأمن الغذائي في الدول الأكثر تأثرا بانعدام الأمن الغذائي في وسط وغرب أفريقيا ودول شرق وجنوب أسيا كما الحال في بعض دول أمريكا اللاتيني، والمجتمعات الواقعة تحت تأثير النزاعات كما الحال في عدة دول في شمال أفريقيا ووسطها والشرق الأدنى.
- اضطراب البيئة الحاضنة لاستثمار القطاع الخاص بشكل اكبر في الزراعة الوطنية والعابرة للحدود.

تأثير الوباء على الأمن الغـذائي، من هم المتضررين

لا تقف خسائر هذه الكارثة على الموارد الاقتصادية فحسب، بل إن فداحة الخسارة في العنصر البشري وفقدان الوظائف والاضطرابات الاجتماعية، وارتفاع نسب الجريمة والمشاكل الاجتماعية والنفسية الأخرى، ستكون من الخسائر المسببة لزيادة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

اذا ما استمرت فترة إجراءات الحجر الشامل والجزئي ووقف الأعمال لفترة أطول مما هي عليه الآن, فان استراتيجيات الموائمة ستنفذ سريعا لدى الأفراد نتيجة فقدانهم لوظائفهم وعدم قدرتهم على دفع ما تتطلب مستلزمات المعيشة الأساسية، وكما هو ثابت فان استراتيجيات الموائمة المتاحة تختلف من فرد إلى أخر نوعا وحجما وهذا ما يؤدي إلى التباين في مدة صمود الأفراد والمجتمعات فحجم الوفر والمدخرات لدى الأفراد متباينة كما الحال في الموجودات الثابتة القابلة للبيع والمبادلة، ناهيك عن محدودية اثر الإجراءات الحكومية للتعافي الاقتصادي (إعطاء القروض والتسهيلات والإعفاءات، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والإعفاءات المقررة على مدفوعات المرافق العامة، والرسوم الجمركية

على السلع الغذائية والمستلزمات الطبية، وتحديد للأسعار، وتخفيض تكاليف الطاقة وتخفيض العبء الضريبي).

إن قدرة شبكات الأمان في معظم الدول لا تستطيع أن تتكفل بالفئات الأكثر هشاشة وتعرضا لانعدام الأمن الغذائي بالكامل، ومن المحتمل في حال استمرار التوقف الاقتصادي الحالي لمدة أطول فإنه من الممكن انهيار النظام الاقتصادي المحلي للدول الفقيرة التي لا تملك الموارد الكافية لتغطية المدة الإضافية. في حالة تعتبر مقبولة لإعطاء دلالات قوية على اثر شبكات الأمان نجد أن استطلاعات المؤشر الأردني – نيسان 2020 ضمن منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية استخلصت أن 67 في المئة من أصحاب العمل يفكرون بالاستغناء عن خدمات بعض الموظفين والعاملين فيما إذا استمرت الأزمة وإجراءات الحظر والإغلاق لفترة أطول. و36في المئة منهم استدانوا من الأهل والأصدقاء لتدبير أمورهم المعيشية لغاية الآن. بينما 33 في المئة فقط يعتقدون أن أفضل وسيلة لتقديم المساعدات لعمال المياومة وأصحاب المهن الصغيرة هي من خلال صندوق المعونة الوطنية.

من النتائج المتوقعة بروز مفهوم القومية إلى السطح والذي يفرز أمال وتطلعات لدى العامة من الحكومات الوطنية للعمل على حمايتهم والتقوقع داخل مفهوم سابق للأمن الغذائي يتمركز حول الاكتفاء الذاتي في مفهومه القديم، وذلك لحمايتهم وحماية مواردهم، مما يؤدي إلى عالم أقل انفتاحًا وأقل ازدهارًا وأقل حرية. سيدفع هذا التيار معظم الحكومات للتركيز على ما يحدث داخل حدودها بدلاً مما يحدث خارجها، مع تحركات أكبر نحو الاكتفاء الذاتي الانتقائي، ومعارضة أكبر للهجرة، وانخفاض الرغبة والالتزام في معالجة المشاكل الإقليمية أو العالمية (بما في ذلك تغير المناخ) نظرًا للحاجة لتكريس الموارد لإعادة البناء في الداخل والتعامل مع العواقب الاقتصادية للأزمة، وستجد العديد من البلدان صعوبة في التعافي وسيزداد عدد الدول الضعيفة وعدد الدول الفاشلة أما الاقتصادات الأقوى في الدول النامية كدول الخليج فستشهد انخفاضا واضحا لكنه سيكون مؤقتا، ثم يعاود نشاطه بحذر مع التركيز على مشاريع الاكتفاء الذاتي. وقد ينجم عن ذلك إلى انهيار العديد من الأنظمة الحاكمة وخصوصا المستبدة منها، واحتدام الصراعات الداخلية وارتفاع نسب الجريمة، وتفاقم المشاكل الاجتماعية والنفسية.

تأثير الوباء على الأمن الغذائي، هل من مستفيد

الإجابة مقتضبة للمستفيدين من مرحلة ما بعد الوباء. قطاع مهم من الاقتصاديين والمستثمرون في الإنتاج والتصنيع الزراعي سيكسب أسواق جديدة. كما أن منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية ستفرض نفسها عنصرا فاعلا أساسيا في صنع القرار الاقتصادي ولاحقا السياسي على مستوى الدول الفقيرة اقتصاديا كمرحلة أولى والعالم في مرحلة لاحقة، وذلك لنجاحها في معالجة أزمات الجوع وسد

الحاجة الناجمة عن نقص القدرات الحكومية مما اكسبها مصداقية وخبرة قيمة أثناء استجابتها لارتدادات إعصار الوباء في أنحاء العالم.

مما اسلفنا إن مشاكل وعقبات الأمن الغذائي، إنتاجا وتصنيعا واستهلاكا تمس كل دول العالم وحتى الدول الاقتصادية العملاقة وعلى الأغلب لن تتغير معادلة القوى الاقتصادية كثيرا في عصر ما بعد الوباء عن قبلة.

خلاصة تأثير الوباء على الأمن الغـذائي

من المتوقع أن تأثير الوباء لن يكون مقلقا في المدى القصير على توفر الغذاء، بل سيزداد القلق على سلامة الغذاء أما التخوف الأكبر يتمثل في استطاعة الأفراد والمجتمعات الحصول على الغذاء الكافي لأسباب تتعلق بانعدام الدخل (الفقر) وازدياد البطالة ومن الموكد أن عدد الجياع في العالم بنهاية 2020 سيلامس المليار كما أن عدد المعرضين لهشاشة الأمن الغذائي سيتجاوز الثلاثة مليار. وسيؤدي ذلك إلى انهيار العديد من الأنظمة الحاكمة في الدول الفقيرة (المستبدة منها على وجه الخصوص) وارتفاع نسب الجريمة، وتفاقم المشاكل الاجتماعية والنفسية. كما من غير المستبعد تغير معادلة القوى الاقتصادية الكبرى كثيرا.

المراجع

- وائل شديد، الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق، 2020
  http://www.waelshadid.academia.edu
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الطرق التي يمكن للعالم من خلالها تخفيف الصدمات على أنظمة الأغذية والزراعة.
  http://www.fao.org/news/story/ar/item/1268163/icode/
- مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لأسعار الغذاء
  http://www.fao.org/news/story/ar/item/1269233/icode/
- دراسة جديدة للإسكوا: 8.3 ملايين يقعون في شباك الفقر في المنطقة العربية بسبب فيروس كورونا
  https://bit.ly/3cSQ4Td
- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، انتشار فيروس كورونا المستجد في الأردن (Novel COVID-19) الاستجابة الأولية، 2020.
- أن استطلاعات المؤشر الأردني – نيسان 2020 ضمن منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية
- World Food Situation: FAO Food Prices Index، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
  http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/
- مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية. سلسلة استطلاعات المؤشر الأردني، نبض الشارع الأردني – 14، 9/3/2020.

مخرجات التقرير

مخرجات التقرير

ان تفشي فايروس كورونا على هذا النحو، مثل نقطة انقلاب في مسار النظام العالمي بكافة ابعاده، ولقد تحولت الجائحة الى نقطة فاصلة في تاريخ النظام، تبدو انها تمتلك القدرة على تغيير وجه العالم على نحو دائم، وسيترتب عليها تداعيات متعددة الابعاد، تترك اثارا عميقة على مسار هذا النظام الذي يمتاز بدينامية التحول.

ينبغي التأكيد أولا على ان قياسات التأثير للفايروس الوبائي على النظام العالمي، لا تزال غير محسومة، وان ما يثار حولها ليس الا تقديرات مبنية على وقائع قد تتغير بتغيرها، ولقد بين مسار الوباء الذي يهاجمنا بلا هوادة ان التفاؤل كان لصيق كل التوقعات التي تنبأت بمسار الوباء في بداياته، ليتضح لاحقا ان الاثار اكثر تدميرا بكثير من التوقعات، وايًّ تكن مسارات الوباء وتداعياته فانه يمكن تحديد معطى جديد متمثل في ان العالم ما بعد كورونا لن يكون كما قبلها، وانه من الآن سيأخذ شكلا مختلفا يمكن تحديد ملامحه على النحو الاتي:

1. ان عالم ما بعد كورونا سيشهد تحولات مهمة على المسرح الجيوسياسي العالمي، وتدعم المؤشرات الى ان تصاعد حدة التنافس بين الصين والولايات المتحدة سيأخذ منحاً لولبيا متصاعدا، وان التنافس هذه المرة لن يكون منصبا على اسيا، بل ان ذلك سيمتد ليشمل العالم باسره، وستكون الولايات المتحدة اكثر عدوانية تجاه الصين وسلوكها في المسرح العالمي، بعد ان فسرت سلوك الصين في التعامل مع الوباء خارجيا على انه يسعى للإطاحة بموقعها في الهرمية الدولية، وقد يدفع ذلك الصين الى اخذ موقفا دفاعيا، ليتشكل بذلك مشهدا جيوسياسيا معقدا، ينعكس على شكل النظام العالمي فيما بعد الوباء.
2. ستشهد أقاليم العالم الفرعية، تحولات جيوسياسية مهمة، وحراكا استراتيجيا اكثر صخبا، فاحتدام التنافس الصراعي على المسرح العالمي، سيجبر الولايات المتحدة على إعادة صياغة استراتيجية كبرى بشكل يتواءم مع عالم ما بعد كورونا، وقد يحتم عليها ان تكون اكثر تركيزا في تعبئة الموارد نحو استراتيجية مكرسة لإعادة صياغة نظام عالمي صديق، ففي الشرق الأوسط مثلا وبعد ان فتك الفايروس بإيران، وحد من قدراتها كدولة إقليمية مهمة، ستتراجع ايران من ان تشكل عنصر تحدي للاستراتيجية الامريكية، وهذا يعني احتمالية انسحاب امريكي او خفض حضور في الشرق الأوسط الذي ينظر له على انه مصيدة استراتيجية كبيرة لها، وقد يخلق فراغات استراتيجية ينعكس بالضرورة على النقاط المتحركة في مشهده، بنفس الوتيرة ستشهد

اسيا الباسفيك حضورا مكثفا هذه المرة اشد وطأة مما عرف بالاستدارة الاستراتيجية التي نفذتها الولايات المتحدة في العام 2010.

3. عسكريا بينت الجائحة ان الاستراتيجيات للدول الكبرى وترسانتها العسكرية تعاني انكشافا واضحا امام أي فايروس وبائي، فقد عطل الفايروس الأصول العسكرية وخاصة بعد خروج بعض حاملات الطائرات عن الخدمة، ولقد احدث فراغا استراتيجيا في بعض مسارح العمليات، ونتيجة لذلك سيتحول الاستعداد لمواجهة الفايروسات الوبائية الى متغير جديد ومهم في حساب الاستراتيجيات العسكرية الكبرى. كما انه سيعد احد المتغيرات التي تفرض نفسها كمهدد امن قومي جديد للدول.
4. ان المرحلة اللاحقة على الوباء ستشهد اهتماما اكبر في موضوع الأسلحة البيولوجية، وستتفاقم مخاطر مواجهتها بشكل كبير، وقد تكون هدف ستسعى اليه الجماعات الإرهابية بعد ان بين الفايروس انه قادر على إحداث عطب كبير في النظام العالمي، والحاق اضرار سريعة الانتشار واكثر فتكا. مما يعني تصاعد أهميتها ومخاطرها في المرحلة المقبلة.
5. ان تأثيرات ما بعد الجائحة سوف تكون واضحة وتنتج اوضاع اقتصادية وسياسية جديدة، وستتطلب بالتأكيد من الحكومات تقليص ميزانية الدفاع، وان كان من السابق لأوانه معرفة مدى عمق التخفيضات الدفاعية الا انه اذا حصل ذلك بشكل كبير، سوف يكون القادة أمام خيارات صعبة، وقد يتخلون عن بعض الجهود العملياتية مثل تقليص الانفتاح واستخدام تقنيات وذخائر اقل كلفة والاعتماد على الاحتياطات المتوفرة بدلًا من التفكير باستخدام استثمارات مستقبلية باهظة الثمن، وأيضا سوف تضاف الى مسؤولياتهم استجابة مجهدة لمنع وصول الوباء الى قواتهم. وسيفاقم ذلك ازمة التصنيع العسكري العالمية، خصوصا بعد توقع خروج شركات ومصانع محطمة من الازمة.
6. بات ملحا استحداث وكالة اممية لمكافحة الأوبئة، يكون مهمتها الحد من وقوع تلك الأوبئة ومكافحة الأسباب التي تؤدي الى تحقيقها، فليس من المعقول ان تتصرف مجموعة بشرية وكأنها بمعزل عن العالم، كما حدث مرارا مع الأسواق الرطبة في الصين، والتي كانت موطنا لانطلاق العديد من الأوبئة في العالم. كما يسير تحت عملها مراقبة المختبرات حول العالم والتشديد على إجراءات السلامة للحيلولة دون وقوع كوارث وبائية مدمرة. لقد صار لزاما ان يضاف الى فقه المسؤولية الدولية بندا يتجه نحو تحميل المسؤولية الدولية للجهة التي ترتكب اهمالا او خطأ يودي الى كارثة بيئية او وبائية على غرار كورونا.

7. لا بد للدول من اتخاذ قرارات تاريخية، تتلاءم مع حجم هذه الكارثة الانسانية والاقتصادية، عبر وضع برامج تغطية مالية تشمل القطاعات المتضررة وبالدرجة الاولى القطاع الصحي وقطاع العمال والفئات الفقيرة، ومن ثم قطاع الاعمال. فعلى مستوى العمال على سبيل المثال، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم فوق 20% عن المستويات السابقة، ووصل عدد العاطلين عن العمل لحد الآن في الولايات المتحدة الاميركية وحدها فوق 20 مليون شخص.
8. ان مزيدا من التراجع في اسعار النفط سوف يدفع هذا القطاع الى خيارات صعبة والى اعادة هيكلة اليات العرض والطلب، على ضوء التداعيات التي ستشهدها القطاعات الصناعية والاقتصادية واسواق الاسهم والسلع العالمية.
9. قد يلوح ايضا في الافق نظام عالمي جديد، لأنه حتما ما قد فعله انتشار فايروس كورونا في العالم اثبت مجددا ان هذا العالم هو اصعب من ان يسيطر عليه مجموعة دول او قوى اقتصادية او عسكرية وليس في مقدروها ان تبقي سيطرتها مهما كان مصدر قوتها خصوصا انها هزمت بكل قوة امام فايروس صغير، كما ان الضرر الذي احدثه الفايروس في النظام قد يكون من الصعب تجاوز اثاره مع التململ من قبل الفواعل الاقتصادية الصاعدة من النظام الاقتصادي المصمم على نحو غير عادل، وقد تلعب التداعيات الجيوسياسية للوباء الى دفع قطبية اقتصادية للولادة في العالم الجديد.
10. من المتوقع أن تأثير الوباء لن يكون مقلقا في المدى القصير على توفر الغذاء، بل سيزداد القلق على سلامة الغذاء أما التخوف الأكبر يتمثل في استطاعة الأفراد والمجتمعات الحصول على الغذاء الكافي لأسباب تتعلق بانعدام الدخل (الفقر) وازدياد البطالة ومن الموكد أن عدد الجياع في العالم بنهاية 2020 سيلامس المليار كما أن عدد المعرضين لهشاشة الأمن الغذائي سيتجاوز الثلاثة مليار. وسيكون لذلك تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة، لاسيما في الدول الأكثر هشاشة.
11. سيسهم الوباء أيضا بخلق تحديات أخرى للأمن الغذائي مثل الإجراءات الإضافية التي تفرضها دول الإنتاج على (تصدير الغداء) ودول الاستيراد على (دخول الغذاء) سيؤدي ذلك إلى بطئ وخلل في سلسلة الأمداد والتخزين التي ستساهم في رفع أسعار الغذاء وتحد من القدرة على الوصول إليه، وهو ما سيحتم على الدول المختلفة ان تصيغ استراتيجيات اكثر فاعلية للحصول على الغذاء، حتى تلك التي كانت تعتبر الامر مسلما في الماضي.

إن عالـم مـا بعـد كورنـا، سـيكون عالمًا أكثـر تعقيدًا، وأقـل أمنًا، أكثـر عدوانيـة وأقـل انفتاحًـا، إنـه عالـم بـلا تـوازن تحكمـه رمـال جيوسياسـية متحركـة صعبـة المـراس.

2020-05

مركز صنع السياسات
THE CENTER OF MAKING POLICIES

info@makingpolicies.org | www.makingpolicies.org
/makingpolicies